جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيـــل:**DEC/07/14**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

العنـــــــــوان

أثر سياســات تسعيــر المشتقــات النفطيــة علــى الموازنــة العامــة في الجزائـــر–دراســـة قياسيـــة خـــلال الفترة 1995–2017

من إعداد:

قواوسي عبد المومن

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن محاد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
بلعباس رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
شوبار الياس	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
سلالي بوبكر	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي بريكة	مناقشا
مرابط ساعد	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 01	مناقشا
زميت فؤاد	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهـــــــــداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى رفيقة دربي زوجتي وبسمة حياتي ابنتاي جنان وجوري

إلى كل إخوتي

إلى أساتذتي، وكل الذين سهروا على تعليمي

إلى أصدقائي وزملائي

أهدي ثمرة هذا العمل

عبد المومن قواوسي

شكـر وتقديـــــــر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، أولا وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني إلى ما كنت أطمح إليه، فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور بلعباس رابح لقبوله الإشراف وتأطير هذا البحث، وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات ونصائح قيمة لإعداد هذه الرسالة،والشكر الموصول إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا الرسالة المتواضعة وتقييمها، ولا يمكننا أن نبخل بهذا التعبير أيضا إلى كل وإلى كل أساتذة وإداري جامعة محمد بوضياف –المسيلة-

فهرس المحتويـــــــات

المحـــــــــــتوى	الصفحـــــة
الإهداء.....	
الشكر.....	
فهرس المحتويات.....	
فهرس الجداول والأشكال.....	
المقدمة العامة.....	أ- و
الفصل الأول: سوق النفط مكوناته وتقلباته، والعوامل المؤثرة في أسعاره	
تمهيد الفصل الأول.....	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفط وأهميته الاقتصادية.....	03
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط.....	03
المطلب الثاني: السمات الرئيسية لصناعة النفط.....	09
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للثروة النفطية.....	13
المبحث الثاني: تقلبات السوق النفطية والعوامل المؤثرة في أسعار النفط.....	18
المطلب الأول: ماهية السوق النفطية.....	18
المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات السوق النفطية.....	32
المطلب الثالث: السعر النفطي وأهم العوامل المحددة له.....	37
خلاصة الفصل الأول.....	55
الفصل الثاني: سياسات تسعير المشتقات النفطية في الجزائر	
تمهيد الفصل الثاني.....	57
المبحث الأول: واقع وأهمية القطاع النفطي في الجزائر.....	58
المطلب الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر.....	58
المطلب الثاني: أهمية ومكانة قطاع النفط في الجزائر.....	69
المبحث الثاني: سياسة دعم المشتقات النفطية في الجزائر.....	78
المطلب الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم.....	78
المطلب الثاني: واقع المشتقات النفطية في الجزائر.....	91
خلاصة الفصل الثاني.....	104
الفصل الثالث: الموازنة العامة في الجزائر	
تمهيد الفصل الثالث.....	106
المبحث الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة.....	107
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة وأهميتها وخصائصها.....	107

المطلب الثاني: مبادئ ودورة الموازنة العامة.....	110
المطلب الثالث: هيكل الموازنة العامة للدولة	118
المبحث الثاني: واقع وتطور الموازنة العامة في الجزائر.....	131
المطلب الأول: الإطار التشريعي للموازنة العامة في الجزائر ومبادئها.....	131
المطلب الثاني: تبويب الموازنة العامة في الجزائر.....	142
المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2017).....	148
خلاصة الفصل الثالث.....	156
الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر سياسات تسعير المشتقات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2017.	
تمهيد الفصل الرابع.....	158
المبحث الأول: الدراسة القياسية.....	159
المطلب الأول: الدراسات السابقة.....	159
المطلب الثاني: الدراسة القياسية لتقدير تأثير المشتقات النفطية على مؤشرات الميزانية العامة.....	166
المبحث الثاني: بعض التجارب الدولية في مجال إصلاح سياسات تسعير المشتقات النفطية.....	172
المطلب الأول: تجارب بعض الدول التي قامت برفع الدعم عن المشتقات النفطية.....	172
المطلب الثاني: إستراتيجية إصلاح سياسات تسعير المشتقات النفطية.....	182
خلاصة الفصل الرابع.....	187
الخـــاتمة العامة.....	189
الملاحق.....	192
المراجع.....	205
الملخص.....	225

فهرس الجداول والأشكال

أ- الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	العناصر المكونة للنفط الخام	04
02	العناصر المستخرجة من برميل نفط	07
03	أبرز صفقات الاندماج بين الشركات العالمية للنفط 2013	24
04	تطورات أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة(1973-1979)	41
05	تطورات أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة(1980-1989)	42
06	تطورات أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة(1990-1999)	44
07	تطورات أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة(2000-2017)	45
08	الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة(2013-2017)	50
09	تطور نسبة سيطرة سوناطراك على النفط في الجزائر خلال الفترة (1966-1972)	59
10	مقارنة بين النفط الجزائري ونفط بعض دول أوبك	63-62
11	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1995-2017)	63
12	تطور عدد الاكتشافات النفطية خلال الفترة (1995-2017)	64
13	التوزيع الجغرافي لاحتياطات المحروقات بالجزائر	65
14	تطور حجم إنتاج النفط خلال الفترة (1995-2017)	66
15	تطور الصادرات من النفط الخام خلال الفترة (1995-2017)	67
16	تطور العائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة(1995-2017)	70
17	العلاقة بين نمو العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2017)	71
18	الجباية النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة خلال الفترة (1995-2017)	73
19	نسبة مساهمة الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (1995-2017)	74
20	تطور وضعية الميزان التجاري تبعا لأسعار النفط خلال الفترة(1995-2017)	75
21	تطور احتياطات الصرف دون الذهب في الجزائر خلال الفترة(1995-2017)	77
22	تطور إعانات الدعم الحكومي الصريح خلال الفترة (2010-2017)	88
23	تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة (2014-2017)	90-89
24	طاقة مصافي النفط العاملة في الجزائر عام 2017	93
25	نسبة طاقة عمليات تحسين الرقم الأوكتاني إلى تقطير النفط في الجزائر	95-94

26	نسبة طاقة عمليات تحسين الرقم الأوكتاني إلى تقطير النفط في الجزائر	95
27	نسبة طاقة العمليات التحويلية إلى تقطير النفط في الجزائر	96
28	تطور إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)	98
29	تطور استهلاك المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)	100-99
30	تطور صادرات المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)	101
31	تطور واردات المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)	103
32	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1995-2017)	149-148
33	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1995-2017)	152-151
34	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)	155-154
35	معطيات الدراسة	171
36	ترميز المتغيرات	172
37	اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	173
38	اختبارات التكامل المشترك	174
39	الاختبارات البعدية التشخيصية للنماذج المقدرة	175

ب- الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	العناصر المستخرجة من برميل نفط	08
02	منحنى هبوط أسعار النفط في العام 2014	47
03	النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط(2010-2014)	49
04	النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط في الفترة(2013-2014)	49
05	أهم الأحداث الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط خلال الفترة(1970-2015)	51
06	الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام في أكبر خمس دول منتجة للنفط	53
07	أشكال الدعم الحكومي في الجزائر	86
08	تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة (2014-2017)	90
09	أسعار البنزين حول العالم لعام 2016	91
10	توزع نسب الطاقة التكريرية في مصافي الجزائر سنة 2017	92
11	حصة المشتقات النفطية من استهلاك الطاقة في الجزائر عام 2017.	100
13	مقارنة بين إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر عام 2017	101

ج- فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	Revenue model	194
02	Expenditure model	199

المقدمـــــة

تمهيد

تنتهج العديد من دول العالم سياسات مختلفة من الدعم بما فيها دعم المشتقات النفطية، حيث تتلخص أبعادها في تزايد الحاجات الاستهلاكية والضغوط السكانية من جهة، ومن جهة أخرى محدودية الموارد الاقتصادية. ويعد الدعم أيضا أحد الأدوات التي تُستخدم في السياسة المالية لمتابعة آليات السوق بهدف خلق محفزات للمستهلك والمنتج، ولتحقيق الرفاهية الاقتصادية، على اعتبار أنها تُعيد توزيع الدخل عبر قنوات الدعم المختلفة.

شكل الدعم الحكومي للمواد الأساسية في الجزائر ولمدة عقود، السمة البارزة في تسيير الدولة الاجتماعية منذ الاستقلال، فاعتماد الحكومة على الدعم كان بهدف تقاسم الثروة الوطنية من النفط والغاز مع مواطنيها، إلا أن استخدام تلك السياسة كأداة ثابتة أو تحولها إلى مبدأ عام تترتب عليه آثار جانبية عكسية تتحول عندها إلى عبء على الاقتصاد وذات تكاليف متعددة الأبعاد، الأمر الذي دفع كثير من الدول بما فيها بعض الدول المنتجة للنفط إلى انتهاج سياسيات بديلة تختلف مستوياتها بحسب طبيعة وخصوصية اقتصاد كل دولة.

إشكالية الدراسة

تسعى جميع البلدان النامية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق رفع مستويات معيشة شعوبها حاضراً، وتأمين حياة ورفاهية الأجيال القادمة.

وبالنظر إلى الدول النامية ومنها الجزائر، نجد إن معظمها تعاني من اختلالات في هياكلها الاقتصادية بدرجات متفاوتة، ومنها الاختلالات السعرية، وللسياسات السعرية الخاصة بالعديد من السلع والخدمات دورها في خلق تلك الحالة لاقتصاد البلاد، ولكن ما إن بدأت الحكومة تستشعر خطر السير في تلك الطريق حتى استجابت لدعوة المؤسسات المالية الدولية (البنك والصندوق الدوليين) الرامية إلى ضرورة البدء بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل. وهو ما تم الأخذ به فعلاً، اعتباراً من سنة 1994م.

فلقد بدأت الحكومة الجزائرية بتطبيق حزمة من الإجراءات الخاصة بمعالجة الاختلالات التي يعيشها اقتصاد البلاد، ومنها ما اتصل بإصلاح الانحرافات السعرية للعديد من السلع والخدمات، وأهمها تلك المتعلقة بتصحيح أسعار المشتقات النفطية، لتقليص الفرق بين سعر بيعها في السوق المحلية وتكلفتها الحقيقية. وبمعنى أخر تقليص عبء الدعم الحكومي لتلك الأسعار على الميزانية العامة للدولة.

مما سبق تبرز أهمية الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تدور حوله المشكلة البحثية للدراسة وهو:

ما هو أثر سياسة الدعم الخاصة بالمشتقات النفطية على الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1995-2017).

يتفرع عن التساؤل الأساسي أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:

1- ما هو حجم المشتقات النفطية في الجزائر، وكم تشكل النسبة المخصصة منها للاستهلاك المحلي؟

2- ما هو حجم صادرات وواردات المشتقات النفطية في الجزائر؟

3- ماهي السياسة التي اتبعتها الدولة الجزائرية في تسعير المشتقات النفطية، كاستجابة لعلمية الإصلاح الاقتصادي التي بدأت بتنفيذها في عام 1994؟

4- وما هو أثر تنفيذ تلك السياسة السعرية على الموزنة العامة للدولة، و ما هي الإستراتيجية السعرية الملائمة مستقبلا؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، اعتمد الطالب على الفرضيات التالية:

1- من أسباب تراجع مداخيل الدولة واستمرار العجز في موازنتها العامة الاستمرار في سياسة الدعم وهي أسباب كافية إلى الإسراع لإصلاح منظومة الدعم.

2- لسياسة دعم المشتقات النفطية تكاليف باهضة تؤثر بشكل سلبي على مؤشرات الموازنة العامة في الجزائر.

أهمية الدراسة

إن دعم أسعار المشتقات النفطية أصبح يمثل جزءا كبيرا من الإنفاق العام، وذلك ليس في الجزائر وحدها ولكن في دول أخرى كثيرة، بالإضافة إلى ذلك فإن دعم أسعار المشتقات النفطية أصبح مثار جدل في العالم كله. وفي هذا الإطار توجد وجهتي نظر، الأولى تؤكد أن هذا الدعم ضروري لدعم شرائح المجتمع محدودة الدخل، لأن ارتفاع أسعار هذه المشتقات سينعكس على أسعار النقل وبالتالي على كل ما يستخدمه الفقراء من سلع وخدمات، وذلك أن قطاع النقل يستهلك ثلثي الطلب على هذه المشتقات. وتذهب وجهة النظر الأخرى إلى أن هذا الدعم يذهب أساسا إلى الأغنياء ولا يستفيد منه الفقراء.

في ضوء هذه الأسباب أصبح موضوع دعم أسعار المشتقات النفطية من الأهمية بمقدار لانجاز هذا البحث لتقييم خيارات الإبقاء على الدعم أو ترشيده أو توجيه قدر أكبر من الدعم للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1- معرفة المكونات الرئيسية للسياسة السعرية من جهة ومدى ارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجموع شرائح المجتمع في الجزائر.

2- تحديد السياسات السعرية التي تم اعتمادها في تسعير المشتقات النفطية المخصصة للاستهلاك المحلي خلال فترة الدراسة.

3- تحديد مستوى الطلب الاستهلاكي على المشتقات النفطية الأساسية.

4- تحديد حجم ونوع وتوزيع المشتقات النفطية داخل حدود الجزائر خلال فترة الدراسة.

5- تحديد أثر التطور في أسعار المشتقات النفطية على الطلب عليها داخل الجزائر، وأثرها على الموازنة العامة للدولة في كل مرة تتغير فيها الأسعار.

6- محاولة إيجاد الحلول المناسبة لتفادي الآثار السلبية التي قد يعاني منها الاقتصاد الجزائري والناجمة عن دعم أسعار المشتقات النفطية.

مبررات اختيار الموضوع

يرجع اختيار الطالب لهذا الموضوع نتيجة للأسباب التالية:

1- يعتبر موضوع السياسة السعرية من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما بالغا في ميدان الاقتصاد في الوقت الحاضر.

2- سعي الدولة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما سينجر عنه من تحرير تدريجي زمني ونوعي لتجارة السلع والخدمات، وإلغاء إجراءات الدعم للمؤسسات المحلية؛ وبالتالي ستجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام منافسة أجنبية شرسة تمتاز بثقافة عالمية وبأساليب إدارية جد متطورة.

3- يمكن أن يكون البحث دراسة تحليلية للوضعية الاقتصادية يستفيد منه المعنيون للاستشراف المستقبلي للاقتصاد الجزائري.

4-الدور الكبير الذي تلعبه الأسعار في تخصيص الموارد وتوجيه النشاطات الاقتصادية.

5-قلة الدراسات في مجال تأثير السياسة السعرية على المشتقات النفطية الجزائرية.

الدراسات السابقة للموضوع

الدراسة الأولى:

هي دراسة للباحثة شيلان صباح حقي الشيرواني بعنوان سياسات تسعير المنتجات النفطية في أسواق أقطار عربية مختارة للفترة (1970-2000)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، 2002. حيث توصلت الطالبة إلى أن السياسة السعرية للمشتقات النفطية اتسمت بالجمود وعدم مواكبتها لتطورات الأحداث الاقتصادية فهي لا تزال تحظى بدعم حكومي أدى إلى تدهور الإنتاج المحلي وتعويض النقص بالطلب على المشتقات النفطية بالاستيراد. مما انعكس سلبياً في زيادة نفقات الدولة من خلال تخصيص مبالغ لاستيراد المشتقات. وكان لها الأثر الكبير على تشجيع تهريب المشتقات النفطية إلى الدول المجاورة التي ترتفع بها أسعار المشتقات النفطية.

الدراسة الثانية:

هي دراسة للباحث أيمن أبكر بخاش بعنوان الطلب على بعض مشتقات النفط في المملكة العربية السعودية البنزين/الديزل/الكيروسين خلال الفترة (1987-2008م)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، 2011. حيث توصل الطالب إلى أن الطلب العالمي على المنتجات النفطية أصبح أكثر توجها "نحو المنتجات الأساسية(البنزين،الغاز السائل، زيت الغاز، النفط الأبيض)

والتي شهدت نمواً سنويا بمعدل (2.1 %) خلال السنوات العشر الأخيرة. مع عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة هذا الاستهلاك والنتيجة هي اتساع الفجوة بين الاثنين. و أظهرت نتائج التقدير إن توقعات الطلب على المشتقات النفطية الأساسية في السعودية سيزداد خلال المدة(2009-2018).

الدراسة الثالثة:

دراسة الباحث خبابة عبدالله بعنوان سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006. حيث توصل الباحث في دراسته لهذا الموضوع أن الأسعار المدعمة في مرحلة زمنية سابقة لم تطبق بصورة اقتصادية مما أدى إلى حدوث اختلال في التوازنات وخلل في تصرفات المتعاملين الاقتصاديين كالتبذير والتهريب وغيرها وتوصل أيضا إلى أن تثبيت الأسعار عند مستوى منخفض لبعض المنتجات بمثيلاتها في الدول المجاورة مما أدى إلى تهريبها إلى دول مجاورة.

الدراسة الرابعة:

دراسة للباحثين حنصال أبو بكر، بن أحمد سعدية بعنوان إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، الجزائر، 2018، حيث توصل الباحثان إلى اعتبار منظومة الدعم بشكلها الحالي، تراجعية إلى حد كبير، وتستفيد منه أساسا الأسر الغنية ومثال على ذلك تستهلك 20% من الأسر الغنية 6 مرات أكثر من 20% من الأسر الفقيرة. وتتسبب سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر في إحداث اختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

الدراسة الخامسة:

دراسة للباحث MAFTUCHATUL CHAERIYAH بعنوان أثر رفع دعم الوقود على الاقتصاد الإندونيسي، جامعة Gadjah Mada، كلية الاقتصاد إندونيسيا، 2012، حيث توصل الباحث إلى أن رفع الدعم عن الوقود ستؤثر على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وعوامل الإنتاج. وسيؤثر أيضا على توزيع الدخل من الأسر والشركات والحكومات. وتظهر الدراسة أن الاقتصاد سوف يتأثر بشكل إيجابي.

منهج الدراسة

أما فيما يخص منهج البحث فقد اعتمد على أسلوب البحث الاقتصادي والذي يستخدم أكثر من منهج، حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل الأساس النظري للسياسة السعرية واعتمد الطالب على المنهج الإحصائي من خلال البيانات والجداول الإحصائية.

نطاق الدراسة وحدودها

يعتبر نطاق الدراسة محدداً بدراسة وتحليل السياسات السعرية للمشتقات النفطية بنزين (غازولين)، وديزل(مازوت)، وكذا دراسة وتحليل أثر تلك السياسات على الموازنة العامة للدولة في الجزائر، خلال

الفترة (1995-2017) واختيرت هذه الفترة بناء على بداية صدور القانون الخاص بتحرير الأسعار سنة 1995.

محتويات الدراسة

سعيا لتحقيق الهدف المحدد للدراسة ارتئ الطالب أن تكون محتويات الدراسة مقسمة إلى أربعة فصول، سيخصص الفصل الأول لمناقشة سوق النفط مكوناته وتقلباته، والعوامل المؤثرة في أسعاره وذلك من خلال من خلال مبحثين رئيسيين يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنفط وأهميته الاقتصادية أما المبحث الثاني فخصص لدراسة تقلبات السوق النفطية والعوامل المؤثرة في أسعار النفط.

وسيتم تخصيص الفصل الثاني لدراسة وتحليل سياسات تسعير المشتقات النفطية في الجزائر، وذلك من من خلال مبحثين رئيسيين يتناول المبحث الأول واقع وأهمية القطاع النفطي في الجزائر، ويتناول المبحث الثاني سياسة دعم المشتقات النفطية في الجزائر.

أما الفصل الثالث فتناول دراسة الموازنة العامة في الجزائر وسيتم إخراج ذلك في مبحثين اثنين، يتناول المبحث الأول منهما، الإطار النظري للموازنة العامة للدولة ويتناول المبحث الثاني واقع وتطور الموازنة العامة في الجزائر.

سيستعرض الفصل الرابع الدراسة القياسية لأثر سياسات تسعير المشتقات النفطية على الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1995-2017.

الفصـــــــل الأول

سـوق النفط مكونـاته وتقلبـاتـه، والعوامل المؤثرة في أسعاره

تمهيد

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، بحيث أصبح النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية، نظرا للأثر الكبير الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر.

ومع تركز الاحتياطات النفطية في مناطق محدودة من العالم ازدادت حدة الصراعات الدولية في السيطرة على تلك المكامن النفطية الغنية بطرق ووسائل مختلفة، كل هذه الأبعاد الجيولوجية والاقتصادية والسياسية جعلت من النفط سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها المتعدد الجوانب.

وكانت أسعار النفط ذات اهتمام دولي بسبب الأهمية الكبيرة للنفط في الاقتصاديات العالمية سواء في كيفية تحديدها أو في أثر القوى المؤثرة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتذبذب وعدم الثبات.

وباعتبار أن سوق النفط الدولية هي الأكثر تقلبا، وأن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد وازدهار في الدورات الاقتصادية أشياء يصعب على صناع السياسة إدارتها بفاعلية، فإن التقلب في الأسعار قد مارس تأثيرا سلبيا كبيرا على الموازنة والرقابة على المالية العامة للدول وذلك نتيجة أن النفقات العامة تتأثر سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات المتقلبة، وبهذا فإن مستويات الإنفاق العام ظلت هي الأخرى تابعة بشكل عام لتحركات أسعار النفط، لكنها تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ ينظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، الأمر الذي يقود إلى مستويات من الإنفاق العام يكون من الصعب خفضها حينما يظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة لمجموعة الدول المصدرة للنفط.

ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لمناقشة سوق النفط مكوناته وتقلباته، والعوامل المؤثرة في أسعاره وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفط وأهميته الاقتصادية**
- **المبحث الثاني: تقلبات السوق النفطية والعوامل المؤثرة في أسعار النفط**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفط وأهميته الاقتصادية

يعتبر النفط أحد أهم المتغيرات الاقتصادية لدول العالم سواء الدول المنتجة أو المستوردة المتقدم منها أو النامي، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا من المصادر الرئيسة للطاقة ومادة أساسية في الكثير من فروع الصناعات التحويلية، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والدول المستهلكة له على حد سواء، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط وكذلك أهميته الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم النفط، ثم نظريات نشأة وأصل النفط، فحالات النفط، إضافة إلى مراحل إنتاجه.

أولا: مفهوم النفط

ترجع كلمة بترول (Petr oléum) إلى الأصل اللاتيني وهي تتكون من لفظين (Petr) وتعني الصخر و(oléum) وتعني الزيت[1]، والكلمتان معا تعني زيت الصخر، أما اسمه المعروف له فهو الذهب الأسود، و أحيانا يسمى نافثا من اللغة الفارسية وهي تعني قابلية السريان، أطلقت عليه لكونه مادة سائلة[2].

وعلميا يعرف النفط بأنه عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية[3]، والتي تتحدد بنسبة عدد ذرات الكربون في مادة النفط الخام، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة تكون الكثافة منخفضة ويكون النفط خفيفا، وبالعكس كلما ارتفعت نسبة ذرات الكربون تزيد كثافة النفط ويصبح ثقيلا[4]، كم أن هذه الكثافة في النوعية لها تأثير على سعره فكلما كانت ثقيلة انخفض سعره وكلما كانت خفيفة ارتفع بذلك سعره، أما المواد الهيدروكاربونية الغازية فهي التي تشكل الغاز الطبيعي. وقد تتواجد هذه المواد السائلة(النفط الخام) والغازية (الغاز الطبيعي) جنبا إلى جنب في حوض بترولي واحد كحقول كركوك وباي حسن وجمبور في الحوض الشمالي من العراق، وقد تنفرد في الوجود كحقول الغاز في الجزائر وحقول حوض البو في ايطاليا[5].

---

[1] رمضان محمد مقلد، عفاف عبد العزيز عابد، أحمد رمضان نعمة الله، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:99.

[2] حمد ابن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2007، ص:70.

[3] حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، العدد27، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2005، ص:2.

[4] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، معهد العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، الجزائر، 1983، ص:9.

[5] محمد أزهر السماك، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، الموصل ،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، 1981 ، ص:15.

يتواجد النفط بصورتيه السائلة أو الغازية في الطبقة العلوية من الأرض، ويكون مختلطا بمواد خاصة مثل المياه، الأملاح، الرمال، الكبريت، الشمع، وذلك بنسب مختلفة حسب مناطق تواجده الجغرافي، ويختلف النفط الخام في كمه ونوعه باختلاف مواقعه الجيولوجية، ومقدار عمقه في باطن الأرض، فمثلا هناك نفط غرب تكساس ، خام دبي، خام بحر الشمال، الخام العربي الخفيف وغيرها[1].

ولا يكون استهلاك النفط الخام إلا بعد تكريره وتحويله إلى مشتقات ومنتجات سلعية مختلفة، حيث يكون بعضها ذو قيمة حرارية عالية تؤدي إلى تنوع في الاستعمال، والبعض الآخر منخفض السعر والحرارة مع محدودية استهلاكه، وبتقدم الزمن استطاع الإنسان التعرف على التركيبة الكيميائية الدقيقة للنفط وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم(01): العناصر المكونة للنفط الخام(%)

العنصر	الوزن(%)
الكربون	87-84
الهيدروجين	14-11
الكبريت	4-0.05
النيتروجين	2-0.1
الأوكسجين	2-0.1

المصدر: محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، ليبيا، دار شموع الثقافة، 2003، ص: 22.

أما من الناحية الاقتصادية فالنفط مورد اقتصادي طبيعي ناضب لأنه يتمتع بمخزون غير متجدد، ولا يستعمل إلا مرة واحدة[2].

ثانيا: نظريات وأصل نشأة النفط

تمثل الجيولوجيا العلم الذي يدرس تاريخ وبنية الأرض، وقد ركزت أغلب الدراسات الجيولوجية على مظاهر أديم الأرض التي تعتبر مصدر الطاقة والمعادن لمجتمعاتنا الصناعية الحديثة في هذه الأيام، أما الجيوفيزياء فهي العلم الذي يدرس الخصائص الفيزيائية للأرض ويستخدم بشكل متزامن مع علم الجيولوجيا في مجال الاستكشاف عن الغاز والنفط[3].

ولا تزال نشأة النفط موضع جدل وخلاف علمي كبيرو ذلك حسب آراء الجيولوجيين و الكيمائيين المعنيين والمختصين فقد اختلفت نظرياتهم حول كيفية تكوينه في الطبيعة ولم تسلم أي منه هذه النظريات من الانتقادات. وتعزى بعض الصعوبات في وجود نظرية متكاملة يقبلها جميع الجيولوجيين إلى أن النفط

[1] سليم زيدان، **البترول والغاز الطبيعي من الجيولوجيا إلى الاستكشاف والإنتاج**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013،ص: 175.

[2] أحمد رمضان شقلية، **النفط العربي وصناعة تكريره**، دار تهامة للنشر، جدة، 1980، ص: 31.

[3] حسين القاضي، سمير الريشاني، **محاسبة البترول**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص: 20.

سائل ينزح من موطنه الأصلي ولذلك أصبح من العسير دراسته في مكان نشأته والاستدلال على أصله وتاريخه، ومن هذه النظريات نجد:

أ- النظرية المعدنية: تفترض هذه النظرية بأن النفط تكون في باطن الأرض عن طريق تفاعلات كيميائية بين رواسب كربيدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض وبخار الماء، ذلك أن كربيد الكالسيوم يتفاعل مع الماء مكونا الهيدروكربون غير المشبع (الأستلين)[1]، إلا أن هذه النظرية لم تلاق قبولا بسبب:

- ❖ عدم احتواء الأرض من كاربيدات المعادن ما يكفي لتكوين مثل هذه الكميات الضخمة من النفط الموجودة في باطن الأرض.
- ❖ لا يستدل من الفحص الجيولوجي على وجود الكاربيدات فيها، فلو كان النفط تكون من الكاربيدات لعثر على أثر لهذه المواد في الأحجار النفطية

ب- النظرية الكيميائية: وتفترض هذه النظرية تكوين بعض الهيدروكربونات في الماضي وذلك من خلال اتحاد بين الهيدروجين والكربون. ثم اختزنت في باطن الأرض وتحولت إلى زيت البترول الذي بدأ يتسرب إلى سطح الأرض عن طريق بعض الشقوق والتصدعات في القشرة الأرضية، أو عن طريق حفر آبار الاستكشاف أو المياه، وظهرت الهيدروكربونات على هيئة غازات طبيعية وبترول، أو بقيت في بعض الطبقات المسامية[2]. وما يدعم هذه النظرية تركز احتياطيات ضخمة من النفط في مناطق صغيرة في مساحتها كالخليج العربي، ولا يمكن أن تكون هذه المساحة مكانا تتجمع فيه كميات ضخمة من بقايا الكائنات الحية. وهذه النظرية تعني أن هناك احتمالات كبيرة للغاز الطبيعي والبترول في أماكن كثيرة من الأرض، وأن باطن الأرض يحتوي على مصدر لا ينضب من الهيدروكربونات المكونة للنفط.

ج- النظرية اللاعضوية: تفترض هذه النظرية أن النفط هو نتيجة تفاعل كميات ضخمة من كربيد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية، تحت درجات مرتفعة جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كبريتيد الهيدروجين مع كربونات الصوديوم[3].

غير أن أنصار النظرية العضوية يدحضون أراء هؤلاء ويؤكدون بأن النفط بوجوده في تكوينات الصخور النارية في تلك المكامن فإنه نفط مهاجر عن مكامن الصخور الرسوبية وليس أصيلا بمناطق تواجده.

د- النظرية العضوية: وتفترض بأن النفط قد تكون نتيجة ترسبات بقايا بعض الكائنات الحية، النباتية والحيوانية، وخاصة الأحياء البحرية الدقيقة التي اختلطت مع بقايا كائنات أخرى بعد موتها في قاع المحيطات والبحار، واختلطت برمالها ورواسبها المعدنية الأخرى، وتحولت مع مرور الزمن إلى صخور رسوبية، وتزايد سمكها، ثم تعرضت لضغوط هائلة، وارتفعت حرارتها إلى درجات مرتفعة بفعل تحركات

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضي، **اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص: 14.

[2] عبد العزيز عبد المقتدر، **البترول و طرق استكشافه**، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2008، ص: 40.

[3] إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول**، مصر، المكتبة العصرية، 2005، ص: 22.

القشرة الأرضية، وتأثيرات حرارة باطن الأرض، فتكونت ما يسمى بصخور المصدر، وفي ثناياها تحولت البقايا العضوية الغنية بالكربون والهيدروجين إلى مواد هيدروكربونية، تكون منها زيت البترول والغاز الطبيعي[1]. وهناك معايير لتقويم صخور المصدر من حيث إمكانية وجود النفط وإنتاجه منه:

- ارتفاع نسبة المواد العضوية في صخور المصدر، حيث يجب أن ألا يقل الحد الأدنى للكربون العضوي في هذه الصخور عن 0.4% – 0.5 %.
- تحديد أي نوع من أنواع المواد العضوية النباتية أو الحيوانية التي تتحكم في نوع البترول.
- تحديد مستوى الهيدروكربونات المتولدة.
- تحديد حجم الاحتياطات المؤكدة جيولوجيا وإمكانية استخراجها بالتكنولوجيا المتاحة وبالكمية المناسبة، التي ينبغي ألا تقل عن 20% من البترول المختزن في المصيدة.

وتعد النظرية العضوية الأكثر قبولا وذلك للأسباب التالية[2]:

- اكتشاف معظم حقول النفط في الصخور الرسوبية القريبة من شواطئ البحار، أو في قيعانها. أما مصدر النفط الموجود في بعض الصخور النارية هو الهجرة من صخور رسوبية مجاورة.
- احتواء الصخور الرسوبية على كميات هائلة من المواد العضوية والهيدروكاربونات، وتوفر هذه المواد الهيدروجين والكربون اللذان باتحادهما يكونان النفط.
- احتواء الزيت المستخرج من باطن الأرض على بعض المركبات العضوية، التي يدخل ضمن تركيبها الكبريت والفوسفور والنيتروجين، وهي عناصر غير موجودة في كربيدات الفلزات Carbides، بل توجد في خلايا الكائنات الحية فقط.
- نتيجة لوجود مادة الكولسترول التي هي من أصل نباتي أو حيواني فالنفط يتميز بخاصية النشاط الضوئي التي تكاد تنفرد بها المواد العضوية.

ثالثا: مشتقات النفط

لا يمكن الاستفادة بشكل كبير من النفط في صورته الخام، ولكي يستفاد منه بشكل جيد يجب تحليله أو معالجته عن طريق ما يسمى بعملية تكرير النفط، حيث ينتج عن هذه العملية عدد كبير من المشتقات النفطية المفيدة والتي يصل عددها إلى حوالي 8000 منتج، هته المشتقات النفطية أصبحت مصدرا لكثير من المنتجات الكيميائية كالبلاستيك والمطاط الصناعي والطلاء والألياف الصناعية والمنظفات بمختلف أنواعها، والشمع والزيوت والمتفجرات والأسمدة وغيرها من المنتجات[3].

---

1 قصابي شعبان، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، ص: 10.

[2] محمد أزهر السماك، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، الموصل، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، 1981، ص: 41.

[3] زناد سهيلة، **إستراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية**، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001،ص:08.

وتمر عملية تكرير النفط بمرحلتين وهما:

- **المعالجة الأولية:** في هذه المرحلة يتم التخلص من المياه والأملاح المصاحبة للنفط الخام عند استخراجه، حيث تعتبر هذه العملية ضرورية جدا، لأن الماء الموجود في برج التقطير قد يؤدي إلى انفجار البرج بسبب الضغط العالي الذي ينتج عن تبخر الماء، أما الأملاح فهي السبب في تآكل الحديد الذي صنع منه برج التقطير وبالتالي تؤدي إلى تلفه.

- **عملية التقطير:** وتتم هذه المرحلة في أبراج ضخمة، حيث ينتج عنها فصل النفط عن مكوناته فنستخرج بذلك المشتقات النفطية.

ونظرا لتعدد أنواع النفط الخام، فإننا نجد بأن هناك اختلافات كبيرة في أنواع المشتقات النفطية المستخرجة من نفط إلى آخر، ونلاحظ بان هذا الاختلاف يتركز أساسا على مدى كثافة المشتقات وزيادة بعض المواد الكيماوية من مشتق لآخر، وعموما فإنه ينتج عن عمليات التكرير مجموعة كبيرة من المشتقات النفطية بما في ذلك أنواع متعددة من الغازولين، ووقود الطائرات و الديزل، وزيت الوقود، وفحم الكوك والكبريت وغيرها من المشتقات الأخرى[1].

ويمكن استخراج المشتقات التالية من برميل النفط المتوسط النوعية وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(02): العناصر المستخرجة من برميل نفط(%)

المادة المشتقة	النسبة المئوية %
البينزين	43.4
الديزل	23.5
وقود المحركات النفاثة	9.2
فحم الكوك	4.9
الغاز النفطي المسال وغازات أخرى	7.3
زيت الوقود الثقيل	3.8
الاسفلت وزيت القار البيتومين	3.1
بتروكيماويات	2.4
نواتج أخرى	2.2

المصدر: google.com/site/sypeteng/research/barrel-oïl consulté le 03/05/2016

[1] معهد الكويت للأبحاث العلمية، **انجازات الخطة الإستراتيجية الرابعة 1995-2000**،الصفاة، الكويت، 2001: ص:15.

والشكل رقم01: يبين العناصر المستخرجة من برميل نفط بنسبة مئوية المئوية

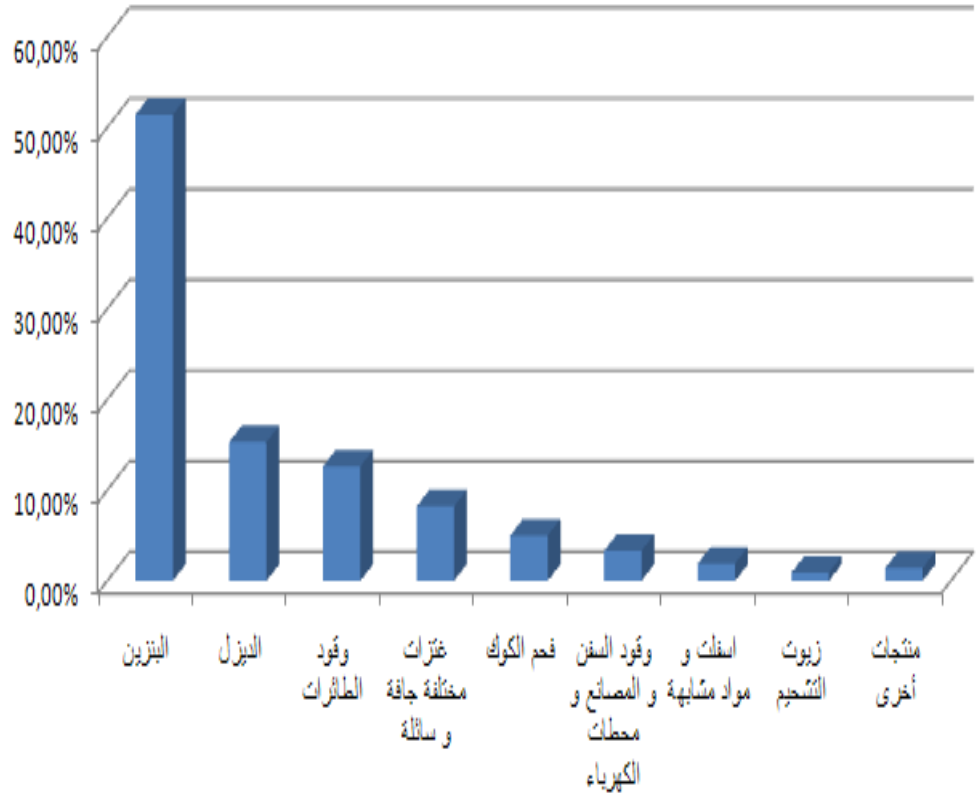

المصدر: google.com/site/sypeteng/research/barrel-oil، consulte le 03/05/2016:

رابعا: مرحل إنتاج النفط

تمر دورة إنتاج النفط على خمسة مراحل تتمثل هذه المراحل في التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق، وفيما يلي عرض نلخص فيه تلك المراحل[1]:

أ- **مرحلة التنقيب:** وتعرف أيضا بالاستكشاف والاستطلاع، وتتمثل مرحلة الاستكشاف-أي ما قبل الحفر -بوجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود نفط. ويتم ذلك من خلال إجراءات المسوحات اللازمة. وتتمثل وظيفة هذه المسوحات في تحديد المواقع المناسبة لحفر الآبار وتقدير الأعماق على أن يسبقها الحفر التجريبي، وفي حالة نجاح هذه التجارب يتم حفر آبار أخرى ليحدد فيها حجم الحوض المنتج للنفط وقابليته للتسويق.

ب- مرحلة الإنتاج: حيث يتم فيها حفر الآبار النفطية، من خلال تجهيزه بالمعدات اللازمة من أنابيب الاستخراج والصمامات، ثم استخراج النفط إلى سطح الأرض بالإضافة إلى أنظمة لتجميع الزيت المستخرج وأجهزة لمعالجة الزيت وفصل الغاز والماء والشوائب عن البترول، ومعدات الضخ وغيرها.

[1] حسان خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 05.

جـ- مرحلة النقل: ويتم في هذه المرحلة نقل النفط من أماكن إنتاجه إلى أماكن تحويله وتكريره، ونقله أيضا من مراكز التكرير إلى أماكن استهلاكه، ويتم نقل النفط بواسطة شركات تعمل خارج الصناعة النفطية مثل الناقلات البحرية وخطوط الأنابيب.

د- مرحلة التكرير: تهدف هذه المرحلة إلى تصنيع النفط عن طريق المصافي التكريرية، حيث يتم الحصول من خلالها على المشتقات الأساسية من النفط الخام. وتشمل تلك المشتقات، الثقيلة مثل(زيت الوقود)، والمشتقات الخفيفة (مثل الغاز والبنزين) والمشتقات الوسطى(مثل زيت الغاز والكيروسين)، وتختلف نسب مكونات النفط الخام باختلاف المناطق المستخرج منها النفط. وبالإمكان تقسيم مراحل التكرير التي تتم في المصافي إلى ثلاث:

- العمليات الطبيعية: لا يحدث بها تغيرات في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية المتواجدة في النفط الخام.
- العمليات التحويلية: يحدث فيها تغيير من خلال عمليات التكسير، التضخيم والتهذيب.
- عمليات المعالجة: تساعد على ضبط مواصفات المنتجات عن طريق إزالة الشوائب مثل المركبات الكبريتية والأوزونية وبقية المعادن.

هـ-مرحلة التوزيع والتسويق: حيث تشمل هذه المرحلة على تسويق المنتجات النفطية وتوزيعها. فلكل نوع من أنواع نفط الخام مواصفاته الخاصة به، التي تحدد المنتجات التي يمكن إنتاجها منه، وبالتالي فإن الطلب على مصفاة معينة يمكن أن يتغير من حين لآخر حسب نوعية الطلب ولأسباب فصلية أو اقتصادية أو بيئية.

المطلب الثاني: السمات الرئيسية لصناعة النفط

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على مفهوم الصناعة النفطية وأهم الخصائص التي تميزها عن الصناعات الأخرى.

أولا: مفهوم الصناعة النفطية

الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات المتعلقة من بحث واكتشافات ونقل وتحويل الثروة النفطية، وجعلها في متناول الإنسان عن طريق الاستعمال والاستهلاك[1].

ويمكن تعريف الصناعة النفطية أيضا على أنها تلك الصناعة التي تجمع بين الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، وتشمل الصناعة النفطية إنتاج النفط والغاز، والنقل والتكرير والتسويق والتوزيع، وكذلك كل الصناعات المرتبطة بها وهي ما يطلق عليها الصناعة البتروكيمياوية[2].

انطلاقا من هذا التعريف يجب التمييز بين نشاطات هذه الصناعة في مختلف مراحلها وذلك كالآتي:

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، مرجع سبق ذكره، ص:15.

[2] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر الرجوع إلى التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012، ص:3.

– صناعة استخراجية: يهدف إلى استخراج النفط من باطن الأرض وتسويقه عبر الأنابيب والمركبات، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة النبع.

– صناعة تحويلية: وتهدف هذه الصناعة إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى عدة أشكال تزيد من مجالات استخراجها لخدمة العديد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية.

وإذا كانت الصناعة النفطية هي صناعة استخراجية وتحويلية في آن واحد فإن ذلك لا يعني في الواقع بأن العلاقة والتناسب بين الصناعتين يتواجد بصورة متماثلة أو متساوية في بلد نفطي معلوم، فمثلا هناك البلدان النفطية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو انجلترا وغيرهما، فيها صناعة نفطية متكاملة (إنتاج للخام، والتحويل، والتكرير وإنتاج البتروكيمياويات)، أما البلدان النفطية النامية فتتواجد فيها على الأغلب، صناعة استخراجية للنفط الخام وبنسبة قليلة الصناعة التحويلية، وهناك بلدان غير نفطية ولكن يتواجد فيها صناعة نفطية تكريرية أو بتروكيمياوية أو الاثنان معا مثل اليابان وإيطاليا[1].

ثانيا: خصائص ومميزات الصناعة النفطية

تتصف الصناعة النفطية بمجموعة من السمات والخصائص التي تجعلها مميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

– تتميز الصناعة النفطية بالتقدم التكنولوجي الذي تقتضيه عملياتها الفنية المعقدة من الهندسة الكيماوية ووسائل التحكم الذي يحتاج إلى مهارات فنية عالية، وتعد من الصناعات الأوتوماتيكية التي تعتمد على عدد أقل من العنصر البشري ولكن من ذوي المهارات العالية، وبقدر ما تتطلب هذه الصناعة عددا أقل من العمال تتطلب عددا أكبر نسبيا من الإدارة المتطورة المتجددة التي تتجاوب بسرعة مع درجة التطور التكنولوجي[2]، وقدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة لتسيير عمليات الإنتاج الصناعي، حيث تتطلب الترابط بين العلاقات المختلفة أثناء عمليات الإنتاج أي ما يدخل عليها من مستخدمات وما يخرج منها من نواتج، وتقاس هذه العلاقات عن طريق جداول المستخدم.

– تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية، وإلى تكنولوجيا عالية وذلك بسبب المخاطر الرأسمالية الكبيرة التي تتميز بها مرحلة الاستثمار الأولى، ولقد لعبت هذه الميزة دورا هاما في إرساء هيكل الصناعة النفطية على أسس احتكارية. ومع الازدياد الكبير في الطلب العالمي على النفط، وتركز قدرته الإنتاجية في عدد قليل من الدول فإن نفقات الاستثمار أخذت في الارتفاع، وبذلك ترتفع كلفة العثور على النفط وتنميته[3].

---

[1] أمينة مخلفي، **المرجع السابق**، ص: 4.

[2] أركان ريسان عباس، **الصناعة النفطية في العراق للمدة 2000-2014(دراسة واقع واستشراف)**، مجلة التربية الأساسية، العدد 94، المجلد 22، الجامعة المستنصرية، العراق، 2016،ص: 384.

[3] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص:312.

وكشفت دراسة رقمية نشرت مؤخرا أن سعر إنتاج برميل النفط يختلف باختلاف الدولة المنتجة ومدى احتياجاتها للمادة الخام، وذلك اعتمادا على التكلفة الرأسمالية والتشغيلية لإنتاج برميل النفط[1].

وسنستعرض متوسط تكلفة ضخ برميل واحد من النفط في 20 دولة منتجة للنفط، تعتبر الأكبر في العالم، وذلك استنادا إلى معلومات تم جمعها من أكثر من 15 ألف حقل نفط في هذه الدول، وشملت تكاليف الإنتاج في الدول المذكورة، مزيجا من النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية، وتكلفة بناء مرافق النفط وخطوط الأنابيب والآبار الجديدة. فيما تشمل النفقات التشغيلية تكاليف رفع النفط من باطن الأرض، إضافة إلى دفع رواتب الموظفين والواجبات الإدارية العامة.

وبحسب الدراسة فإن التكلفة الإجمالية لإنتاج برميل واحد من النفط البريطاني هي الأعلى في العالم، حيث تصل إلى 52.3 دولار للبرميل، في حين أن أدنى تكلفة إنتاج هي النفط الكويتي حيث تصل إلى 8.3 دولار للبرميل الواحد.

وتصدرت المملكة المتحدة القائمة، بمتوسط التكلفة التشغيلية حيث بلغت نحو 30.7 دولار، والتكلفة الرأسمالية بلغت حوالي 21.6 دولار، وجاءت البرازيل في المرتبة الثانية بتكلفة تشغيلية 31.5 دولار، وتكلفة رأسمالية 17.3 دولار. تلتها كندا بالمركز الثالث بتكلفة تشغيلية 22.4 دولار، وتكلفة رأسمالية 18.7 دولار، وحلت الولايات المتحدة في المركز الرابع عالميا، بتكلفة تشغيلية 14.8 دولار، وتكلفة رأسمالية 21.5 دولار. تلتها النرويج في المركز الخامس بتكلفة تشغيلية 12.1 دولار، وتكلفة رأسمالية 24 دولار.

أما المركز السادس فكان من نصيب أنغولا بتكلفة تشغيلية 16.6 دولار، وتكلفة رأسمالية 18.8 دولار. وفي المركز السابع كولومبيا بتكلفة تشغيلية 19.8 دولار، ورأسمالية 15.5 دولار.

وبلغت التكلفة التشغيلية لنيجيريا 15.3 دولار وتكلفة رأسمالية 16.2دولار لتحتل بذلك المرتبة الثامنة، لتأتي الصين في المركز التاسع بتكلفة تشغيلية 14.3 دولار، ورأسمالية 15.6 دولار.

وحلت المكسيك بالمرتبة العاشرة بتكلفة تشغيلية 10.7 ورأسمالية 18.3 دولار، ثم كازاخستان بالمرتبة الحادية عشرة بتكلفة تشغيلية 11.5 دولار، ورأسمالية 16.3دولار.

وحلت ليبيا بالمرتبة الأولى عربيا والثانية عشرة عالميا، بتكلفة تشغيلية 7.2 دولار، ورأسمالية 16.6 دولار، من ثم فنزويلا في المركز الثالث عشر بتكلفة تشغيلية 13.9 دولار، رأسمالية 9.6 دولار.

وجاءت الجزائر في المرتبة الرابعة عشرة عالميا والثانية عربيا بتكلفة تشغيلية 7.2 دولار ورأسمالية 13.2 دولار، تلتها روسيا بالمركز الخامس عشر عالميا بتكلفة تشغيلية 8.4 دولار ورأسمالية 8.9 دولار، تلتها إيران بالمرتبة السادسة عشرة بتكلفة تشغيلية 5.7 دولار ورأسمالية 6.9 دولار.

[1] **https://arabic.rt.com/news/826811** ،consulte le :08/06/2016.

أما السعودية والكويت فتذيلتا القائمة على التوالي كأرخص تكلفة لإنتاج برميل النفط حيث بلغت التكلفة التشغيلية لبرميل النفط السعودي 5.4 دولار والرأسمالية 4.5 دولار، بينما تكلفة البرميل الكويتي التشغيلية بلغت 4.6 دولار و الرأسمالية 3.7 دولار.

-تعتمد الصناعة النفطية على مادة ناضبة وغير متجددة، لذا يحتاج الكشف عن أماكن جديدة إلى جهود وأموال كبيرة، وهذا يعني أن تعويض البرميل الذي يستخرج يتطلب مبالغ كبيرة تتعاظم مع الزمن، وبالتالي فإنه كلما زاد استنفاذ النفط من باطن الأرض كلما قلت إمكانية العثور على نفط جديد، وعليه فإن أي تطور في الصناعة النفطية يرتبط على مدى تطور نسبة الاحتياطي النفطي العالمي.

- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية، وهذه المخاطرة قد تكون طبيعية مثل تزايد ظاهرة الآبار الجافة أو فنية مثل الحوادث أو العقبات الفنية. و قد تكون مخاطر سياسية أو اقتصادية تؤدي إلى توقف الإنتاج.

- تتميز صناعة النفط العالمية بسيطرة عدد محدود من الشركات، فقد كانت السمة البارزة تتمثل في سيطرة سبع شركات عالمية، حيث بدت مظاهر التركز الاحتكاري واضحة، وشملت هذه المظاهر مختلف مجالات ومراحل النشاط في الصناعة البترولية بكل ما تحويه هذه الصناعة من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق وتسعير واحتياطي.

وقد بلغت سيطرة هذه الشركات حدا بحيث تكاد تكون شبه تامة على صناعة النفط، ففي عام 1950 أنتجت هذه الشركات كل البترول الذي تم إنتاجه خارج شمال أمريكا والدول الشيوعية السابقة. وقد كانت درجة تحكُّم هذه الشركات في المراحل المختلفة لصناعة النفط في عام 1953 على النحو التالي[1]:

- ✓ احتياطي البترول:95.8 %.
- ✓ إنتاج البترول: 90.2 %.
- ✓ مبيعات المنتجات البترولية: 74.3%.
- ✓ الطاقة التكريرية: 75.6 %.

ولكن مع ازدياد أهمية الشركات المستقلة خلال الخمسينات، فقد تقلصَّ نسبياً مركز شركات البترول الكبرى أعضاء الاتحاد الاحتكاري الدولي. ورغم ذلك بقيت هذه الشركات مسيطرة على معظم قطاعات صناعة البترول العالمية حتى عام 1973 فمثلاً في عام 1965 كان نصيب هذه الشركات الكبرى في الإنتاج 76%، وفي التكرير 58 %، وفي مبيعات المنتجات البترولية 66%.

ومن خصائص الصناعة النفطية أيضا طابعها الاحتمالي لعمليات الاستكشاف، فليس بالضرورة أن تكون كل عمليات الاستكشاف ناجحة، لذلك تلجأ شركات النفط العالمية إلى عدم تركيز نشاطها في

[1] عبد الفتاح دندي، **توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأعضاء منه**، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد الخامس و الثلاثون، العدد131، أوابك، الكويت، 2009، ص:37.

منطقة واحدة، بل إلى عدة مناطق وذلك لزيادة فرصها في استكشاف مكامن نفطية والتقليل من مخاطر الاستثمار، وذلك لتعويض ما خسرته في المناطق التي كانت فيها نتائج سلبية.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للثروة النفطية

من نتائج الثورة الصناعية الثانية إحلال النفط محل الفحم، حيث أصبح النفط يمثل العمود الفقري لمختلف قطاعات الإنتاج، وبدونه تتوقّف عجلة الحياة الاقتصادية وربما يؤدي ذلك إلى إغلاق الكثير من المصانع، ويؤدي كذلك إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بمعدلات مرتفعة، بالإضافة إلى التأثير السلبي الكبير للقدرات العسكرية لأيّ دولة مهما كانت كبيرة، وذلك في حال عدم وجود مصادر بديل للطاقة[1].

وتبرز قيمة النفط في جميع أبعاد النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، فهو المحرك الأساسي لشؤون الأمن العالمي، ويعتبر وجوده في كثير من دول العالم من ضروريات التخطيط للأمن القومي.

تؤدي الزيادة الكبيرة للسكان في العالم، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة في الدول الصناعية الكبرى، إلى المزيد من الطلب على الطاقة، حيث تعتبر الطاقة النفطية أفضل وأسهل أنواع الطاقة المستعملة في الصناعات الحديثة، إلى جانب دورها في تطوير القطاع الزراعي وتنمية القطاع التجاري، لذلك فقد أصبحت علاقة المجتمع الحديث مع النفط علاقة وثيقة جداً، كونه مصدر الوقود لمختلف وسائط النقل البرّية والبحرية والجوية والمحرك الرئيسي لعمليات الإنتاج والتصنيع.

أولا: أهمية النفط كمصدر للطاقة

للنفط أهمية إستراتيجية، فهو المصدر الأول للطاقة ويعتبر العجلة الرئيسية التي تحرك الاقتصاد العالمي، كونها الأوفر والأفضل، بالإضافة إلى الارتفاع الضخم لاستهلاك مختلف مصادر الطاقة ومواردها مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على الذهب الأسود[2]، حيث وصل الطلب على النفط سنويا نسب مرتفعة ففي 2011 وصل إلى 32% من الطلب العالمي، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصبح 45% في سنة 2035[3].

ثانيا:أهمية النفط بالنسبة للقطاع الصناعي

- ✓ يلعب النفط دورا هاما في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمصانع التي تنتج المستلزمات التي تغطي الاحتياجات البشرية والضرورية والثانوية من مأكل وملبس وغير ذلك، فضلا عن ذلك فإن

[1] مداحي محمد وزيرق سوسن،" **الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 28 أكتوبر 2014، ص: 30.

[2] طيبي حمزة، **الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014، ص: 141.

[3] IEA, **World energy outlook** 2013.

القطاع الصناعي يقوم بتشغيل الملايين من اليد العاملة وتأمين أجورهم، فبدون النفط ستتراجع الصناعة وبشكل كبير، مما سيؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الدولي[1].

- ✓ يعتبر النفط المحرك الأساسي للصناعة فهو يستخدم كوقود لتشغيل الآلات في المصانع، ويستخدم أيضا لضمان استمرارية الآلات وإطالة عمرها الإنتاجي وذلك عن طريق تزويد الصناعة بمواد التشحيم الضرورية التي تخفف من درجة الاحتكاك المستمر لأجزاء الآلات ببعضها البعض[2].
- ✓ تظهر ميزة أخرى للنفط الخام هي بروز مجموعة من المشتقات ذات الاستخدامات غير الطاقوية كالبلاستيك الألياف الصناعية، والدهانات والمنظفات...، والتي كان لها أثر واضح في مختلف جوانب الحياة البشرية. حيث قدرت نسبة الاستهلاك العالمي الموجهة للصناعة سنة 2012 ما يقرب بـ 51.7%. كما يعتبر النفط عمود الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المشتقات النفطية بأكثر من 80 ألف[3].

ثالثا: أهمية النفط بالنسبة للقطاع التجاري وقطاع النقل والمواصلات

يلعب النفط دورا محوريا و أساسيا بالنسبة للتجارة العالمية والتي تظهر في النقاط التالية:

- ✓ أصبحت هذه المادة ليس سلعة تجارية فحسب كالسلع الأخرى، ولكن أصبحت مادة إستراتيجية تستعمل في فرض القوة والنفوذ زيادة على قيمتها النقدية. حيث أصبحت الدول المصدرة له في صدارة الدول في زيادة الإنفاق العقاري بالنسبة لميزانية التجهيز الطرقات والبناء ووسائل النقل، وارتفاع ميزانية الدفاع.
- ✓ ما جعل النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية هو حجم التفاوت بين الدول الصناعية المستهلكة للنفط وأقلها إنتاجا له والدول النامية المصدرة له[4].
- ✓ باعتبار أن النفط مادة إستراتيجية فإن له دور فعال في تسيير العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية الدولية، والتي يمكن أن تطال حتى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وأكبر الاحتياطيات موجودة في الدول النامية– خاصة الدول العربية –التي تربطها علاقات حساسة جدا مع الدول المتقدمة[5].

---

[1] زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي)–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر،2018،ص:17.

[2] خير الدين وحيد ، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة، الجزائر، ص:74.

[3] أميرة إدريس ، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية– دراسة قياسية–على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1980–2014)**،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان،الجزائر، 2016،ص:92.

4 زمال وهيبة، **المرجع السابق**، ص: 19.

5 ختاوي محمد، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، لبنان، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000، ص: 73.

- ✓ يعتبر النفط شريان النقل الحديث في قطاع المواصلات، حيث تقدر النسبة المستخدمة منه في هذا القطاع بـ35% من مجموع النفط الذي تم استهلاكه في العالم، ويعود الفضل في ذلك إلى مشتقات النفط التي تستعمل كطاقة ضرورية لعمله حيث يستعمل البنزين وقود السيارات والبواخر، والكيروزين وقود الطائرات[1].
- ✓ أصبحت الدول المنتجة وشركات النفط العالمية تحقق فوائض مالية طائلة مما يجعل النفط مصدرا من مصادر تمويل الاستثمارات على المستوى الدولي.
- ✓ أدى الطلب المتزايد والمتنامي على النفط ومشتقاته إلى تطور الحركة التجارية الدولية بسرعة ملحوظة، خاصة في لندن والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية واليابان.
- ✓ اعتماد الدول على النفط في صناعة الاستراتيجيات التنموية، لأن التجارة في النفط تشكل موردا ماليا بالغ الأهمية، لما يوفره من العملة الصعبة، خاصة إذا كانت الدولة أحادية التصدير[2].

رابعا: أهمية النفط بالنسبة للقطاع الزراعي

لا تختلف كثيرا أهمية النفط في الزراعة عن الصناعة، خصوصا بعد قيام الثورة الصناعية حيث توالت الاختراعات في مجال الميكنة الزراعية، وكان النفط هو المصدر الأساسي لتوليد الطاقة اللازمة لتحريك الآلات الزراعية الحديثة، ومصدرا أساسيا للمنتجات البتروكيميائية والتي ساهمت بنسبة كبيرة في تحقيق التقدم والتطور الزراعي[3]، وذلك من خلال زيادة المحاصيل الزراعية وتطوير المنتجات الزراعية وتحسين جودتها.

خامسا: أهمية النفط بالنسبة للقطاعين السياسي والعسكري

تعود علاقة النفط بالسياسة إلى تاريخ اكتشافه والتنقيب عنه من قبل الشركات المتعدِّدة الجنسيات، وبإحلال النفط محل الفحم أصبح النفط محوراً أساسيا في السياسة الدولية كمصدر أساسي للطاقة، وأخذ الاعتماد عليه من طرف دول العالم بشكل كبير ومتزايد في تطورها ونموها الاقتصادي[4]، وكتب كوليدج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للنفط "أن تفوُّق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته"، وأعلن كليمنصو أثناء الحرب العالمية الأولى "أن النفط ضروري كالدم"، وكتبت مجلّة "النفط والغاز" في سنة 1943 قائلة : "ليس سراً أن المؤتمرات التي عقدت في موسكو والقاهرة وطهران، والتي ناقشت الخطط الخاصّة بما بعد الحرب، قد تعرضت أيضاً إلى

---

[1] برجاس حافظ ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر ولتوزيع والإعلام، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص:74.

[2] ميلود بورحلة، **الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية. دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان،الجزائر، 2017، ص: 28.

[3] زمال وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

[4] محمد طاقة، **مأزق العولمة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 75.

مستقبل النفط ومسألة توزيعه"، ويعتقد ساسة الولايات المتحدة "أن النفط هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يُبنى على أساسه السلام"[1].

وأصبح النفط هدفاً من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الغنية بهذه المادة الحيوية كشمال أفريقيا والشرق الأوسط تحتل مراكز الصدارة في العلاقات الدولية.

وبسبب الاستعمال الجديد للنفط في الأغراض الصناعية والعسكرية فقد ازدادت الأهمية السياسية له، مما دفع الدول الصناعية إلى التسابق من أجل الحصول على النصيب الأكبر من الامتيازات النفطية، ورغم المحاولات المستمرّة لتطوير مصادر الطاقة البديلة، يبقى النفط عاملاً حاسما ومؤثرا في السياسة الدولية المعاصرة[2]، فالدول الصناعية في حاجة إلى هذا النوع من الطاقة المتعدّدة الاستعمال حيث جعلت النفط يدخل ضمن سياساتها الخارجية، كما أن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع النفط الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها القومي.

وظل النفط حاضراً في الصراعات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، وأزمة السويس عام 1956[3]، مروراً بحرب 1967، ثم حرب أكتوبر 1973 التي استطاعت فيها الدول العربية المنتجة للنفط استخدام النفط كسلاح سياسي فعال حيث تم تخفيض إنتاج النفط بنسبة 5% شهريا، و قطع الإمدادات عن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب موقفهما المنحاز لإسرائيل والمساندة له[4]، بالإضافة إلى الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 الذي كان بسبب النفط العراقي الذي كان أكبر وأرخص مصادر النفط في العالم، إذ يمتلك العراق أكبر احتياطي العالم من النفط (ما نسبته 10% أي تقريبا 112 مليار برميل)[5].

ويمكن القول أن النفط في كل تلك الحروب كان السبب الأكبر والهدف المعلن والخفي حتى أُطلق عليها تسمية "حروب النفط".

ولا تكمن أهمية النفط على الصعيد العسكري فقط بل وعاملا مهما من عوامل الانتصار في الحروب إن لم يكن هدفا أو سببا لاشتعالها، وعند قراءة بعض الوثائق وتصريحات القادة العسكريين والسياسيين

---

[1] حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص: 88.

[2] الرميحي محمد، **النفط والعلاقات الدولية–وجهة نظر عربية–**، سلسلة عالم المعرفة رقم 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص: 179.

[3] توبي شيللي، **النفط، السياسة، الفكر والكوكب**، ترجمة دنيا ملاح، مكتبة الملك فهد، فهد الوطنية للنشر، العليا، 2005، ص: 104.

[4] سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، عدد2012/43، بغداد، 2012، ص: 03.

[5] عباس جبار الشرع، **سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية**، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد20، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 2008، ص: 02.

الغربيين حول أهمية النفط لبناء قوة اقتصادية عظمى، ندرك حقيقة أن النفط أن أصبح النفط عنصراً هاما في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والعسكرية[1].

[1] محمد المرابطي، **البترول ولعبة المضيق**، جريدة الأهرام البحرينية، العدد 8432، 2012.

المبحث الثاني: تقلبات السوق النفطية والعوامل المؤثرة في أسعار النفط

يعتبر سعر النفط من أهم المؤثرات في اقتصاديات دول العالم سواء كانت دولا منتجة أو مستهلكة له، لذلك فان تقلبات أسعاره تنعكس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، غير أن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى بالإضافة إلى أزمة النظام النقدي الدولي 1981، التي كانت منعرجا هاما في تاريخ أسعار النفط ويقصد بالتقلبات النفطية إلى أي مدى ارتفعت أو انخفضت الأسعار خلال فترة من الزمن كنتيجة حتمية لاقتصاد قائم على السوق. حيث تستثمر الشركات على أساس توقعات حول الأسعار والتقلبات السعرية العالية مما يخلق حالة عدم اليقين والمخاطر، وارتفاع علاوات المخاطر للتعويض.

وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناتجة عن اختلال في محددات العرض أو الطلب والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض.

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية

تحضى تطورات السوق النفطية على قدر كبير من الاهتمام العالمي. وذلك لما يتميز به النفط من دور فعال في تدوير عجلة الاقتصاد الدولي. فبالإضافة إلى تأثيرها الكبير في اقتصاديات الدول المستهلكة، يؤثر النفط بشكل فعال في اقتصاديات الدول المنتجة وذلك من خلال توفير الطاقة وتمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتتميز سوق النفط الدولية بتطور كبير وديناميكي متأثرة بعوامل أخرى ليست بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب، بل بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات والتي اكتسبت دورا متناميا خلال السنوات الأخيرة.

أولا: مفهوم السوق النفطية

تعرف السوق النفطية بأنها المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في الزمن أو السعر أو في الأسعار معلومة[1]، وذلك بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية.

وتعرف أيضا بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط بيعا وشراءا هذا السوق الذي يخضع لقانوني العرض والطلب إلى جانب تداخل مجموعة من العوامل الأخرى[2].

من خلال هذين التعريفين يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية للسوق النفطية وهي:

- ✓ المكان المعلوم أو الوهمي.
- ✓ أطراف متبادلة بائعون ومشترون بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1] بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص: 71.

[2] سارة حسين منيمة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1992،ص: 38.

- ✓ السلعة المتبادلة، نفط خام، أو منتجات نفطية.
- ✓ وسائل وأدوات مسهلة ومكملة لعملية التبادل.
- ✓ وجود السعر المعلوم أو المحدد في مقداره ومستواه الاسمي أو الفعلي.
- ✓ زمن معلوم في حصول عملية التبادل.

وتتميز السوق النفطية بالخصائص التالية[1]:

- ✓ أنها سوق عالمية إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية سواء بائعة أو مشترية لها في شكل الخام أو في شكل مشتقات نفطية.
- ✓ أنها عبارة عن مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي والقوى الفاعلة في السوق كسوق البلدان المتقدمة صناعيا أو الدول النامية أو السوق الاحتكاري أو السوق الفوري.
- ✓ أنها سوق ذات طابع شبه احتكاري في فعاليتها الرئيسية أي خضوعها لعدد قليل من الأطراف النفطية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط أو المعاملات سواء في جانب العرض أو الطلب.
- ✓ عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: فالصناعات التي تستخدم النفط أساسا لها لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر لأي سبب من الأسباب، بسبب أن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للبحث عن مصدر للطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة[2].
- ✓ تأثير الأسواق ذات الصلة الوثيقة بالسوق النفطية: حيث تؤثر سوق الناقلات وتكاليف الشحن بصفة مباشرة على السوق الدولية للنفط، وكلاهما يتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية.
- ✓ تتميز السوق النفطية بالتنافسية: تتسم السوق النفطية بحرية البيع والشراء، حيث يتميز سعر النفط بمرونة أكبر حيث تكون الدول المنتجة والمستهلكة والشركات في منافسة مباشرة في الصفقات.
- ✓ الشفافية: تتميز السوق النفطية بالشفافية، حيث أصبح توفر المعلومات حول الطلب والعرض ضروريا من أجل الحد من المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.
- ✓ عدم الاستقرار: وذلك راجع لعدم استقرار أسعار النفط بسبب التغيرات الحاصلة العرض والطلب، وتتأثر السوق النفطية أيضا بالعوامل السياسية، والمضاربات في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحا على الأسعار[3].

ثانيا: مكونات السوق النفطية

تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للنفط، والدول المستوردة له، حيث كانت الشركات العالمية للنفط تسيطر سيطرة كاملة على السوق النفطية

---

[1] زمال وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 30.

[2] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط** ،الجامعة المفتوحة طرابلس ط 1999، ص: 166.

[3] سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة قياسية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر، 2014–2015، ص: 30.

لمدة تزيد عن الخمسين عاما، غير أن هذه السيطرة انخفضت تدريجيا بسبب الصدمات المتتالية للسوق النفطية العالمية، وتتميز كل مجموعة التي تكون السوق النفطية بوجود عدة متعاملين يمارس بعضهم تأثيراً كبيراً على السوق نتيجة لكبر حجمه.

ونتيجة لعدة عوامل تكنولوجية ومؤسسية تتغير الأحداث في السوق العالمية للنفط بحيث تؤثر على درجة التركز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية توافق المصالح داخل المجموعات الثلاث والتي تتمثل فيما يلي[1]:

1-منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك: أنشئت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) عام 1960، وتضم في عضويتها 12 دولة وهي: الجزائر، أنغولا، الإكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا[2]، حيث تهدف هذه المنظمة إلى:

- ✓ إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء في السوق العالمية والبحث عن الحلول المناسبة لاستقرار الأسعار وحماية مصالح الدول المصدرة للنفط للحصول على عائدات مستقرة من الدخل[3].
- ✓ ضمان دخل ثابت لتلك الدول التي تعطي العناية الكاملة دائما لمصالحها، كم يتم المحافظة على توفير إمدادات اقتصادية منتظمة للدول المستهلكة.
- ✓ إيجاد السبل والطريق الصحيح لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية[4].

وجمعت بين دول من توجهات سياسية واقتصادية مختلفة، بل أيضا مستويات احتياطي وإنتاج وصادرات متباينة، وفي أوقات عدة كانت بعض دول المنظمة في حالة عداء وحرب، لكن المنظمة استمرت لأكثر من أربعة عقود بسبب وجود مصالح نفطية مشتركة بين دولها الأعضاء، وبسبب وزنها العالمي من حيث حجم الاحتياطي والصادرات النفطية، وكذلك بسبب دور النفط في ميزان الطاقة العالمي.

ويصل إنتاج المنظمة إلى 43.3% من الإنتاج العالمي في حين يبلغ حجم صادراتها 55% من الصادرات العالمية للنفط وترتبط قرارات منظمة الأوبك المتخذة في كل عام بشأن الحصص الإنتاجية ارتباطا وثيقا مع التغير في الأسعار الفورية لنفط الدول الأعضاء في منظمة أوابك المشتملة في سلة الأوبك.

---

[1] لطفي علي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،بحوث ز دراسات، 2008، ص :70.

[2] Chems Eddine Chitour**, La Politique et le nouvel ordre pétrolier international**, Alger, Edition dahlab 1995 ,p141.

[3] ماجد بن عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، نشأتها، تطوراتها، التحديات التي تواجهها**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الكويت، 2008،ص: 73.

[4] غجاتي الهام، **أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التأمين الاجتماعي في الجزائر –دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد – CNR**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020-2021، ص: 117.

ومر تطور المنظمة بخمسة مراحل[1]:

❖ **مرحلة التأسيس والتمكن (1960-1969)**

في البداية كانت أوبك مهتمة ببناء أجهزتها وتعيين وضعها في القانون الدولي، حيث كانت تعمل أمانتها العامة بدون حصانة دولية. وانضمت ليبيا وقطر وإندونيسيا للمنظمة، وكان انضمام ليبيا خطوة هامة للمنظمة فهي أول دولة من إفريقيا وكانت كل الشركات العاملة فيها مستقلة، وكانت الشركات الكبرى لا تزال تسيطر على السوق النفطية في معظم العالم.

لاقت المنظمة اعتراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة كمنظمة دولية. وانضمت الجزائر وإمارة أبو ظبي إلى المنظمة. ثم نتيجة لتزايد إنتاج الشركات المستقلة، وتنسيق الحكومات فيما بينها، بدأ وضع الشركات الكبرى الاحتكاري في الانحسار.

❖ **مرحلة المبادرة (1970-1973)**

قامت بعض الدول الخليجية العضوة في أوبك من التفاوض مع الشركات، وذلك لتغيير صيغة وذلك لإشراك الحكومات في امتلاك أصول المؤسسات العاملة لديها. أدى هذا إلى تأميم النفط (العراق، ليبيا والجزائر)، وفي أواخر سنة 1973 وبداية 1974 وبعد ارتفاع الأسعار الفورية للنفط تزامنا مع حرب أكتوبر 1973، اجتمع مندوبو منظمو الأوبك مع الشركات للتفاوض على تعديل الأسعار المعلنة، لكن هذه المفاوضات باءت بالفشل فقررت الأوبك تعديل الأسعار دون موافقة الشركات. وبهذا تحول قرار التسعير من الشركات الكبرى إلى حكومات الدول.

❖ **مرحلة السيطرة(1974-1982)**

اتسمت هذه المرحلة بتحكم منظمة الأوبك بقرار تسعير النفط في العالم، وذلك بتعيين سعر ثابت سمي سعر زيت الإشارة، وكان حينها العربي الخفيف الذي تنتجه السعودية، وتغييره من حين إلى آخر دول الأوبك، إضافة إلى ذلك تم الاتفاق على فارق السعر بين زيت الإشارة والزيوت، مع ترك قرار الإنتاج لكل دولة. فكان السعر مقبولا عند المستوى الذي تتفق عليه أوبك ممكناً لأن دول المنظمة كانت تسيطر على نحو نصف إنتاج العالم ونحو ثلاثة أرباع تجارته الخارجية[2].

وتم في هذه المرحلة تأميم النفط في معظم دول أوبك وتأسيس شركات نفط وطنية تملك بعضها أو كلها حكومات الدول الأعضاء، وأصبحت بذلك الشركات العالمية تشتري النفط الخام من الشركات الوطنية.

❖ **مرحلة الانحسار(1982-1986)**

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، **أوبك من أين وإلى أين**، على هامش مؤتمر قمة أوبك الثالثة في الرياض، متاح على الموقع: qafilah.com ،تم الاطلاع عليه:2019/05/04.

[2] ماجد بن عبد الله المنيف، **المرجع السابق**، ص: 13.

كانت مرحلة حرجة في تاريخ المنظمة، حيث أدت الظروف السياسية (الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية) إلى تبني المنظمة أسعاراً مرتبطة بالأزمات والدفاع عنها. وبالمقابل نجحت الدول الصناعية الكبرى، في تنويع مصادر الطاقة ومدد النفط. واستطاعت الفصل بين نمو الاقتصاد ونمو طلب النفط لديها، بسبب الأسعار المرتفعة نسبياً من جهة، وسياسة الترشيد التي اعتمدتها من جهة أخرى. وكانت النتيجة انخفاض إنتاج أوبك من أعلى مستوى في السبعينيات، وكان 31.4 م ب/ي عام 1979، إلى أدناه في الثمانينيات وهو 16.7 م ب/ي عام 1985. ولم تتكيَّف قرارات أوبك مع تغير الظروف وعلاقات السوق، فقد أبقت الأسعار المرتفعة الناتجة من الأزمات، ودافعت عنها بنظام حصص الإنتاج لكل دولة.

❖ **مرحلة التكيف(1987-إلى غاية 2019)**

أوضح انهيار أسعار النفط سنة 1989 قدرة حدود أوبك على على حماية الأسعار الثابتة في ظروف السوق المتغيرة، فاعتمدت بذلك على وضع خطة تتمثل في وضع سعر منشود لمتوسط أسعار عدة زيوت، أي سلة زيوت أوبك وترك الأمر لآلية للسوق، التي تعين سعر كل زيت ووضع صيغة تعيين سقف وحصص للإنتاج لبلوغ السعر المنشود.

وبانهيار الأسعار عام 1998 بدأ التعاون والتنسيق مع الدول المنتجة الكبرى غير الأعضاء، ولاسيما المكسيك وروسيا والنرويج وعمان وأنغولا. بعدما أدركت تلك الدول أن التعاون مع أوبك لأجل استقرار السوق يعود بالنفع عليها أيضاً. وانضمت أنغولا إلى المنظمة عام 2007. وأدى تطور السوق وصناعة النفط وشركات النفط الوطنية في معظم دول أوبك، إلى تطور علاقات التعاون والتحالف بين شركات النفط الوطنية والعالمية، باتفاقات شراكة بينها في مراحل الإنتاج أو التكرير.

2-الدول المنتجة خارج الأوبك

عقب الانهيار الكبير لأسعار النفط سنة 1988 قامت بعض الدول المصدرة للنفط من خارج الأوبك بعقد اجتماع يضم أهم المصدرين للنفط، وخاصة وأن أوبك تمر بمرحلة حرجة نتيجة عدم التفاهم والتوافق فيما بين أعضائها[1]. حيث دفعت هذه المتغيرات مصر في مارس 1988 إلى دعوة بعض الدول المصدرة للنفط من خارج أوبك لعقد اجتماع. وحضر هذا الاجتماع عدة دول منها(مصر وعمان والمكسيك وماليزيا وأنغولا وكولومبيا) ثم توالت الاجتماعات وانضمت دول أخرى هي(روسيا الاتحادية والصين والبحرين والنرويج) وفي عام1995 انضمت ولايتي ألاسكا وتكساس الأمريكتين ومقاطعة البرتا الكندية، وكانت أهم أهداف هذه الدول هي[2]:

- ✓ التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع دول أوبك.

[1] مجلة البترول المصرية- **لقاء لندن للمنتجين- دلالات واحتمالات**، المجلد 26، العدد الثاني، القاهرة، ص:04.

[2] رضا جبار سلمان، **المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية 2008، المجلد 11، العدد 3، ص: 114.

- ✓ العمل على تحقيق مستوى مناسب للأسعار.
- ✓ العمل على الاستقرار في سوق النفط العالمية.

تكمن أهمية هذه المنظمة كون دولها منتج كبير في سوق النفط العالمية، فهي تحتوي على 28% من الاحتياطي العالمي من النفط، وتنتج نحو 41% من مجموع الإنتاج العالمي سنة 2011[1].

3-الشركات العالمية للنفط

إن ما تتضمنه الصناعة النفطية من عمليات الاستكشاف والإنتاج النفطي تجري وفق ما كانت تخطط له الشركات النفطية التي سيطرت بدورها سيطرة تامة واحتكارية على الثروة النفطية[2]، حيث برزت في الفترة ما بين بداية نشأة الصناعة النفطية إلى بداية الحرب العالمية الثانية شركات نفطية عالمية وهي (ستاندارد أوف ني وجرسي، شركة سوكرني موبيل، شركة كاليفورنيا)، حيث تطورت هذه الشركات على بقايا ثلاثين 30 شركة نفطية كانت قائمة آنذاك في السوق الأمريكية[3].

وازداد عدد أعضاء الكارتل خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات بظهور ما يسمى الشقيقات السبع Seven Sisters للسيطرة على نفط الشرق الأوسط[4]، و هذه الشركات هي: شل Shell، البريطانية للبترول Bp، موبيل MOBIL، ستاندارد كاليفورنيا California، جولف Gulf، ستاندارد جرسي Standard Jersey،، تكساكو Texaco.

لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على الخمسين عاما حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما ساهم عامل آخر هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق النفطية العالمية، ألا وهو وجود هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي قوي، هذا فضلا عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية. غير أن هذه السيطرة تلاشت خلال عقد السبعينات وذلك إثر الصدمات المتتالية في السوق النفطية، التي أدت إلى انخفاض إنتاجها من النفط الذي كان يزيد عن 60% من الإنتاج الإجمالي بداية 1973، إلى 15% في أواخر السبعينات[5]، وأهم نتائج زوال السيطرة الاحتكارية لهذه الشركات هي[6]:

---

[1] **BP statistical Review of world energy**, full report, 2012, xls.

[2] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية،2013، المجلد 15، العدد 01: ص:335.

[3] محمد أحمد الدوري " **مبادئ اقتصاديات النفط "مرجع سبق ذكره**، ص:210.

[4] قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية(النفط السوري نموذجا)**، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص: 70.

[5] Jean-Pierre FAVENNEC, **le raffinage du pétrole: exploitation et gestion de la raffinerie**, Edition Techinip, Paris,1998, p:34.

[6] محمد الخروشي" **حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك "مطاب مؤلفي بربيس**، طرابلس، 1970، ص:63.

- ✓ أن الشركات الوطنية أدت دور رئيسي في تحديد تسعيرة النفط من خلال عضويتها في منظمة الأوبك، خاصة في1973.
- ✓ تركيز شركات النفط العالمية جهودها في تنويع أنشطتها، حيث أخذت تتحول إلى شركات للطاقة، وتكرس جهودا متزايدة للسيطرة على بدائل النفط مثل الغاز، الفحم، والطاقة النووية.
- ✓ احتكار الشركات التقنية والتكنولوجيا التي استثمرت مبالغ طائلة في البحث والتطوير، واضعة في ذلك الأمل في الإبقاء على استمرارية منطق الهيمنة على هذا القطاع.
- ✓ اتجهت الشركات العالمية الكبرى إلى الاندماج لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى، والهدف من ذلك خلق كيانات عملاقة، والعمل على التحكم في مفاصل الصناعة النفطية من جديد، يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(03): أبرز صفقات الاندماج بين الشركات العالمية للنفط 2013.

السنة	أطراف صفقة الاندماج	الكيان الجديد	إنتاج 2013
1998	شركتي بي بي وأموكو	BP	2.01 م ب/ي
1999	شركتي إكسون و موبيل	EXXON MOBIL	20.20 م ب/ي
2002	كونوكو و فليبس بتروليوم	كونوكو فيلبس	02 م ب/ي
2000/1999	توتال/فينا/ألف	توتال	1.16 م ب/ي
2001	شفرون مع تكساكو	Chevron Texaco	1.70 م ب/ي

المصدر: ميلود بورحلة، **الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والأفاق المستقبلية، مرجع سبق ذكره**، 2017، ص:65.

4- الشركات المستقلة

نتيجة للنظام الضريبي الذي وضعته الولايات المتحدة، ظهرت الشركات الأمريكية المستقلة حيث كان هدف الحكومة آنذاك الحفاظ على احتياطاتها من النفط في أراضيها من الاستنزاف، وكان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية للبحث عن

مصادر أخرى للنفط الخام في الخارج لتضمن كميات متزايدة من النفط الأجنبي منخفض التكلفة[1]، إلا أن خوصصة بعض تلك الشركات أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، مثل بترو براز البرازيلية (خصخصة 39%)، وسينوبك الصينية(خصخصة 43%)[2].

5- الشركات الوطنية

إن من بين الأسباب التي أدت إلى تلاشي نظام الامتيازات ونزع السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، هي تأسيس شركات النفط الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط[3]، والتي تعتبر خطوة هامة نحو المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها النفطية، وكان لتأسيس هذه الشركات دور كبير في تغيير هيكل الصناعة النفطية، وتتمثل هذه الشركات في شركة أرامكو السعودية، بيتروليوس دي فنزويلا، وشركة النفط الوطنية الإيرانية(NIOC)، وشركة نفط الكويت، وشركة النفط البرازيلية، وشركة بترول أبو ظبي الوطنية" أدنوك"، وشركة النفط الوطنية العراقية وقطر للبترول[4]. ولقد ساهمت هذه الشركات بشكل كبير في عملية دمج الصناعات النفطية في الاقتصادات الوطنية، ورفع دورها في تطوير الاقتصاد المحلي، لاسيما في ما يتعلق بحركة التصنيع.

6- الوكالة الدولية للطاقة

كان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في تأسيس الوكالة الدولية للطاقة، وذلك عقب الصدمة النفطية، وذلك حين أحست وهي أكبر المستهلكين للنفط في العالم بتهديد لأمنها القومي، فقام الرئيس الأمريكي ريشارد نيكسون في التاسع من جانفي 1974 بتوجيه دعوة إلى دول وحكومات ثمان من الدول الصناعية الغربية، يدعوا فيها إلى عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة قضايا الطاقة، وعقد المؤتمر فعلا في واشنطن في الفترة من 11 إلى 13 فيفري 1974 بحضور ثلاثة عشر دولة، وفي 15 نوفمبر من نفس السنة قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إنشاء "وكالة دولية للطاقة"، وذلك كهيئة مستقلة في إطار المنظمة، والواقع هو أن الوكالة قد أنشئت وبدأت العمل على أساس قرار المنظمة المذكورة، وهي على هذا الأساس ليست منظمة دولية جديدة، وإنما هيئة مستقلة منشأة في إطار هذه المنظمة[5].

وهكذا قامت الوكالة الدولية بوضع وتنفيذ ومتابعة سياسات الطاقة للدول المستوردة للنفط، وأصبحت لها سياسة مشتركة من خلال هذه الوكالة ومن خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والسوق الأوربية

---

[1] حسين عبيد الله، **البترول العربي-دراسة اقتصادية سياسية**- دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 67-68.

[2] الجميلي عاطف، **الهيكل البنيوي لصناعة النفط، مجلة النفط و التعاون العربي**، العدد 109، الأوابك، الكويت، 2004، ص:47.

[3] عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي"الدور السياسي والاقتصادي"** مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص:130.

[4] مقال: **أكبر 5 شركات نفط رئيسية, أويل فويس**, أوت 2011، متاح عبر: -Users/user/Desktop/iocs-nocs-reading-material plus-cover-sheet-v1.pdf، تم الاطلاع عليه: 2016/04/18.

[5] محمد خيتاوي: "**الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009/2008 ،ص 341.

المشتركة سابقا، وبالرغم من صعوبة إيجاد توازن بين مصلحة الدولة الواحدة ومصلحة مجموعة الدول الصناعية المستوردة للنفط، تمكنت هذه الدول من تنسيق مباشر لتوجيه أنماط استهلاك الطاقة خلال الأجلين القريب والبعيد[1].

يعد تأسيس الوكالة أخطر الإجراءات الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة أوبك والدول النفطية الأخرى لأنها استخدمت كل إمكانياتها لخدمة أهداف الوكالة التي من أبرزها ما يلي[2]:

- ✓ تبني الأعضاء سياسات ترشيد الطاقة، وتعاونهم فيما بينهم، وكذلك التعاون مع الدول غير الأعضاء ومع الدول الصناعية الأخرى في هذا المجال.
- ✓ العمل على إيجاد مصادر بديلة للطاقة لتحل محل النفط وتطوير البحث في هذا المجال.
- ✓ العمل على جمع المعلومات من خلال نظام معلومات دائم يختص بكل ما يتعلق بسوق النفط العالمية.
- ✓ تكوين احتياط إستراتيجي كبير من النفط الخام ومشتقاته.
- ✓ الضغط على الدول المصدرة للنفط من خلال الاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية والفنية الموجودة لدى الشركات الاحتكارية.

أما الهدف الحقيقي من وراء إنشائها فهو مواجهة منظمة الأوبك وتحجيم تأثيرها على الأسواق بعدما بدا واضحا تعاظم دور هذه الأخيرة وخاصة في الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 عندما أقدم أعضائها من الدول العربية على قطع الإمدادات نحو الدول الغربية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار[3].

ثالثا: أنواع السوق النفطية

يتم تسويق النفط الذي يعتبر أكثر السلع تداولا في التجارة العالمية، عبر عقود طويلة الأجل مع الدول المنتجة، أو عبر الشراء النقدي مباشرة من السوق، فضلا عن العقود الآجلة، ولا تختلف العلاقات التعاقدية في الأسواق النفطية، عن مثيلاتها في أسواق السلع الأخرى لأنها تعتمد في المقام الأول على قوى العرض والطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[4].

لقد واجهت الدول المصدرة للنفط سوقا متنوعة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث وجدت أمامها الكثير من المشترين لنفطها بدلا من مشتري واحد أو مشترين يمثلون شركات النفط الدولية، وقد

---

[1] منى البرادعي، **السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص: 23.

[2] دعاس خليل، "**مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2001 ،ص 102.

[3] مطالس عبد القادر: " **اثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة–دراسة قياسية** "– ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2012/2011 ،ص 102.

[4] سالم عبد الحسين رسن، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999، ص: 168.

أثار هذا التنوع في السوق النفطية تغيرا في الأسلوب التعاقدي للمبادلات النفطية الذي أخذ شكل عقود قصيرة الأجل فضلا عن زيادة حجم المبادلات الفورية، وتوجد أهم الأسواق العالمية للنفط في كل من نيويورك، سوق لندن، سوق سنغافورة، سوق هونغ كونغ، سوق الخليج العربي وسوق روتردام، أما المنتجات المكررة مثل الغازولين والديزل، فتباع في جميع أنحاء العالم، وأشهر سوق لها هو سوق لندن[1]، ويمكن التمييز بين نوعين من الأسواق حسب المعاملات النفطية:

أ-السوق النفطية الفورية:

تعني السوق الفورية تلك الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بالتراضي[2]، أو هي مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات[3]، ويمكن تعريف الصفقة الفورية للنفط بأنها: اتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه في وقت التعاقد، وتنطبق عادة على صفقة واحدة. ويمكن تسعير الشحنة بسعر ثابت أو اعتماد سعر عائم والذي قد يكون وقت التحميل الشحنة أو وقت تسليمها، وهذا لأجل إدارة خطر تقلب الأسعار.

تعد الأسواق الفورية للنفط العنصر الأكثر تأثيرا في حركة تجارة النفط الخام بعناصرها الثلاثة (العرض، الطلب، السعر)، وإذا كانت تلك الأسواق ذات أثر محدود في الستينات في حركة الأسعار فإن عقد السبعينيات شهد تزايدا في حصة النفط الخام الداخل في تلك الأسواق التي تتوزع في أوروبا وأسيا وأمريكا حتى وصلت تلك الحصة إلى أكثر من 30% في مجال النفط الخام الداخل في التجارة الدولية، وتمتلك هذه الأسواق تأثيرا في أسواق النفط الخام وتحديدا في الأسعار حيث تم اختيار سوق روتردام ليمثل سوق من بين الأسواق النفط ذات الصفقات الآنية، وتعتبر الأسواق الفورية في صناعة النفط وسيلة للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة وكذا لتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار عقود طويلة الآجل، ولم يكن السعر الفوري يؤثر تأثيرا محسوسا على الأسعار المعلنة والرسمية في الأسواق العالمية[4].

وتتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في لندن والولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)،آسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودبي في أسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

ب-الأسواق الآجلة:

---

[1] حمد حسين علي إلهيتي، **مقدمة في اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011 ، ص: 150.

[2] Le Marché Pétrolier, **Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH)**, Direction de la prévision, Juin 2001, p: 53.

[3] Olivire Riebel " **l'OPEC: une organisation face a ses défis pétrole et technique**, association française de technicien et professionnels du pétrole, N418, paris, janvier/février 1999, p: 95.

[4] مولود بوعوينة، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010 ، ص15.

عرف العالم منذ مدة طويلة الأسواق الآجلة في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها، مثل المنتجات الزراعية، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستخدمة كذلك بالنسبة للنفط، إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار[1]، حيث أصبحت التعاملات الآجلة أكثر تنظيما بظهور أسواق التبادلات الحديثة ومن أبرزها سوق تبادل شيكاغو التي يرجع تاريخ التعاملات المستقبلية فيها إلى عام 1840. والنفط الخام كسلعة دولية مهمة جرى التعامل بها في الأسواق الآجلة منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين، وتختلف الأسواق الآجلة عن الأسواق الفورية بأن النفط المتعاقد عليه في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم للمشتري في المستقبل. ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم[2]، وتعتبر السوق الآجلة للنفط من أكثر الأسواق نشاطا في العالم، حيث يجد المضاربون والمستثمرون فرص ضخمة في هذه الأسواق لأنها تمكنهم من جني أرباح عن طريق تداول عقود النفط حتى يأتي وقت التسليم بدون القيام بأي عمليات فعلية للشحن والتسليم.

ويوجد من بين هذه الأسواق ثلاث أسواق رئيسية هي:

-أسواق نيويورك للتبادل التجاري.

-أسوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا.

-أسوق سنغافورة النقدي العالمي[3].

ويوجد شكلان من هذه الأسواق وهي:

- ✓ **السوق النفطية المادية الآجلة:** ويتم في هذه الأسواق إبرام عقود آجلة للتسليم في الشهر التالي، فيتفق المشتري مع البائع على تسلم الشحنة بسعر معين على أن يوفر له البائع الكمية المحددة من النفط في العقد وفي موقع معين، ولا يتم تداول العقود الآجلة إلا من خلال معاملات مالية منظمة تسدد يوميا، بناءا على قيمتها الحالية في السوق ونجد أدنى للشراء هو 500 ألف برميل، وتوفير الشحنة يكون في أجل أدناه 15 يوم[4]، ويتم التداول لبعض المنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود السيارات.
- ✓ **السوق النفطية المالية الآجلة:** هي عبارة عن سوق مالية ويتم التعامل فيها بالسندات المالية وليس بشحنات النفط، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو شراء كمية محددة من النفط الخام أو المنتجات النفطية من نوع محدد، وينشط في هذا النوع من الأسواق المضاربون الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من التغيرات في الأسعار، والملاحظة أن تقلبات أسعار العقود الآجلة أعلى من تلك

---

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، **العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية(دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك) NYMEX** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64 ، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007 ، ص: 19.

[2] **الذهب الأسود، إضاءات، معهد** الدراسات المصرفية، 2013 ، جانفي، العدد 6، السلسة 5، ص: 07.

[3] سالم عبد الحسين رسن، **اقتصاديات النفط، مرجع سبق ذكره**، ص: 169.

[4] داود سعد الله، **تشخيص المتغيرات في سوق النفط وآثارها على استقرار الأسعار 2008-2009**، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة،2011، ص: 216.

المسجلة في أسعار السوق الفورية، مما يدل أن التدفقات المالية وأنشطة المضاربين هي المسئولة بشكل كبير عن تقلبات أسعار النفط الخام، بالرغم من وجود آليات تحمي المتعاملين من هذه التقلبات[1].

وأهم هذه الأسواق هي: سوق نيويورك التجارية (**NYMEX**) وبورصة النفط الدولية في لندن (**IPE**) وبورصة سنغافورة الدولية (**SIMEX**).

رابعا: مشاكل السوق النفطية العالمية

إن التطورات الحاصلة في السوق النفطية العالمية أظهرت وجود تحديات تواجه الدول المنتجة للنفط حاضراً ومستقبلاً في سياسات الطاقات في الدول المستهلكة الناجمة عن المخاوف المتزايدة في مجال أمن الطاقة، والاتفاقيات البيئية العالمية الخاصة بالتغير المناخي والاحتباس الحراري، وتتمثل أهم هذه التحديات في:

أ-التحديات الداخلية:

1 - إن أهم التحديات الذي تواجهها الدول المنتجة للنفط هي التعامل مع أزمات انقطاع الإمدادات، وقد استطاعت منظمة الأوبك التعامل بفعالية مع هذه الظاهرة بسبب الطاقات الإنتاجية الفائضة.

2- تحقيق التوازن والاستقرار في الأسواق، من المعروف إن الطلب على النفط يتغير موسمياً ولاسيما نصف الكرة الشمالي حيث يزداد عموماً في كل من الربع الأول والربع الرابع من العام وينخفض في الربعين الثاني والثالث بينما لا يتبع الإنتاج من خارج (أوبك) عموماً نمطاً رسمياً، وهذا يعني على المنظمة أن تعدل إنتاجها ربما بالزيادة في موسم الطلب العالمي والعكس صحيح في موسم الطلب المنخفض، ونجاحها في ذلك يعتمد على دقة تقديراتها وتحليلاتها ومتابعته للسوق[2].

3- القدرة على المحافظة على مستويات الأسعار بقيمتها الحقيقية، حيث أن تسعير النفط يتم بالدولار لأن أسعار زيت الإشارة التي ترتبط بها أسعار زيوت دول الأوبك تقيّم بالدولار بما فيها الزيت الأوربي برنت (في سوق لندن للسلع) حيث تحدد الدول فارق النوعية بالدولار أيضاً وعملة التقييم بحد ذاتها لا تؤثر في القوه الشرائية للبرميل إذ لا تعدو أن تكون وحده حسابيه لا أكثر، أما الخاصية الثانية لعملة المعاملات النفطية أي تسوية المبادلات أو استلام المدفوعات فهذه يمكن أن تكون بأية عمله خلاف الدولار اعتمادا على ما يرغب فيه البائع.

ب-التحديات الخارجية[3]:

---

[1] IEF "**progress report on the outcome of the Jeddah energy meeting"** 2008, p21.

[2] التقرير العربي الموحد، **تطورات السوق البترولية و تأثيراتها على الاقتصادات العربية(الفصل العاشر)**،صندوق النقد العربي، العدد 31، أبو ظبي، الإمارات، 2011، ص:193.

[3] رضا الشوك-حيدر علي الدليمي، الحوار المتمدن-العدد: 3270 ، 2011/02/07 متاح على الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244893&r، اطلع عليه بتاريخ: 2015/04/05.

هذه التحديات تقع خارج نطاق التأثير المباشر لـ (أوبك) وتكمن قدرة ودور المنظمة في التكيف معها أو التفاعل مع المسارات المرتبطة بها للتأثير فيها والاستفادة من المزايا أو لتقليص الآثار السلبية المحتملة في المنظمة وفي دورها، وهذه التغيرات تتعلق بالعولمة وتداعياتها، وتتعلق كذلك ببرامج الطاقة للدول الرئيسية المستهلكة وتأثير العوامل السياسية في صياغة تلك البرامج، ومن التغيرات أيضاً انتقال مركز ثقل الطلب الإضافي على النفط من الدول الصناعية إلى الدول النامية وخصوصاً الآسيوية (الصين والهند) وعوامل استقرار ذلك، أما التحدي الآخر فيعود إلى منافسة مصادر الطاقة البديلة (الوقود الحيوي ورمال القار وغيرها).

1-**النظام البيئي الكوني:** يتشكل النظام البيئي الكوني من مجموعة الاتفاقات الدولية والإقليمية وما يعنينا هنا تلك الاتفاقيات التي تؤثر في النفط واستهلاكه وتجارته[1]، ومن أهمها اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتأثر على التغير المناخي، وبروتوكول (كيوتو) وتشير الدراسات التي أجرتها الأمانة العامة لمنظمة (أوبك) إن استهلاك النفط وأسعاره وبالتالي عائداته ستتأثر سلباً جراء تطبيق التزامات (كيوتو) لتخفيض انبعاث غازات الاحتياطي الحراري وقد أدت (أوبك) ودولها تأثير ذلك الموضوع البيئي فيها وعملت على المشاركة في المفاوضات التي تنتج منها البرتوكول كما عملت بالتنسيق مع الدول النامية الأخرى على التأثير في اتفاقية الأمم المتحدة وتجنب وضع قيود في هذا المجال على الدول النامية المستهلكة. وقد تناولت (أوبك) موضوع التحدي في قمة الرياض الذي أكدت على:

-استمرار الدول الأعضاء في المنظمة في الاستجابة للتحديات البيئة العالمية ومساندة الجهود الدولية المتعلقة بتلك القضايا بأقل التكاليف الممكنة .

-تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير في مجال النفط في ما بين المراكز العلمية والتقنية التابعة للدول الأعضاء في المنظمة إلى جانب التعاون مع المراكز العالمية الأخرى ومع صناعة النفط.

- المبدأ الرئيسي المتمثل بـ "المسؤوليات والإمكانيات المشتركة والمتباينة" للنظر في السياسات والإجراءات المتعلقة بالتغير المناخي بما في ذلك تنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة المختصة بالتغير المناخي وبروتوكول (كيوتو).

2- التطورات التقنية

إضافة إلى تحدي العولمة تشكّل التطورات التقنية تحدياً للأمد الطويل سيؤثر في النفط ودوره في الحياة الاقتصادية العالمية، وعندما اتجه رأس المال والأبحاث التقنية بشكل مكثف إلى تحسين المصادر البديلة النفط في عقدي السبعينيات والثمانينيات، وقد أثرت الثورة التقنية في صناعة النفط على اختلاف مراحلها.

ومن التحديات التي ستؤثر في استخدامات النفط خلال العقود القادمة التقنيات لتطوير أنواع الوقود الحيوي وتقنيات إنتاج المركبات التي تسير بخلية الوقود وتفرعاتها والمعروف إن منتجات (مشتقات) النفط

[1] زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي)-دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص: 38.

(البنزين بنوعية الخفيف والثقيل، والديزل والكيروسين) تساهم بحوالي 90 –95% من استهلاك قطاع النقل الذي يستحوذ على أكثر من 50% من الاستهلاك العالمي من النفط[1].

ومع تنامي الوعي البيئي والتطور التقني في مجال تخزين الطاقة خلال العقد الماضي وارتفاع أسعار النفط أخذت أبحاث إيجاد وقود بديل في قطاع النقل تتزايد بشكل كبير وستشكل الأبحاث والاستثمارات حول الوقود والسيارات البديلة تحدياً كبيراً النفط و(أوبك) وقد تناولت قمة (أوبك) الثالثة ذلك التحدي، فمن خلال استقرار الإمدادات والطاقة والتنمية المستدامة والطاقة والبيئة إذ جاء في الإعلان ما يلي[2]:

– تعزيز الكفاءة والاستدامة في إنتاج واستهلاك الموارد النفطية، مؤكدين الدور الفاعل للتقنية والابتكار.

– تشجيع التعاون وتبادل الخبرات في المجالات التقنية وتطوير الموارد البشرية في الصناعات النفطية في الدول الأعضاء في منظمة أل (أوبك) والجهات الأخرى.

– حث الدول المتقدمة على تسهيل حرية حصول الدول النامية على التقنيات الحديثة ذات التكلفة والجدوى المعقولة والمقبولة اجتماعيا والمضمونة بيئياً.

– تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير في صناعة النفط.

3– سياسات الطاقة في الدول المستهلكة

إن هذا التحدي يؤثر بالضرورة بالتحدي الخاص بالتقنية وكذلك تحدي العولمة والبيئة وقد تناولت قمة (أوبك) الثالثة ذالك التحدي الذي ورد في بيانها الختامي كما يلي:

– التأكيد على الإجراءات والتشريعات التي تعمل على المساس بروح التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة.

– حث حكومات الدول المستهلكة على تبنّي سياسات تجارية ومالية وبيئية وسياسات طاقة تتسم بالشفافية والوضوح وعدم التمييز.

4– قوانين وعلاقات منظمة التجارة العالمية

منذ بداية القرن العشرين ولحين بروز ظاهرة العولمة في أعوام التسعينات كان استكشاف وإنتاج وتسويق النفط يتم وفق علاقات تتميز بحرية التجارة والاستثمار الدوليين، وكان النفط حافزاً للشركات الكبرى للاستثمار خلال النصف الأول من القرن العشرين في مناطق الاحتياطي الرئيسية في الخليج العربي وفنزويلا وقد شكلت تلك الاستثمارات الجزء الأكبر والأهم في حركة رؤوس الأموال الدولية وساعدت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وخصوصاً في الدول الصناعية وبعد الحرب العالمية الثانية شكلت تجارة النفط لسنوات عديدة أكبر نسبة من التجارة السلعية في العالم، وتبوأت شركاته العالمية لعقود عدة الصدارة من حيث حجم المبيعات وقيمة الأصول والتأثير السياسي والاجتماعي، ولقد كانت طبيعة

[1] **موجز تاريخي لأنشطة الأوبك، متاح على الموقع: http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm)**، اطلع عليه يوم: 2015/07/12.

[2] رضا الشوك–حيدر علي الدليمي، الحوار المتمدن–العدد: 3270 ،**مرجع سبق ذكره.**

السلعة وحتمية تبادلها والاستثمار لتطويرها تفترض وتعمل في إطار علاقات ما يعرف الآن بالعولمة،حرية التجارة وتدفقها عبر الحدود، وانتقال رؤوس الأموال ودور الشركات المتعددة الجنسيات ولكن علاقات العولمة الحديثة تأخذ طابعاً مختلفاً عن تلك التي تطورت فيها الصناعة النفطية وتجارتها منذ بداية القرن العشرين، حيث أنشأت منظمة التجارة العالمية التي أدت إلى تخفيضات جمركية على السلع المصنعة وإن عدم التعرض لتجارة النفط حينذاك كان لأسباب عدة منها القناعة بالطبيعة الإستراتيجية لسلعة النفط وسيطرة مجموعة الشركات النفطية التابعة للدول الصناعية على تجارته عالمياً.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات السوق النفطية

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع و تارة أخرى باتجاه الانخفاض، وهذا ما أدى بكل الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي إلى العيش في حالة قلق دائم ومستمر، وهذا بالنظر إلى الأضرار التي تلحقها التقلبات في الأسعار بالاستثمارات الموجهة للقطاع، و أيضا بالاقتصاد العالمي ككل.

أولا: آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المنتجة والمصدرة للنفط

تنعكس التقلبات الشديدة في أسعار النفط على كامل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول النفطية وغير النفطية، وهذا باعتبار أن الإيرادات المالية والتي بواسطتها يتحرك الاقتصاد الكلي للدولة يعتبر مصدرها المطلق إن لم نقل الوحيد هو النفط، وهو ما جعل قضية الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول مصدر قلق خصوصا وأن المتغيرات الاقتصادية الكلية، تتأثر بشكل شديد بتقلبات أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية حيث تعتمد هذه الدول على هذه العائدات النفطية لتمويل برامجها التنموية وكذلك لتعظيم الإنفاق العام وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتصنف اقتصاديات أغلب الدول المنتجة للنفط ضمن اقتصاديات الدول النامية[1].

من مصلحة الدول المنتجة والمصدرة للنفط إبقاء أسعار النفط في مستويات مرتفعة، وبالتالي يمكنّها الارتفاع في الأسعار من إحداث تطورات اقتصادية سياسية واجتماعية، وتتمثل أهم الآثار في:

- ✓ زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد حيث انتقلت هذه الفوائض لمجموعة دول منظمة الأوبك سنة 1986 لما كان سعر البرميل13 دولار من 51.5 مليار دولار، إلى ما يقارب 409 مليار دولار عام2007، لما كان سعر البرميل 96.1 دولار، ووصل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول إلى 3432.1 مليار دولار سنة 2014 بعدما كان في حدود 2678.9 مليار دولار سنة 2007 أي زيادة قدرها 28%[2].
- ✓ انتقلت الصادرات النفطية في الفترة (2010-2014) من 794.2 مليار دولار سنة 2010 إلى 964.6 مليار دولار سنة 2014 بعد أن تم تسجيل قيمة 76.64 مليار دولار سنة 1986، وأدى

[1] جميل طاهر، **النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات**، المعهد العربي للتخطيط، 1997، ص:01.

[2] **Opec Annuel Statistical Bulletin** 2013،p:84.

هذا إلى توفير فرص استثمار ومشاريع تنموية جديدة، وتخفيض نسب البطالة، وتحسين مستويات المعيشة لأفراد دول منظمة الأوبك من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والتحولات الاجتماعية.

- ✓ قامت الدول النفطية بادخار جزء من فوائضها المالية في صناديق الاستقرار المالي وصناديق حصة الأجيال القادمة، وهي مملوكة للدولة، تهدف من خلالها إلى تجاوز أي انهيار في الأسعار الغير مرتقبة، وكذا المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وقدرت موجوداتها عند دولة الكويت سنة 2010 ب 202.8 مليار دولار[1]، السعودية 415 مليار دولار، الإمارات العربية المتحدة 627 مليار دولار، قطر 65 مليار دولار.
- ✓ بناء احتياطات صرف أجنبية حيث تساعد هذه الاحتياطات في دعم العملات عند اهتزاز ميزان المدفوعات، وقد بلغت مثلا عند مجموعة الدول العربية في 2005 نحو 211.4 مليار دولار، ومن بين الدول العربية الجزائر حيث بلغت احتياطات الصرف في سنة 2001، 18 مليار دولار لترتفع إلى 194 مليار دولار مع نهاية 2013.
- ✓ تخفيض المديونية خصوصا عند الدول التي لجأت إلى الاستدانة الخارجية غداة انخفاض أسعار النفط عام 1986 ومن بينها الجزائر حيث عمدت إلى تسديد قيمة ديونها باستغلال فوائضها النفطية، فانتقلت المديونية من 5.536 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.735 مليار سنة 2014 ، بعدما كانت في حدود 29.5 مليار دولار سنة 1994[2].
- ✓ ينعكس ارتفاع الأسعار أيضا على حركة الاستثمار في التنقيب والاستخراج والتكرير، حيث استفادت الاستثمارات العالمية في هذا الميدان من تحسن الأسعار المسجلة خلال سنة 2010، وتراوحت نسبة النمو فيها ما بين 5 و10 % لتصل إلى 450 مليار دولار في المتوسط[3]، ويشكل ذلك زيادة تقدر ما بين 20 إلى 40 مليار دولار عن مستوى سنة 2009.

ثانيا: آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المستهلكة له

وتتمثل أهم هذه الآثار في:

- ✓ تواجه هذه الدول العجز في الحساب الجاري والعجز المالي وتواجه أيضا خطر تدفقات رأس المال الكبيرة والعملات الأضعف، ومن المتوقع أن يزيد النفط المرتفع من أسعار الوقود وكلفة التصنيع بهذه الدول، ويؤثر على الميزان التجاري، حيث أنهم سيدفعون مبالغ أكبر لتغطية فاتورة استيراد النفط الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى اشتعال التضخم، هذا بدوره سيجبر الحكومات والبنوك المركزية على تقييم

[1] ميلود بورحلة، **مرجع سبق ذكره**، ص:101.

[2] B.A **«évolution économique et monétaire en Algérie »** Rapport 2014, Alger, p 168 .

[3] آرميل سانيير **وآخرون" الاستثمار في الاكتشاف والإنتاج والتكرير خلال عام2010** " مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، عدد 136، منظمة الأوابك، الكويت، 2010، ص: 12.

خياراتها بين رفع أسعار الفائدة حتى مع تباطؤ النمو أو تحمل التضخم وهو ما ينطوي على خطر هروب رؤوس الأموال.

- ✓ ارتفاع أسعار النفط سيضر بدخل الأسرة وإنفاقها[1]، وباعتبار أن الصين أكبر مستورد للنفط في العالم فإنها معرضة للخطر، ولكن يلاحظ أن الصين لديها القدرة المالية على التعامل مع ذلك على المديين القصير والمتوسط، وكذلك الحال في العديد من الدول الأوربية التي تعتمد على الطاقة المستوردة، وهناك تأثيرات موسمية سوف تظهر أيضا، فعند دخول فصل الصيف في نصف الكرة الشمالي يمكن للمستهلكين تبديل مصادر الطاقة وتقليص استخدامها. ومن شأن تباطؤ الاقتصاد العالمي أن يضر أيضا بالطلب وبالتالي يقيد ارتفاع الأسعار[2].
- ✓ تعويض الدول المتقدمة خسائر ارتفاع الأسعار النفطية من خلال ارتفاع أرباح شركاتها، فمثلا بلغت أرباح شركة (أكسون موبيل) بعد ارتفاع الأسعار سنة 2005 إلى 36 مليار دولار بزيادة قدرها 43%مقارنة مع 2004، وبلغ رقم الأعمال هذه الشركة 371 مليار دولار في نفس السنة[3].
- ✓ استطاعت آلية إعادة تدوير الفوائض، أي عودتها مرة أخرى إلى البلدان الصناعية المستهلكة للنفط، من تسريب هذه الفوائض في صورة استثمارات، إيداعات أو واردات بأسعار مرتفعة من الدول الصناعية.
- ✓ زيادة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث ارتفعت المديونية لدى الدول العربية الغير مصدرة للنفط لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها الناتج عن ارتفاع قيمة الواردات، فمصر كدولة مستوردة للنفط ارتفعت الواردات المصرية من النفط الخام ومنتجاته من 7.2 مليار دولار سنة 2010 إلى 9.3 مليار دولار سنة 2011، في حين كانت هذه القيمة 4.4 مليار دولار سنة 2009 نتيجة انخفاض الأسعار في تلك الفترة[4].

ثالثا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة والمصدرة للنفط

يعد النفط مثالا للسلعة التي تتعدد آثارها على النطاقين المحلي والعالمي، لذلك فتذبذب أسعاره ارتفاعا وانخفاضا يحمل آثارا متشعبة، فلتراجع أسعار النفط آثارا إيجابية وسلبية في ذات الوقت، مثلما هو الحال عندما ترتفع الأسعار. وتتمثل أهم هذه الآثار في:

- ✓ يحمل انخفاض أسعار النفط آثارا سلبية على الدول المصدرة له، سواء أكانت عضوا في "الأوبك" أو خارج "الأوبك"، وتختلف حدة هذه الآثار حسب حالة كل دولة على حدة، فعلى سبيل المثال فإن دولا

[1] إبراهيم الغيطاني" **أزمة الوقود في مصر: قراءة من منظور العرض والطلب** "**المركز المصري للدراسات والمعلومات**، القاهرة، 2012، ص: 06.

[2] تقرير لوكالة بلومبرغ، **متاح على الموقع:** http://mubasher.aljazeera.net/news، تم الاطلاع عليه يوم: 2019/06/05.

[3] قصي عبد الكريم إبراهيم ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 154.

[4] إبراهيم الغيطاني" **أزمة الوقود في مصر: قراءة من منظور العرض والطلب** "المركز المصري للدراسات والمعلومات، مرجع سابق، ص: 07.

مثل فنزويلا وروسيا ونيجيريا وإيران تعاني آثارا سلبية حادة[1]، لا يقتصر أثرها على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها وإنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح مع تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطيات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها.

- ✓ على الجانب الآخر فإن هناك بعض الدول المصدرة تمكنت من تكوين احتياطيات مالية كافية تؤهلها للتعايش مع تراجع الأسعار لفترة لا بأس بها، وهو الذي ربما يفسر عدم قلق هذه الدول، أو عدم تعجلها في اتخاذ موقف موحد في مواجهة الضغوط في السوق النفطية، إلا أنه إذا ما استمرت أسعار النفط في التراجع، فإن الاحتياطيات التي تراكمت في السنوات السابقة عرضة لخطر التآكل السريع، فلم تعد الأسعار المنخفضة للنفط تتوافق مع احتياجات الإنفاق العام في الدول النفطية، وعودة العجز إلى الميزانيات سيكون أهم سمات السنوات المقبلة لميزانيات الدول النفطية لو استمر النفط في التراجع.
- ✓ التراجع في أسعار النفط يعمل على إيقاف الإنتاج في بعض الآبار ذات الكلفة العالية، وبالتالي الحفاظ على الموارد الباطنية خاصة النفطية.
- ✓ في سنة 2014 التي شهدت انخفاض في أسعار النفط، وصل العجز في السعودية إلى نسبة 2.3%- سنة 2014 و 18.1%- سنة 2015، وكذلك الأمر بالنسبة لإيران التي سجل العجز الموازني بها في سنة 2015، ما نسبته 3.4%- بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي[2].
- ✓ أدى تراجع أسعار النفط إلى اختلال العلاقة بين مختلف العملات في العالم، حيث واجهت الولايات المتحدة ارتفاعا في قيمة الدولار، في المقابل تتراجع قيم عملات اقتصاديات الأسواق الناشئة في العالم، بصفة خاصة تلك التي يعتمد هيكل صادراتها على النفط مثل عملات روسيا وفنزويلا ونيجيريا وإيران والنرويج[3].
- ✓ تراجع الناتج المحلي الإجمالي لدول الأوبك من 3524,761 مليار دولار سنة 2013 إلى 3432,101 مليار دولار سنة 2014، كما انكمش معدل نموّ الناتج الاسمي في الإمارات العربية المتحدة نحو 7.6%- عام 2015، وتراجع معدل النمو في مجلس التعاون الخليجي من 3.2% سنة 2015 إلى 2.7 % سنة 2016[4].

---

[1] محمد إبراهيم السقا، **آثار تراجع أسعار النفط**، متاح على الموقع، https://www.alarabiya.net، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2017/12/14.

[2] أسامة نجوم" **النفط مرة أخرى، عود على بدء** "المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة ، ديسمبر 2015، ص: 12.

[3] محمد إبراهيم السقا، **مرجع سبق ذكره**.

[4] التقرير الإحصائي **السنوي لمنظمة الأوابك**، 2018، ص:135.

- ✓ اضطرار العديد من الدول لسحب مدخراتها في البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري، فمثلا تراجع احتياطات الصرف الأجنبية للجزائر من 194 مليار دولار في نهاية 2013 إلى 178.9 مليار دولار في نهاية2014[1]، وفي العراق إلى 69.1 مليار دولار بعدما كانت 77.8 مليار دولار سنة 2013.

رابعا: آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المستهلكة له

- ✓ انخفاض قيمة الواردات من النفط لهذه الدول، والتي تستفيد من تراجع الأسعار باستيراد النفط بأقل بتكلفة، بحيث عندما تتراجع أسعار النفط يؤدي ذلك إلى انخفاض التكاليف بالنسبة لقطاع الأعمال، وتنخفض بالتبعية الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، و كذلك يؤدي انخفاض التكاليف إلى تحفيز المستثمرين على مزيد من الاستثمار، الأمر الذي يرفع معدلات النمو، إن التراجع في أسعار النفط سيساعد على تعزيز معدلات النمو في الدول المستوردة[2].
- ✓ من ناحية أخرى، فإن تراجع أسعار النفط له مخاطر ذات طبيعة خاصة بحكم أن دول العالم الصناعي تعاني مشكلة تراجع معدلات التضخم إلى مستويات منخفضة جدا، وهو ما يعني أن تراجع أسعار النفط قد يؤدي إلى تعميق حدة الانكماش السعري الذي تعانيه اقتصاديات عدة في العالم وعلى رأسها أوروبا واليابان. فمن المعلوم أن البنوك المركزية في العالم تتحول اليوم نحو استهداف معدل منخفض للتضخم، وتتبع البنوك المركزية قواعد نقدية محددة للتدخل لإبقاء معدل التضخم حول مستوياته المستهدفة، وعندما تتراجع أسعار أهم المدخلات في العالم وهو النفط، يؤدي ذلك إلى الضغط على التضخم نحو التراجع بصورة أكبر، وهو ما يصعب من مهمة البنوك المركزية في سبيل الوصول إلى معدلات التضخم التي تستهدفها.
- ✓ كذلك يترتب على الانكماش السعري تزايد أعباء الديون، وهو أحد المخاطر الرئيسة المحيطة بمنطقة اليورو التي تواجه أزمة ديون سيادية، ما يصعب من مهمة تخفيض معدلات الديون إلى الناتج في هذه الدول.
- ✓ إن تراجع الأسعار الناجم عن انخفاض أسعار النفط قد لا يشجع نمو الطلب، بل على العكس من الممكن أن يثبطه، وذلك استنادا إلى فرضية أن المستهلكين في ظل ظروف تراجع الأسعار غالبا ما يقللون من الإنفاق استنادا إلى توقعاتهم باستمرار تراجع الأسعار بصورة أكبر في المستقبل، كما أن المستثمرين لا يقدمون على الاستثمار في ظل هذه الظروف بسبب حالة عدم التأكد حول مسارات المستوى العام للأسعار في المستقبل التي تصاحب حالة الانكماش السعري، وكذلك عدم التأكد حول المستويات المستقبلية ومن ثم الأرباح ومعدلات العوائد المستقبلية المقدرة للمشاريع الاستثمارية.

[1] سمية موري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 210.

[2] أسامة نجوم" **النفط مرة أخرى، عود على بدء**، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

- ✓ إن تراجع أسعار النفط قد بدأ بالفعل في التأثير في صناعة النفط الصخري، وهو أحد الأهداف المعلنة لـ "أوبك"، إذ تشير التقارير إلى أن العمالة في هذا القطاع بدأت في التراجع، ما يزيد من ضغوط سوق العمل حول فتح فرص عمل جديدة. كذلك هناك مخاطر أخرى مرتبطة بتراجع الإنتاج من النفط الصخري المتمثلة في احتمالات حدوث مشكلة مالية قد تؤثر بشكل محدود في النظام المالي الأمريكي نتيجة لفشل كثير من الشركات المنتجة للنفط الصخري في خدمة ديونها، حيث يتم تمويل هذه الشركات أو قطاع كبير منها من خلال ما يسمى بالسندات الرديئة Junk Bonds نظرا لارتفاع المخاطر المصاحبة للاستثمار في صناعة النفط الصخري، ومن المتوقع أن تتأثر سوق هذه السندات بهذه التطورات. التأثير في إنتاج النفط خارج " الأوبك" لا يقتصر على النفط الصخري، وإنما تواجه بعض آبار النفط في بحر الشمال مخاطر الإغلاق في ظل الأسعار الحالية، حيث ترتفع تكلفة الإنتاج بصورة واضحة في هذه الآبار، التي تزيد على 60 دولارا[1].

المطلب الثالث: السعر النفطي وأهم العوامل المحددة له

بما أن النفط سلعة إستراتجية هامة، وقبل التطرق إلى التطور التاريخي الذي مر به التسعير النفطي، لابد أن نوضح مفهوم السعر النفطي، والنفط كغيره من السلع الأخرى يتحدد سعره على أساس آلية السوق اللذان هما العرض والطلب بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تحكم تسعيره.

أولا: مفهوم السعر النفطي

يعرف السعر النفطي على أنه قيمة السلعة أو المادة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، وتحت تأثير القوى الفاعلة في السوق[2]، بالإضافة إلى عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية

ويمكن أن يعرف كذلك بأنه سعر مشتق وهو يعني أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات[3]. ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر ورسوم النقل[4].

ثانيا: أنواع السعر النفطي

نظرا لأن أسواق السلع المختلفة تتباين في الكثير من خصائصها، فإنه ولابد أيضا أن يختلف الأسلوب الذي يتحدد به السعر التوازني من سلعة إلى أخرى وذلك وفقا للخصائص التي يتميز بها سوق السلعة.

---

[1] محمد إبراهيم السقا، **مرجع سبق ذكره.**

[2] بوعينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية var**، مرجع سبق ذكره، ص:04.

[3] يوسف صايغ، **سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983، ص128.

[4] Jean Masseron, **L'économie des hydrocarbures**, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975, p. 43

وبصورة عامة فإن سوق سلعة يتحدد هيكليا وفقا لخصائص ثلاث رئيسية هي:

- ✓ عدد المنتجين وعدد المشترين للسلعة وحجم كل منهم.
- ✓ مدى معرفة المنتجين والمشترين بالأسعار السائدة للسلعة وللظروف الحالية للسوق.
- ✓ مدى تجانس السلعة المنتجة بواسطة أكثر من منتج.
- ✓ وفي النقاط التالية يمكن توضيح أهم أنواع أسعار النفط وأكثرها استخداما:

أ- السعر المعلن: هو السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف عارض السلعة، وكان من قبل يتحدد من قبل الشركات النفطية الكبرى.

بدأ هذا السعر في الظهور لأول مرة من طرف شركة ستاندرداويل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880، حيث كانت الوحيدة التي تشتري النفط من منتجيه في السوق الأمريكية، وأصبحت هذه الشركات بحلول سنة 1911 يتنافس فيها قلة من المشترين، وبتزايد استغلال النفط من خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أصبحت الشركات تعلن أسعارها في موانئ التصدير للنفط، ثم أصبحت الدول المنتجة تهتم أكثر بالأسعار المعلنة وطبقت مبدأ المناصفة بين الشركات النفطية والدول المنتجة.

أقرت منظمة الأوبك سنة 1973 أسعار نفوطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية[1]. ومن مميزات هذا السعر أنه[2]:

- ✓ لم يكن لدول النفط الجديدة وعلى رأسها أقطار الخليج العربي أي دور يذكر في تحديد السعر المعلن، وذلك حتى عام 1970.
- ✓ كان السعر مفروضا من طرف الكارتل النفطي العالمي.
- ✓ استخدام السعر المعلن كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح التي كانت تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

ب- السعر المتحقق: وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستويات عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية، و تشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي اقل دائما من الأسعار المعلنة وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية و بخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفطها الخام مباشرة بواسطة شركات الوطنية[3].

---

[1] ناجي عبد الستار محمود، علي خضير عباس ، **أسعار النفط الخام و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14 ،العدد1، جانفي 2008،،ص ص: 258-260.

[2] محمد أزهر السماك، **مرجع سبق ذكره**، ص: 225.

[3] تواف الرومي، **منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام**،ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000، ص: 24.

ج- سعر الإشارة [1]: إن سعر الإشارة هو متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط، أو معدل السعر المعلن، أو المتحقق لعدة سنوات، وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان النفطية مثل الجزائر، بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا في يوم 28 يوليو 1965 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقته فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أرضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من يوم 1 يناير 1967 و ليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا وفنزويلا.

د- السعر الضريبي: يمثل السعر الضريبي التكلفة الحقيقية التي تقوم الشركات الكبرى بدفعها من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب(الامتيازات) التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام في السوق النفطية[2].

هـ- السعر الفوري أو الآني: ويعني ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة للنفط.

برزت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978 والأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع الشراء[3].

وفي أواخر السبعينات والثمانينات تحولت هذه السوق إلى جزء أساسي من السوق النفطية العالمية بعد أن كانت من قبل سوق هامشية.

و- السعر الاسمي: ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار خلال لحظة ومنية معينة.

ر- سعر السوق: وهو السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، ويتحقق هذا السعر بالنسبة للكميات التي تباع خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية[4].

---

[1] حسين كشيتي، **دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر**،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2019، ص: 71.

[2] بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2016 ص: 40.

[3] الطاهر زيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد132، المجلد 36، الأوابك، الكويت، 2010، ص: 17.

[4] محمد أزهر السماك، **مرجع سبق ذكره**، ص: 225.

ز- السعر الحقيقي: هو السعر المعلن مخصوما منه نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة[1].

س- السعر الاقتصادي: بالاعتماد على العوامل الاقتصادية يتم حساب سعر النفط والغاز، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية.

ثالثا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة(1973-2017)

على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين، ومنذ اكتشاف النفط لم يوجد نظام معين يحدد هيكل الأسعار العالمية له. فقد كانت تحدد أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة إلى حد ما تبعا لدرجة التنافس بين شركات النفط، إلا أن السمة الاحتكارية التي كانت تغلب على روح السوق كانت تلعب الدور الأكبر في هذا المجال.

شهدت سوق النفط العالمية عدة تطورات كبيرة خلال بدايات القرن الواحد والعشرين، حيث عرفت في بعض منها تغيرات أساسية وعدة أزمات مما أثر على أسعار النفط صعودا ونزولا.

1-تطورات أسعار النفط خلال الفترة(1973-2000)

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور متعاملين جدد على غرار منظمة الأوبك وتراجع دور الشركات العالمية الكبرى في السوق العالمي بالإضافة إلى تسجيل تقلبات حادة ومتلاحقة في أسعار النفط، حيث شهدت فترة السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين حيث سجل النفط ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية[2]، حيث كانت الأوبك خلال هذه المرحلة هي المتحكمة في سياسات الإنتاج والتسعير، ومع بداية سنة 1982 بدأ تحديد المنظمة للأسعار في الانخفاض، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في الأسعار نتج عنه أزمة نفطية معاكسة و ذلك سنة 1986.

أ-الصدمة النفطية الأولى

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي هذا الاختلال إما إلى الانخفاض أو الارتفاع الحاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة. حيث يكون السبب نتيجة تأثر محددات كلا من العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة النفط الأولى[3].

---

[1] حسين عبد الله، أسعار النفط، **التصحيح عبر آليات السوق**، سلسلة كراسات اقتصادية، العدد 154، مصر، 2005، ص: 25.

[2] بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،الجزائر،2015، ص:32.

[3] فوزي القريشي، **التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973**، مجلة النفط والتنمية، العدد الثالث، العام الرابع، عدد خاص حول أسعار النفط، ص: 35.

في نهاية عام 1973 قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية 400%[1]. وهكذا أصبح يشار إلى قرارات تعديل الأسعار وزياداتها في عام 1973-1974 بالصدمة النفطية الأولى، مع العلم أن السبب الرئيسي لهذه الصدمة يتمثل في قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المساندة للكيان الصهيوني في سنة 1974. ونظرا لاستمرار الحظر العربي ونتيجة لفاعلية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط ومواصلة ارتفاعها طيلة عقد السبعينات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(04): تطورات أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة(1973-1979) دولار/برميل

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الاسمي	3.05	11.65	11.73	11.51	12.39	12.70	17.25
السعر الحقيقي	3.05	9.67	8.42	8.92	8.66	7.56	9.00

Source: OPEC**, annual statistical bulletin,** 2007, p 17.

وتعتبر الصدمة النفطية الأولى بمثابة بدء عهد جديد في صناعة النفط العالمية وبداية الدور المؤثر والفعال لمنظمة الأوبك، ولأول مرة عبر تاريخ الصناعة الطويل، في سوق النفط الدولية أي أن هذه المرحلة شهدت انتقال قرار التسعير إلى المنظمة بعد أن كان طوال عقود بين أيدي الشركات. كما تميزت هذه الفترة بركود اقتصادي عالمي.

ب-الصدمة النفطية الثانية

في نهاية عقد السبعينيات شهدت السوق العالمية الأزمة النفطية الثانية نتيجة العديد من الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط حيث قام 37600 عامل إيراني في مصافي النفط بإضراب عن العمل، أدى ذلك في البداية إلى انخفاض في الإنتاج من 6 مليون برميل يوميا ليصل إلى نحو 1.5 مليون برميل يوميا[2]. ثم تلتها الثورة الإيرانية في جانفي 1979 والتي أدت بدورها إلى تواصل انخفاض الإنتاج الإيراني إلى حوالي 700 - 500 ألف ب/ي وانقطاع صادراتها النفطية لغاية مارس من العام المذكور، و هذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى أن بلغ 36 دولار سنة 1980 نتيجة نشوب الحرب العراقية الإيرانية[3].

ومما نتج عن تلك الأزمة تزايد القلق العالمي حول الإمدادات وخاصة بعد أن أعلنت معظم الشركات النفطية الكبرى حالة "القوة القاهرة "وتوقف تزويدها للعديد من أصحاب المصافي على أساس العقود الطويلة الأمد التقليدية، وتحولت السوق إلى سوق باعة، ومن جهة أخرى استفادت دول المنظمة من

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990 ، ص:19.

[2] Maurice Durousset**,Le Marché du Pétrole**, Edition Ellips 1999, P47.

[3] علي رجب، **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2012، المجلد 38، العدد141،ص:22.

عوائد نفطية هائلة نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار، إذ بلغت العوائد النفطية لدى مجموعة الدول العربية ما قيمته 213.7 مليار دولار سنة 1980، بعدما كانت في حدود 74.6 مليار دولار سنة 1974[1].

الجدول رقم(05): تطورات أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة(1980-1989) دولار/برميل

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السعر الاسمي	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31
السعر الحقيقي	13.21	15.57	16.01	14.73	14.89	14.04	5.54	6.29	4.57	5.79

Source: OPEC**, annual statistical bulletin,2008** , p 18.

ج- الصدمة النفطية العكسية

كانت نتيجة الصدمة الثانية للنفط والتطورات التي تلتها قد أغرقت السوق بكميات كبيرة من النفط، وعرف العرض ارتفاعا كبيرا على حساب الطلب، وكان على منظمة الأوبك خفض الإنتاج للحفاظ على مستوى عال من التخفيضات المتواصلة لسقف الأسعار ابتداء من سنة 1982، إلا أن عدم احترام الدول الأعضاء لحصصها من الإنتاج، ودخول دول أخرى للسوق النفطية كمنتجين ساهمت في تقليص حصة الأوبك السوقية.

تعتبر سنة 1986 السنة التي تدهورت فيها أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، حيث انخفضت تدريجيا وسريعا إلى حدود 13 دولاراً للبرميل الواحد[2]، وهو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة للنفط، ما خلق أزمة حقيقة لها، خصوصا دول أعضاء الأوبك، وقد سميت" بالأزمة النفطية العكسية "لاختلافها عن الأولى والثانية، اللتان نتجتا من نقص في العرض النفطي أما أزمة 1986 فتميزت بفائض في العرض. وتتمثل أسباب الصدمة العكسية الثانية في:

بعد تطبيق منظمة الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار للتناسب مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يوميا، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فمثلا إيران تجاوزت حصتها المقررة لها بـ 1 مليون برميل يوميا، فأنتجت 1.8 مليون برميل يوميا، وتجاوزت فنزويلا حصتها البالغة 1.5 مليون برميل يوميا لتصل إلى إنتاج الـ 10 ملايين برميل يوميا[3].

[1] عية عبد الرحمن" **دور الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، حالة الدولة العربية النفطية** "ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي العاشر " الاقتصاديات العربية **وتطورات** ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت ،20/19 ديسمبر 2009 ،ص:11.

[2] Hazem, el beblawi "**the oil decade: an appraisal .in perpective** "the IBK papers, kawait, 1983, p 39.

[3] مديحة حسن السيد الدغيري" **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها** "ط 01 ، دار الجيل، بيروت،1998،ص:298-299.

- ✓ قامت بعض الدول النفطية كبريطانيا والنرويج سنة 1983 بتخفيض أسعارها من النفط بمقدار ثلاث دولارات للبرميل الواحد، من 33.5 دولارا إلى 30.5 دولارا وهذا حتى تجبر دول الأوبك على خفض أسعارها[1].
- ✓ ظهور دول جديدة منتجة للنفط خارج دول المنظمة وبطاقات إنتاجية كبيرة، إذ بلغ الإنتاج سنة 1986 إلى 11.4 مليون برميل يوميا في هذه الدول[2]، إلى جانب تشجيع الاستكشاف والتنقيب من طرف الوكالة الدولية للطاقة حيث أدى ذلك إلى انخفاض نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.
- ✓ عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 بدأ الاستهلاك العالمي من النفط بالانخفاض بحدود 8 % وبدأت الكثير من الدول الصناعية تعويضه بمواد بديلة كالفحم[3]، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 61% سنة 1979 إلى 32% سنة 1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 6% إلى 13% سنة 1985.

ومما نتج عن هذه الأزمة:

- ✓ انتقال حصة الدول المنتجة خارج المنظمة من 47% في 1973 إلى 68% سنة 1983 من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط[4].
- ✓ تراجع في قيمة الصادرات النفطية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43 % من قيمتها بداية الثمانينات[5]، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14 % عن مستواه سنة 1980 وشهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986 وتفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات[6].
- ✓ نتيجة هذا النقص في المداخيل شجع الدول النفطية على ترشيد الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وتجنب إنجاز المشاريع الغير ضرورية[7].

---

[1] عيسى مقليد، **قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة باتنة، الجزائر،2008،ص:77.

[2] Amat khelif **« le marché pétrolier face aux nouvelle stratégies de domination** » centre CREAD, Alger, 2003, p4.

[3] عباس جبار الشرع، "**سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية**"مجلة العلوم الاقتصادية العدد 20 شباط، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة،2008، ص:03.

[4] علي رجب، **مرجع سبق ذكره**، ص:2.

[5] Bernad Bourgois et Autres "**l'exportation pétrolière entre les 80 et 90 avantages géopolitique et ordre pétrolière** revue de l'énergie, N437, 1992, p127.

[6] محمد حامد الله" **الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية** "مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1998 ، ص:148.

[7] هاشم جمال" **أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997،ص:113.

على إثر ذلك قامت أوبك بعقد عدة اجتماعات لتجاوز الأزمة في فترة (1987-1989) حيث تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2 و17.7 دولار للبرميل، وارتفع ليبلغ 21 دولار للبرميل بنهاية جويلية 1990 ثم بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية) ارتفع ليصل إلى 22.3 دولار للبرميل ثم انخفضت الأسعار مجددا إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1990، وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و16.6 دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995).

الجدول رقم(06): تطورات أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة(1990-1999) دولار/برميل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الاسمي	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48
السعر الحقيقي	6.38	5.19	4.81	4.61	4.24	4.24	5.01	4.89	3.21	4.62

Source: OPEC**, annual statistical bulletin**,2008 , p 20.

د-الأزمة النفطية 1998

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 بدأت تظهر على الاقتصاديات العالمية، بوادر أزمة دول آسيا الاقتصادية، مما أدى إلى حدوث اختلال كبير في ميزان العرض والطلب على النفط في أسواقه الدولية، نتج عن هذا الاختلال انهيار أسعار النفط وتراجعها من 20.29 دولار للبرميل سنة 1996 إلى ما يقارب12,28 دولار للبرميل سنة 1998[1]، مع العلم بلغت الأسعار في شهر ديسمبر 1998 ما يقارب 9.69 دولار/البرميل.

وقد أثرت هذه الأزمة على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من3.4 % عام 1997 إلى1.8% عام 1998.

و يمكن تلخيص أسباب الأزمة في:

- ✓ انخفاض معدل النمو الاقتصادي للنمور الأسيوية نتيجة الأزمة المالية التي مست مجموعة من الدول الأسيوية ابتداء من منتصف 1997 إلى غاية نهاية 1998، وبالتالي هبوط الطلب على النفط في هذه الدول من 5.3 % سنة 1997 إلى 2,5 %سنة 1998 حيث كان يعول على هذه الدول كسوق نفطي واعد[2].
- ✓ القرار الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي سنة 1997 بزيادة كمية الإنتاج بمقدار 10% حيث ارتفعت الإمدادات من 25 م ب/ ي إلى 27.5 م ب/ي[3].

[1] OPEC, **annual statistical bulletin**, 2000, p112.

[2] الحسن بن طال وآخرون" **أسواق النفط والمال إلى أين ؟** "مطابع الدستور، عمان، الأردن، 2001 ،ص:04.

[3] زمال وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص:53.

- ✓ زيادة تصدير نفط العراق بعد التزام هذه الأخير ببرنامج النفط مقابل الغذاء، حيث قررت الأمم المتحدة السماح للعراق بيع كميات من النفط تصل إلى 5.26 مليار دولار لكل ستة أشهر، والتي أدت إلى زيادة إنتاج النفط في العراق بمقدار مليون برميل يومي، حيث صدر العراق في الفترة ما بين نوفمبر 1998-مارس 1999 ما مجموعه 203.4 مليون برميل[1].
- ✓ زيادة المخزون النفطي الإستراتيجي للشركات النفطية الذي لعب دورا في زيادة المعروض من النفط، حيث ارتفعت كميات النفط الإضافية التي تحتفظ بها الشركات من 325 مليون برميل في بداية سنة 1998إلى 525 مليون برميل في الربع الثالث منها.

2-تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2000-2017)

مرت أسعار النفط خلال هذه الفترة بمراحل مختلفة حيث شهدت تطورا ملحوظا في مستويات أسعار النفط الخام حيث ارتفعت من 27.6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 109.5 دولار في نهاية عام 2012، ثم انخفضت إلى 39.3 دولار للبرميل سنة 2015، وسجلت أسعار النفط العالمية ارتفاعا ملحوظا ليصل المعدل السنوي لسلة خامات الأوبك سنة 2017 إلى 52.5 دولار للبرميل، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(07): تطورات أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة(2000-2017)دولار/برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر الاسمي	27.60	23.12	24.36	28.10	36.0	50.64	61.08	69.1	94.45	61.06
السعر الحقيقي	27.6	22.7	23.5	26.8	33.5	46.2	54.6	60.5	81.0	52.0
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
السعر الاسمي	77.45	107.5	109.5	105.9	96.2	49.5	40.7	52.5		
السعر الحقيقي	65.3	89.6	90.2	86.2	77.3	39.3	31.9	40.6		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، **الملاحق الاقتصادية**، أبوظبي، 2018، ص: 342.

شهدت السوق العالمية للنفط عام 2000 ارتفاعًا في أسعار النفط العالمية نتيجة الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب وشرق آسيا مرة أخرى، والتزام دول الأوبك بخفض إنتاجها من النفط، الأمر الذي بات يشكل خطرا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بها.

[1] ميلود بورحلة، **مرجع سبق ذكره**، ص:92.

ثم سجلت أسعار سلة أوبك انخفاضا من 27.60 دولار للبرميل في سنة 2000 إلى 24.36 دولار للبرميل في سنة 2002، بعدما سجلت 23.12 دولار للبرميل سنة2001[1]، ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب الأمريكي على النفط نتيجة الأداء الاقتصادي الضعيف، والإمدادات المتزايدة من بلدان أوبك، وقد انخفضت الأسعار بشكل واضح مع أحداث 11 سبتمبر في الربع الأخير من العام. ونتج عن ذلك انخفاض صادرات الأوبك من 20.5 ملـيون برميل يوميا سنة 2000 إلى 17.7 مليون برميل يوميـا سنة 2002، كما انخفض الطلب على وقود النفاثات والديزل بعد تراجع حركة الطيران في تلك الفترة، مما أثر سلبا على حركة رؤوس الأموال ونشاط الشركات النفطية العملاقة[2].

وشهدت أسعار النفط تحسنا ملحوظا بحلول سنة 2003 حيث بلغ سعر البرميل 28 دولار للبرميل وذلك بسبب غزو الولايات المتحدة للعراق، بالإضافة إلى الظروف السياسية التي دخلت فيها نيجيريا[3]، وبحلول سنة 2004 ارتفع السعر إلى 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لسنة 2004[4].

وخلال الأشهر الأولى لسنة 2006 وبسبب العديد من العوامل أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط، أهمها توقف إنتاج شركة البترول البريطانية وتعطل الإنتاج الروسي، بالإضافة إلى عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط، وارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.

تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك 69,07 دولار للبرميل سنة 2007، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92,7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول[5]، ثم ارتفع إلى 113,5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث، ليهوي السعر إلى 52,5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط. واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2008 بنسبة انخفاض قدر بـ34%[6] ، وذلك على الرغم من انخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي.

واستمرت أسعار النفط في الارتفاع، بحيث شهدت سنة 2011 ارتفاع في معدلات أسعار النفط ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك

---

[1] OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2003, P86.

[2] سمير التنير" **التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم: ماضيها و حاضرها** "دار المنهل اللبنانية، بيروت، 2007 ، ص:23.

[3] حسين عبد الوهاب" **تقرير المؤتمر الخاص بالوقود العربي** "المنشور في مجلة النفط و التعاون العربي، عدد 102 ، المجلد 38، 2003، ص:169.

[4] OPEC, **Annual Statistical Bulletin**, 2005, p117.

5 OPEC, **Annual Statistical Bulletin,** 2009, p82.

[6] **التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك**، 2010، ص68.

عتبة 100 دولار للبرميل إلى 107,5 دولار للبرميل، بالمقارنة مع 77,4 دولار للبرميل سنة 2010، أي بزيادة 30,1 دولار للبرميل، ما يعادل 39%[1].

أما في سنة 2012 فسجلت أسعار النفط استقرارا نسبيا مقارنة مع السنوات السابقة، فبلغت الأسعار في حوالي 109.5 دولار للبرميل، أما في سنة 2013 فبلغت الأسعار في ما قيمته 105.9 دولار للبرميل.

شهدت أسعار النفط انخفاضا بأكثر من النصف، بعد أن انخفض سعر برميل النفط الواحد من مزيج برنت من 115 دولار في جوان2014، إلى حدود 44.4 دولار في جانفي 2015، ثم استقر عند 39.3 دولار خلال شهر ديسمبر من نفس السنة، ثم انخفض ليصل إلى أدنى مستوياته دون 30 دولار للبرميل عند الثلاث أشهر أولى من سنة 2016، وهو أكبر انخفاض تشهده في الأسعار، منذ انهيارها في سنة 2008.

والشكل رقم:02 يمثل منحنى هبوط أسعار النفط في العام 2014.

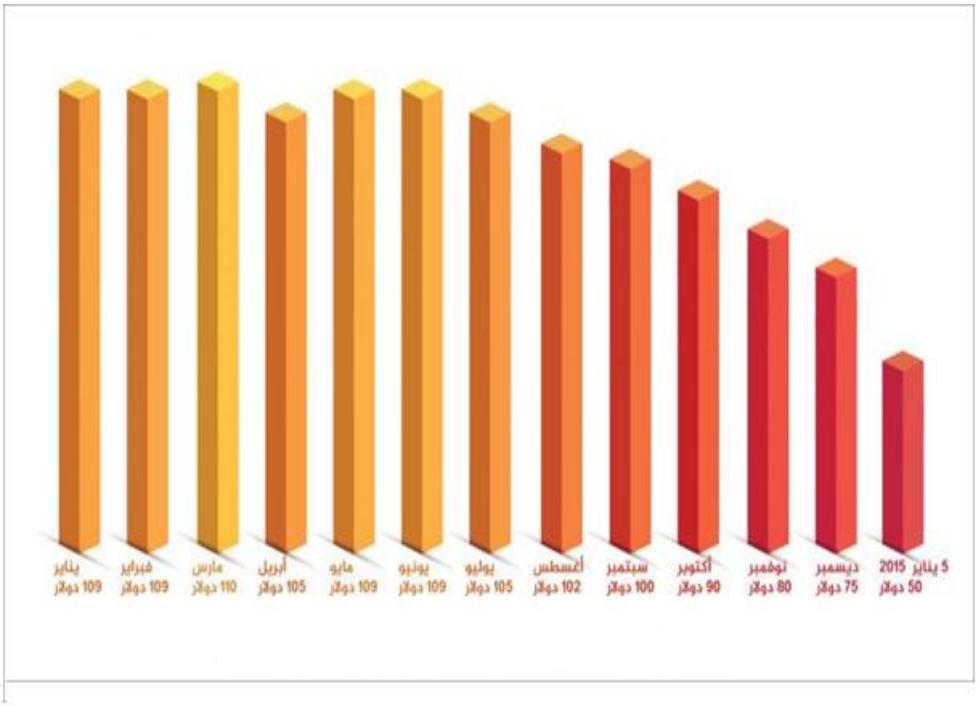

المصدر: وكالة بلومبرغ انهيار–**أسعار**–**النفط**–**وتداعياته**، متاح على الموقع:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/17/01/2015/

ولقد أدت مجموعة من العوامل إلى هذا الهبوط، أولها عدم نمو الطلب العالمي على النفط ليتناسب مع زيادة العرض. ولقد بلغت الزيادة في العرض العالمي بين جوان وديسمبر 2014 حوالي 2.44 مليون برميل يوميا(معدل نمو سنوي 5.4%) وكانت أهم مصادر الزيادة في العرض هي الولايات المتحدة ثم

[1] **تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك** 2011، العدد 38، ص55.

دول الأوبك ودول أخرى[1]. أما العامل الثاني فيعود إلى أثر التوقعات، فمن ناحية الطلب، ساد التوقع بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الطلب العالمي على النفط. ومن ناحية العرض، استمرار توقع الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط. ويتمثل العامل الثالث في ارتفاع سعر الدولار اتجاه العملات الأخرى وبغية الحفاظ على حصصها في سوق النفط قررت دول الأوبك في اجتماع 27 نوفمبر 2014 بعدم تخفيض الإنتاج لإيقاف انخفاض الأسعار. ولقد ساهم ذلك باستمرار هبوط سعر النفط حتى وصل إلى 48 دولار للبرميل في مطلع 2015.

بدأت أسواق النفط العالمية في الاتجاه نحو استعادة التوازن خلال عام 2017، منهية فترة طويلة وغير مسبوقة من التراجع في أسعار النفط على مدى السنوات الثلاث السابقة، حيث وصل المعدل السنوي لسلة خامات الأوبك إلى 52.5 دولار للبرميل، و هو أعلى مستوى له منذ عام 2014[2].

رابعا: العوامل المحددة لأسعار النفط

هناك عدة عوامل محددة لأسعار النفط ومؤثرة عليها، حيث في السوق النفطية يتعدى عامل الطلب والعرض إلى عوامل أخرى، منها الاقتصادية، المناخية، السياسية، بالإضافة إلى عامل المضاربة، ونتيجة أيضا لاختلاف الأطراف الفاعلة في هذه السوق، وكذا طبيعة السلعة المتداولة فيه، وذلك لكونها سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية ومن أهم هذه العوامل:

أ- الطلب العالمي على النفط

يعرف الطلب في الاقتصاد على أنه الكميات التي يرغب ويقدر المستهلك على اقتنائها من سلع أو خدمات(الرغبة مصاحبة للقدرة) [3].

و يعرف الطلب النفطي على أنه الرغبة والقدرة في الحصول على هذه السلعة سواء في شكلها الخام أو في شكل منتجات نفطية ولعل تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية[4]، ويتأثر الطلب على النفط بمجموعة من العوامل وهي كالآتي:

- ✓ **معدلات النمو الاقتصادي:** فهي المحرك الرئيسي للطلب على النفط، فقد انتقلت نسبة النمو العالمي من 4.7% سنة 2000 إلى 5.4% سنة 2010، وتطور الطلب العالمي على النفط، حيث حافظ على حصة تفوق ثلث إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط، حيث شهدت الفترة 2010-2014 تزايدا مطردا في الطلب على النفط حيث من حوالي 87 مليون برميل يوميا خلال 2010 ليصل إلى

[1] علي ميرزا، **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ندوة : تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر 2015 ، ص: 14.

[2] **التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك**، 2018، ص: 220.

[3] Joseph Whelan, Kamil Msefer, **" Economic Supply & Demand**", Prepared for the MIT System Dynamics in Education Project, January 14, 1996Copyright ©1994 by MIT, P6.

[4] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، " **اقتصاديات الموارد الطبيعية**" ، بغداد، 2010، ص: 320.

حوالي 91 مليون برميل يوميا في سنة 2014، وانخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي من 5.4% خلال عام 2010 إلى 3.3% خلال 2014 مع انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط من 2.9%في عام 2010 إلى 1.1% في عام 2014. والشكل رقم 03 يوضح ذلك.

الشكل رقم 03: النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط(2010-2014)

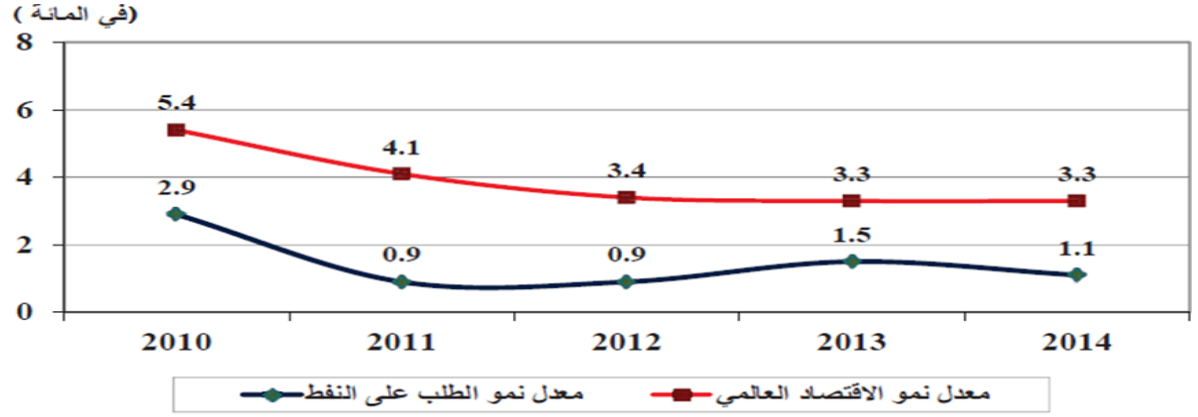

المصدر : **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2015، العدد 35، ص: 119.

وبلغ الطلب العالمي على النفط خلال عام 2016 حوالي 95.4 مليون برميل يوميا، ووصل إلى 97 مليون برميل يوميا خلال سنة 2017 أي بنسبة 1.7% منخفضا بشكل خفيف عن معدله المسجل في العام السابق وهو 1.8%. وذلك راجع إلى انخفاض وتيرة النمو في الطلب على النفط من مجموعة الدول الآسيوية النامية التي سجلت نمو معدله 2.8% في عام 2017 مقارنة بنمو بلغ 5.1% في عام 2016، و ذلك على خلفية تباطؤ النمو الاقتصادي في الهند إلى 6.7% عام 2017 مقابل 7.1% عام 2016 و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 04: النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط في الفترة(2013-2014)

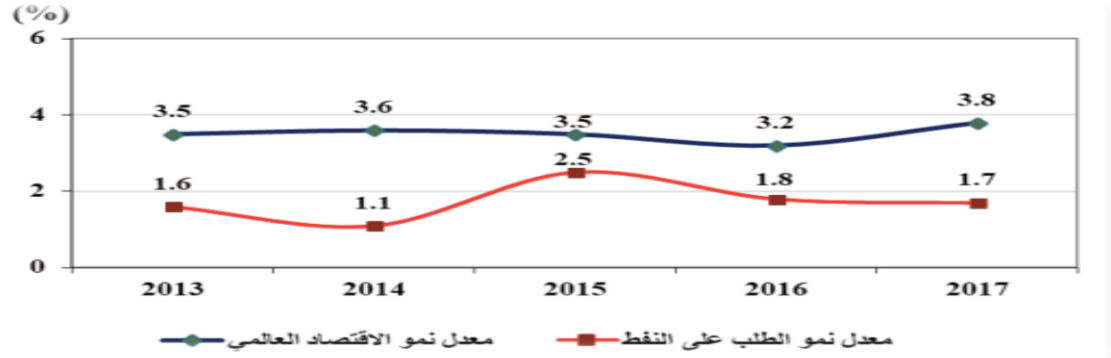

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الأوابك، **تقرير الأمين العام السنوي**، العدد 44، ص: 44.

ووفقا للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2017 بنحو 500 ألف ب/ي ليصل إلى 47.4 مليون ب/ي، بينما ارتفع مستواه في بقية العالم الأخرى بـ 2.3 مليون ب/ي، مقارنة بمستويات عام 2016 ليصل إلى 49.6 مليون ب/ي. وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2017، إذ

انخفضت حصة الدول الصناعية من 49.2% في عام 2016 إلى 48.9% في عام 2017، بينما ارتفعت حصة بقية العالم من 50.8% إلى 51.1% و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة(2013-2017)

السنوات / المجموعات الدولية	2013	2014	2015	2016	2017
الدول الصناعية					
مليون برميل	46.1	45.7	46.4	46.9	47.4
الزيادة السنوية%	0.2	0.9-	1.5	1.1	1.1
الدول النامية والاقتصادات الناشئة					
مليون برميل	44.3	45.7	47.3	48.5	49.6
الزيادة السنوية%	3.0	3.2	3.5	2.5	2.3
إجمالي العالم					
مليون برميل	**90.4**	**91.4**	**93.7**	**95.4**	**97.0**
الزيادة السنوية%	**1.6**	**1.1**	**2.5**	**1.8**	**1.7**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018، العدد، ص: 94.

- ✓ **أسعار النفط:** تؤكد النظرية الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها، فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب والعكس صحيح، إلا أن استجابة الطلب للتغير في السعر قد تحدث آنيا في بعض السلع، بينما تأخذ وقتا أطول في سلع أخرى، ويعتمد ذلك على طبيعة السلعة[1]. وفي حال سلعة النفط، فإن مقدار التغير في الطلب على النفط يعتبر منخفضا بمقدار التغير في الأسعار على المدى القصير، وهذه سمة هامة للنفط، فهو المصدر الرئيسي والأهم للطاقة في العالم وتؤدي محدودية قدرة المستهلكين على البحث عن أنواع أخرى من الوقود عند ارتفاع أسعاره على المدى القصير، وعدم توفر بدائل متاحة له على المدى المنظور في قطاعات هامة وحيوية مثل قطاع المواصلات إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية على النفط. وانخفاض مرونة الطلب السعرية لأي سلعة، تعني أن درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر أقل من التغير النسبي في السعر.
- ✓ **أسعار بدائل النفط:** كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا، تلجأ الدول الاستهلاكية لتقليص استهلاكها منه وتعويضه ببدائل أخرى على رأسها نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة

[1] الطاهر الزيتوني، **الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2011، المجلد 37، العدد 139، ص: 20.

الذرية، وفي حالة ارتفاع أسعار هذه الأخيرة وبالتالي ضعف قوتها التنافسية اتجاه النفط فإن الطلب على النفط يرتفع.

- ✓ **الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالتوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة ومن أمثلة ذلك[1]:
  - ➢ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط.
  - ➢ الغزو الأمريكي للعراق واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق.
  - ➢ التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول العربية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.
  - ➢ الأزمة العالمية سنة 2008.
  - ➢ التوترات والاضطرابات في ليبيا وسوريا.

والشكل التالي يوضح أهم الأحداث المؤثرة في أسعار النفط

الشكل رقم:05 يمثل أهم الأحداث الجيوسياسية المؤثرة في أسعار النفط خلال الفترة(1970-2015)

المصدر:خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط وردت أفعال السياسات في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة(قطر)،2015، ص: 48

- ✓ **التغيرات المناخية:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب النفطي حيث تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط و يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم[2]، ومن بين هذه التغيرات المناخية الأعاصير والزلازل وغير ذلك، وهي عوامل متعلقة بتقلبات فصول السنة مثل إعصار (كاترينا) وإعصار ريتا في الولايات المتحدة الأمريكية وإعصار تسونامي في آسيا، كما تواجه الحكومة الأمريكية صعوبة في استخراج

[1] محمد مصطفى الخياط، **أسعار النفط، الصعود والمؤثرات**، مجلة الكهرباء والغاز عدد 92، 2008، ص: 08.

[2] ضياء مجيد الموسوي" **ثروة أسعار النفط** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 02.

النفط في منطقة ألاسكا باعتبارها محمية طبيعية، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة.

- ✓ **المضاربة في الأسواق النفطية:** أصبحت عملية المضاربة عاملا رئيسيا في السوق النفطية في أسواق المعاملات الحرة، وهؤلاء المضاربين تحولوا إلى عناصر مؤثرة في هذه السوق، حيث تؤدي توقعاتهم المتفائلة حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة وبالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي توقعاتهم المتشائمة إلى بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر، مثلا بدأت المصارف الاستثمارية الأمريكية مؤخرا تبيع وتشتري حقول نفطية بأكملها إذن يسعى المضاربون لتحقيق أرباح سريعة عن طريق صناعة المخازن وترويُها لتأثير على أسعار النفط إما هبوطا أو صعودا[1].
- ✓ **النمو السكاني:** يمثل النمو السكاني عاملا أساسيا في الطلب على النفط، ويبدو الترابط واضحا بين الزيادة في عدد سكان العالم وتزايد الطلب العالمي على النفط فمثلا خلال الفترة (1990-2010)، فقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي 19.9 مليون ب/ي أي بنسبة 30% مقارنة بمستوياته لعام 1990، مقابل ارتفاع عدد السكان بحوالي 1.6 مليار نسمة أي بنسبة 30% [2]، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم عام 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط.

ب-العرض العالمي على النفط

يتمثل مفهوم عرض النفط في الكميات المتاحة من النفط من نوع واحد أو أنواع مختلفة التي ترغب وتقدر الدول المنتجة له في عرضها في السوق النفطية وفق الأسعار السائدة في وقت ومكان معين[3]، وذلك وفق ظروف هذه الدول السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوجد عدة عوامل وأسباب تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:

- ✓ **مقدار الطلب على النفط:** يعتبر الطلب النفطي من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، حيث أن الطلب هو من يتحكم بمجريات السوق، فزيادة الطلب على النفط سيؤدي إلى ارتفاع أسعاره مما سيزيد في رغبة الدول المنتجة له الزيادة في معدلات إنتاجها وذلك لتحصيل عوائد أكبر جراء ارتفاع الأسعار، أما إذا كان الطلب منخفضا على هذه السلع فهذا يعني أن العرض أكبر من الطلب وسيتسبب ذلك في انخفاض سعر هذه السلعة وبالتالي سيؤثر ذلك سلبا على الدول المنتجة للنفط.

---

[1] التقرير العربي الموحد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 191.

[2] الطاهر الزيتوني، **مرجع سبق ذكره**، ص:19.

[3] إمام محمد سعد، **البترودولار والاستثمار الأجنبي-دراسة تحليلية** -القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014، ص: 34.

- ✓ **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** يعتبر هذا العنصر عاملا أساسيا في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية، إن الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام قد شهد تزايدا كبيرا خلال العقود الماضية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام في أكبر خمس دول منتجة للنفط

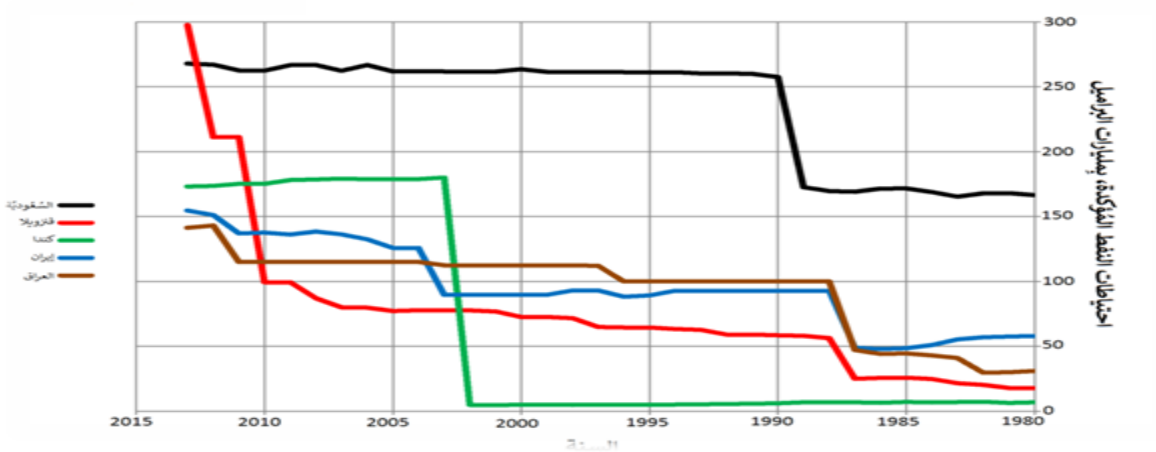

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، متاح على الموقع: https://www.eia.gov

- ✓ **مستوى التطور التكنولوجي:** مع تزايد أهمية النفط، عرفت الصناعة النفطية تطورا هائلا في المجال التكنولوجي وذلك في عمليات البحث والتنقيب والاستخراج والتوزيع والنقل حيث أدى ذلك بدوره إلى الزيادة في معدلات الإنتاج وخفض التكاليف وتقليل المخاطر، وساهم أيضا التطور التكنولوجي في اكتشاف الحقول الجديدة للنفط[1].
- ✓ **الكلفة الإنتاجية النفطية:** من أهم العوامل المؤثرة على العرض النفطي تكلفة الإنتاج ومدى تأهل اليد العاملة حيث يؤدي ارتفاع التكلفة الإنتاجية إلى ابتعاد الاستثمارات عن مشاريع إنتاج النفط، خاصة إذا كان هناك عوامل غير مشجعة للاستثمار كانخفاض الأسعار وارتفاع المخاطرة وتزايد حالات عدم اليقين، وكلما انخفضت التكاليف المصاحبة لعملية الاكتشاف والإنتاج زادت الكمية المعروضة من النفط.
- ✓ **السعر النفطي:** من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة على العرض هي مستوى السعر للسلعة النفطية، فارتفاع سعرها يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها بكميات متفاوتة ترجع تقديراتها إلى الأطراف الفاعلة في السوق من جانب العرض، والعكس في حالة انخفاض السعر.

[1] الطاهر زيتوني "**الأفاق المستقبلية للإمدادات العالم والدول الأعضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142، الكويت، 2012، ص: 02.

- ✓ **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** إن توفر المصادر البديلة للنفط وأسعارها هي من العوامل المؤثرة على العرض النفطي، فإذا كانت المصادر البديلة متاحة بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة فإن تأثيرها يكون سلبيا على العرض النفطي، ومن أبرز هذه المصادر الفحم، الغاز، الطاقة النووية، الطاقة الشمسية[1].

ج- سعر الصرف

نظرا للارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر النفط إذ أن كل التبادلات التجارية النفطية تجري بعملة الدولار، فالتغير في سعر الدولار الأمريكي سواء بالارتفاع أو الانخفاض سيؤثر سلبا أو إيجابا على الدول المنتجة له[2]، حيث يساهم انخفاض الدولار في تشجيع المضاربين على دخول أسواق النفط، والذي يؤدي بدوره لزيادة أسعار النفط وزيادة ذبذبتها، وعلى المدى الطويل يساهم انخفاض الدولار في تخفيض نمو الإنتاج بينما يؤدي زيادة النمو في الطلب على النفط، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار النفط[3].

وبعد ارتفاع قيمة الدولار في السنوات الأخيرة نلاحظ انخفاض أسعار النفط؛ والسبب الرئيسي في ذلك هو مصادر الطاقة البديلة التي أتيحت للولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تعد تستورد الكميات التي كانت من قبل، وبالتالي أصبحت الدولارات الأمريكية لا تهاجر إلى دول أخرى، وهو ما أسهم في زيادة سعر صرف الدولار. كما أن سياسة التصدير والاكتفاء الذاتي أسهمت في إعادة الدولار داخل الحدود السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ صافي الواردات الأمريكية من النفط ومشتقاته في عام 2014 نحو 5 ملايين برميل نفط يومياً مقارنة بـ 12 مليوناً في السابق، ما يمثّل 27% فقط من النفط ومشتقاته المستهلكة في الولايات المتحدة الأمريكية[4].

---

[1] بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم، **آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)**، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015، ص: 08.

[2] سكنه جهية فرج، **العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة(2003-2014)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد: 26، 2015، ص: 46.

[3] أنس بن فيصل الحجي، **العلاقة بين الدولار والنفط**، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، متاح على الموقع: http://www.siironline.org

[4] إحسان بوبريمة، **تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترودولار**، مركز دراسات الوحدة العربية، متاح على الموقع: https://caus.org.lb

خلاصة الفصل

إن للنفط أهمية عظمى باعتباره المصدر الأهم للطاقة في العالم، ليس كوقود ومصدر للحرارة والدفء فحسب وإنما كمادة أولية في الصناعة الكيماوية، وقد تطورت هذه الصناعة على أساس صناعة تصفية النفط فثمة عشرات المئات من المشتقات من صناعة البلاستيك والمطاط والصابون والأصباغ والأدوية وعدد هائل من المواد الكيماوية الصناعية ولاسيما صناعة الأدوية وغيرها كلها معتمدة على النفط.

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة خضوعها لتضارب مصالح مختلف القوى الفاعلة فيها، ومن خلال ما لاحظناه في الأزمات المتتالية التي مرت بها والتي انعكست مرة بالإيجاب ومرة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.

ويخضع السعر النفطي إلى تقلبات بسبب العديد من العوامل والمؤثرات التي تساهم في تذبذب أسعاره، فقد كان لأسعار النفط دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول النامية المالكة لهذه الثروة الطبيعية والدول الصناعية الدول الصناعية، غير أن اتجاه ومدى التأثير قد اختلف باختلاف المصالح، إذ تسعى الدول المنتجة للنفط إلى محاولة المحافظة على ارتفاع دائم لأسعاره كونه يعد مضخة هامة تضخ من خلالها العائدات المالية والتي تبنى على أساسها السياسات والقرارات المهمة والداعمة لتنميتها الاقتصادية، وبالمقابل فالدول الصناعية هي الأخرى تتأثر ولكن بشكل سلبي نتيجة ارتفاع أسعاره وبالتالي تحاول وبشتى الطرق في التخفيض منها.

الفصـــــل الثـــــاني

سياســـات تسعـــــير المشتقـــــات النفطيـــــة في الجـــــزائر

تمهيد

إن الهدف الأساس لكل مجتمع من المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية هو رفع المستوى المعيشي للسكان، وذلك عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق النمو في كافة المجالات، وفي الوقت الذي تنتشر فيه ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل، كان لابد من تدخل جاد من قبل الدولة للحد من تلك الظاهرة التي تقع مهمة مراقبة تطورها على عاتقها، وذلك لكي تتمكن من العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخل بالشكل الذي يضمن عدالة التوزيع، أو على الأقل تفادي ازدياد التفاوت فيه بالإضافة إلى محاولة تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية عن طريق استخدام سياسات الدعم المناسبة لذلك.

يعتبر الدعم الحكومي بأنواعه المختلفة من أهم الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولاسيما في الدول النامية التي تستخدم الدعم لتحقيق التنمية الاقتصادية على اعتبار أن الدعم الحكومي يشكل نسبة كبيرة من الإنفاق العام ولاسيما في الجزائر.

ويعد دعم المشتقات النفطية إحدى الأدوات التي تستخدمها الجزائر بهدف تحقيق مزايا للمشروعات الخاصة (دعم المنتجين) لتمكينها من شراء السلع أو مستلزمات الإنتاج الرئيسية بأسعار منخفضة بالإضافة إلى مساعدة المواطنين محدودي الدخل (دعم المستهلكين) على تحمل ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لدراسة وتحليل سياسات تسعير المشتقات النفطية في الجزائر، وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: واقع وأهمية القطاع النفطي في الجزائر**
- **المبحث الثاني: سياسة دعم المشتقات النفطية في الجزائر**

المبحث الأول: واقع وأهمية القطاع النفطي في الجزائر

يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، حيث تكمن أهميته من خلال العوائد النفطية التي تنتج عن هذه السلعة، إذ يستخدم النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر

يعود تواجد النفط في الجزائر جيولوجيا إلى آلاف السنين، إلا أن بداية اكتشافه على الطبيعة واستغلاله الصناعي كثروة فكان مع بداية القرن العشرين، كان النفط في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة[1]، وبعد الاحتلال الفرنسي، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم فى ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وازدياد أهمية النفط، قامت فرنسا بالبحث عن المصادر الطاقوية في مستعمراتها، فكان ظهور أثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية ستكون واعدة مستقبلا في إنتاج النفط ومحفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

أولا: تطور القطاع النفطي في الجزائر

إن أول اكتشاف للنفط في الجزائر كان بئر تليوانيت (Tliouantet) جنوب غرب غليزان سنة 1915، إضافة إلى بئر واد قطرين جنوب سور الغزلان.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، احتل النفط المركز الأول كمصدر أساسي واستراتيجي للطاقة في العالم، وذلك دفع فرنسا إلى تكثيف الجهود عن طريق البحث والتنقيب من أجل اكتشافها لآبار نفط جديدة على الأراضي الجزائرية، بواسطة مجموعة من الشركات العاملة في هذا المجال مثل: الشركة الفرنسية للبترول، وشركة تنقيب واستغلال البترول في الصحراء[2]، فكان اكتشاف أول بئر لها خلال هذه الفترة سنة 1952 وهو حقل برقة بالقرب من عين صالح، ثم حقل إيجلس سنة 1954، أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فكان في 1956 بعد اكتشاف أول حقل نفط هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، وفي شهر نوفمبر من سنة 1956 تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مكعب[3]. وتعتبر هذه الحقول حاليا من أكبر الحقول النفطية في الجزائر، إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يوميا ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة

---

[1] عيسى مقليد، **مرجع سبق ذكره** ، ص:26.

[2] Mustapha Baba-Ahmed, **L'algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan**, Paris, France, 1999, p 25.

[3] Rabah Mahiout ,« **le pétrole algérien** »,Enap , Alger , p-113

الأوبك، وفي نوفمبر من سنة 1958 قامت فرنسا بصياغة أهدافها الاستغلالية للثروات الجزائرية في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم: 1111/58 وقد شمل ما يلي:

- ✓ وضع نظام للامتيازات، بحيث يكون هناك حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات النفطية.
- ✓ تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات النفطية.
- ✓ حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تفصح به الشركات وتقل بحوالي 20 % عن الأسعار المعلنة.
- ✓ وتحت بند " صندوق تجديد المخزون" يتم خصم 27.5% من إنتاج النفط دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح[1].

وبعد استرجاع الجزائر لسيادتها وحصولها على الاستقلال الكامل سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية في البلاد إلى الاهتمام بتنمية القطاع النفطي من خلال إنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها فتأسست سوناطراك بتاريخ 31-12-1963 تكمن مهمتها في كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامه بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق[2]، وقد استطاعت سوناطراك بنهاية سنة 1967 أن تفرض وجودها، إذ تمكنت من التحكم في جميع نشاطات البحث والتنقيب، التحويل إلى النقل والتسويق، ويمكن ملاحظة سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي في الجزائر في الجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم 09: تطور نسبة سيطرة سوناطراك على النفط في الجزائر خلال الفترة (1966-1972)

الوحدة نسبة مئوية

السنوات / نوع السيطرة	1966	1967	1969	1970	1972
مناطق الاستثمار	12	21	65	92	100
إنتاج النفط	11.5	11.8	17.75	35	77
احتياطي الغاز الطبيعي	18	19.5	19.5	23.5	100
النقل بالأنابيب	38	38	40	50	100
تكرير النفط	20.4	44	66	90	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100

المصدر: بلقاسم ماضي،" **العوائد البترولية مشاكل وآفاق** "، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2007، ص: 61.

[1] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، الدنمارك، 2011، ص: 04.

[2] كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 106.

وقد وقعت فرنسا اتفاقية مع الجزائر سنة 1965، حيث تضمنت هذه الاتفاقية إقامة تعاونية صناعية بين شركة تُمثل الطرف الفرنسي والحكومة الجزائرية والتي حازت من خلالها سوناطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث النفطي وتقييم الإنتاج[1]، مما أتاح للدولة الجزائرية توسيع أنشطتها الإنتاجية ومنحها قدرا أكبر من المشاركة في تسيير قطاع المحروقات. ثم بعد ذلك شرعت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع فرنسا لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكن هذه المفاوضات لم تؤدي إلى نتائج مرضية فقررت السيطرة المباشرة على ثرواتها النفطية مع التأكيد على مواصلة تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد.

ثم بتاريخ 24 فيفري 1971 تم تأميم الجزائر لمواردها النفطية بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سوناطراك، وقد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنت مراسيم تشريعية حول أسعار النفط، حيث تم تحديد السعر الضريبي بـ2.85 دولار للبرميل[2]، وتم الاستحواذ على 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها[3]، وبذلك فقد أرست الجزائر نظاما جديدا لاستغلال النفط وجعل سوناطراك المتحكم الأساسي في هذا القطاع، ووضعت إجراءات وآليات مناسبة للسيطرة المطلقة على الحقول المكتشفة، حيث تم حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك وهي عقود الخدمات.

خلال الفترة 1971-1985 لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10% من مجموع مساحة المجال المنجمي، أما بالنسبة لأعمال الاستكشاف فلم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، مما أدى إلى تراجع مستويات الاحتياطي بشكل كبير، الأمر الذي أدي إلى التفكير في تغيير قانون 1971 وسن قانون جديد يعطي القطاع دفعة قوية للأمام[4].

كانت الجزائر من بين الدول الذي تضرر اقتصادها بشكل كبير من الصدمة النفطية سنة 1986، بسبب التبعية الكاملة للريع النفطي، فانخفض سعر برميل النفط الجزائري من 39.54 سنة 1981 إلى 14.8 دولار للبرميل سنة 1986 وهذا أدى بالجزائر إلى مراجعة سياساتها الطاقوية السابقة وتبني سياسة طاقوية جديدة وأكثر فاعلية، وكانت البداية من خلال سن القانون رقم 14/86[5]، والذي يعتبر أول قانون

---

[1] علي العمري، **دراسة تأثيرات تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008،ص: 89.

[2] Marc Ecriment**,"Indépendance politique et libération économique**, paris, 1985, p26.

[3] نعيم الظاهر، **دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص:85.

[4] Omar KHELIF, **Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures**, (Alger: CREAD, 2005), p109.

[5] القانون رقم 14 / 86 المؤرخ في 19 أوت 1986 الموافق ل 13 ذي الحجة 1406 هـ والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 35 الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

لإصلاح قطاع النفط بالجزائر، والذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي 30 نوفمبر 1991 صدر قانونا آخر والذي جاء لدعم بشكل كبير الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط الجزائري، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة، وقد تم بموجب ذلك استقطاب عدد من الشركات العالمية التي عملت مع سوناطراك لتطوير قطاع النفط بالجزائر ومن هذه الشركات شركة ANADARCO"، "PTRO CANADA" و"AGIP"[1]، و قامت الجزائر في الفترة 1987-2005 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال البحث والاستكشاف، حيث بلغ عدد الشركات الأجنبية خلال هذه الفترة أكثر من 50 شركة، وتم إنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده. وبفضل العقود الموقعة تحّقق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة، ونجحت الجزائر بفضل هذه الشراكة في تجديد احتياطاتها ورفعها إلى حدود 12.3 مليار برميل[2].

في سنة 2006 تراجع الاحتياطي النفطي والغازي في الجزائر نتيجة قانون 2005، بحيث شهد إنتاج النفط انخفاضا قدره 25%، و ذلك بسبب التخوف والشكوك في مناخ الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى زيادة قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية التي نشبت بين سوناطراك وشركات الطاقة الكبرى مثل ريبسول وأناداركو التي أضرت بصورة بيئة الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري. وهذا أدى بالحكومة الجزائرية لإعادة النظر في قانون 2005، حيث اتجهت إلى مزيد من التعديلات من أجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميّزته، فتم تعديل هذا القانون سنة 2013 تحت رقم 13-01 المؤرخ في 2013/02/20 والذي يدعم وبشكل كبير الاستثمار في قطاع المحروقات خاصة من طرف الشركات الأجنبية في التنقيب وطمأنتها، وذلك من خلال مراجعة المواد المتعلقة بفرض الرسوم والتي كانت محل خلاف[3].

غير أن الكثير من الخبراء يرون أن التعديلات الجديدة على قانون المحروقات غير كافية، وتخلو من أية تعديلات جذرية إذا ما قارناها بالتعديل القانوني لسنة 2006، وخاصة من خلال فشله في تعديل البند المتعلق بنسبة مساهمة شركات النفط العالمية بـ 49%، الأمر الذي أبقى على المبادلات التجارية في الجزائر ضعيفة 50% بينما وصلت في بعض الدول النفطية إلى حوالي 70% الأمر الذي يطرح تحديات كبيرة أمام قطاع النفط في الجزائر، والذي يعتبر منفرا للاستثمار الأجنبي.

ثانيا: الإمكانيات النفطية في الجزائر

---

[1] بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص: 129.

[2] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008، ص: 108.

[3] خميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،جوان 2013، العدد التاسع، ص:156.

تمتلك الجزائر إمكانات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج والصادرات من النفط التي تساهم بها.

أ-خصائص النفط الجزائري

يتميز النفط الجزائري بالخصائص التالية:

- ✓ **قربه من الأسواق العالمية:** تتميز الجزائر بأفضلية الموقع الجغرافي وذلك بسبب قربها من السوق الأوربية مقارنة بدول الشرق الأوسط، بحيث تتواجد في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاها 200 كلم، فميناء أرزيو يبعد عن فرنسا بـ 1410 كلم، و 1540 كلم بالنسبة لإنجلترا، أما المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و 4000 كلم مقارنة بالشرق الأوسط وروسيا، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق بين التكلفة والمدة الزمنية لتوصل النفط إلى مناطق الاستهلاك، هذا القرب الجغرافي، جعلت صادرات الجزائر محل طلب عالمي عليها، حيث يتم تصدير النفط الخام إلى كل من الإتحاد الأوروبي، أمريكا.

بالنسبة للسوق الآسيوية فتبقى بعيدة جغرافيا عن الجزائر، ما يجعل النفط الجزائري في وضع أقل تنافسية مقارنة بدول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا، وبالرغم من أن بعد المسافة لا تعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلا أنها من أسباب ارتفاع التكاليف وانخفاض الريع المحصل.

- ✓ **من حيث الجودة والنوعية:** فإن النفط الجزائري المعروف ب" صحاري بلند يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط الأخرى، فالنفط المستخرج من واد قطرين بلغت كثافته 0.83% فهو يحتوي على 34%بنزين، و24% غازوال، و 3% وقود التدفئة، و08% زميت، و1% برافين، إلى جانب خلوه من الكبريت[1]. والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من النفط لبعض دول الأوبك.

الجدول رقم 10: مقارنة بين النفط الجزائري ونفط بعض دول أوبك.

البلد	نوع النفط	درجة الكثافة النوعية API	الكبريت%	نوع المشتقات النفطية المستخرجة %		
				خفيف	متوسط	ثقيل
الجزائر	خفيف	44.00	0.14	35	36	29.00
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.5	31	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16	23.25	60.75
العراق	خفيف	36.1	1.88	25	30.60	44.11
	متوسط	34.0	1.95	22	28	50.00
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
نيجيريا	ثقيل	27.10	0.25	12.00	40.00	48.00

[1]Rabah Mahiout ,**Op_ cité** , p 109.

إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00

المصدر: محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 13.

يتضح من خلال الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه خصائص النفط الجزائري، إذ يتميز بقلة نسبة الكبريت فيه ودرجة كثافة مرتفع تجعله من أفضل أنواع النفط المنتجة للمشتقات الخفيفة.

ب-الاحتياطات والاكتشافات النفطية

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والسابع عربيا والسابع عشر عالميا، إذ تساهم بما يقارب 1% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، و17.12% من إجمالي الاحتياطي العربي[1]. بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر[2]. والجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلال الفترة الممتدة من (1995-2017).

الجدول رقم (11): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1995-2017).

الوحدة: مليون برميل

السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
الاحتياطي	9979	10800	11200	11314	11314	11314	11314	11314	11800
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الاحتياطي	11350	12270	12220	12200	12200	12200	12200	12200	12200
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**				
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: OPEC, Annual Statistical Bulletin(2005-2015)
BP **Statistical Review of World Energy**2019

مكنت السياسة الجديدة التي انتهجتها سوناطراك بعد سلسلة من الإصلاحات من رفع قيمة الاحتياطي النفطي إلى حد 12200 مليون برميل وهذا أيضا بعد سلسلة من الاكتشافات الجديدة ونجاح سوناطراك في رفع عدد العقود المبرمة، حيث ارتفعت الاحتياطات المؤكدة من 9200 مليون برميل سنة 1990 إلى

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)، **إحصائيات تقرير الأمين العام**، 2012، ص: 22.

[2] بن محاد سمير، **الجزائر وتحديات الأمن الطاقوي بين استهلاك مصادر الطاقة الناضبة وتطوير الطاقات المتجددة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص: 89.

11314 مليون برميل في سنة 2000، غير أنه ومنذ سنة 2006 إلى غاية 2017 شهد احتياطي النفط المؤكد في الجزائر ثباتا تاما أين وصل حجم الاحتياطي 12200 مليون برميل مؤكد. ويعود ذلك إلى العدد الغير الكاف من الاكتشافات الجديدة بسبب السياسة الغير محفزة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن توضيح تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)، من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): تطور عدد الاكتشافات النفطية خلال الفترة (1995-2017)

السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
الاكتشافات	04	08	15	17	03	08	03	03	03
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الاكتشافات	03	05	12	05	02	04	14	10	08
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**				
الاكتشافات	12	18	10	17	20				

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، **التقرير السنوي للأمين العام**، أعداد مختلفة، 2000-2018.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في الفترة 1995-1999 كان معدل الاكتشافات 4 اكتشافات نفطية وكانت سنة 1998 هي الأعلى حيث تمت فيها 17 اكتشافا.

وخلال الفترة 2000-2005 نلاحظ تذبذب في معدل الاكتشافات ليتراجع إلى 03 اكتشافات كل سنة، وابتداءا من سنة 2006 ودخول قانون 07/05 حيز التنفيذ، نشطت الاكتشافات النفطية في الجزائر، نتيجة تواجد الشركات الأجنبية وكذا تخصيص استثمارات معتبرة لنشاط الاكتشاف، مع العمل على إدخال تقنيات جديدة ليتحسن نشاط الاستكشاف عن المحروقات في الفترة 2010-2017، حيث تجاوز المعدل في المتوسط 13 اكتشافات، وكانت أفضل نتيجة تلك التي تحققت عام 2017 بـ20 اكتشافا.

أما من ناحية التوزيع الجغرافي لهذه الاحتياط فهو يرتكز في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء بأكثر من 200 حقل موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (13): التوزيع الجغرافي لاحتياطات المحروقات بالجزائر الوحدة نسبة%

الترتيب	المنطقة	النسبة%
1	حاسي مسعود	46
2	واد مية	21
3	حوض اليزي	14
4	حوض رورد النوس	9
5	حوض أهانت تيميمون	4
6	حوض بركين	3
7	الأحواض الأخرى	2

المصدر: موقع شركة سوناطراك متاح على الموقع: www.sonatrach.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأحواض النفطية حاسي مسعود– واليزي ورورد النوس وبركين، هي التي تستأثر بالقسم الأكبر من احتياطي المحروقات بأكثر من 70% من مجموع الاحتياطي، ثم تأتي بعد ذلك يأتي حوض واد مية الذي يشكل الاحتياطي الموجود به حوالي 21% من مجموع الاحتياطي، في الوقت الذي تبقى مساهمة أحواض المقاطعات النفطية الأخرى، خصوصا تلك الواقعة في القسم الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية متواضعا، و لا يتجاوز 5 %.

ج–الإنتاج النفطي

تعتبر الجزائر من الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط الخام، فهي تحتل المرتبة الخامسة عربيا، والمرتبة الثامنة عشر في العالم من حيث إنتاج النفط[1]، كما أن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل الأوبك، كما أن أهم المشتقات النفطية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنوع النفط والتي تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لها. كما أن نفط الجزائر الأساسي المعروف بـ صحاري بلند هو نفط خفيف وخال تقريبا من الكبريت إذ يحتوي فقط على 0.14% من الكبريت[2]، وهذا ما يميزه بالنسبة لدول الأوبك، وهو أيضا ما يجعله من أفضل أنواع النفط المنتجة للمشتقات الخفيفة التي يكثر الطلب عليها، والجدول التالي يبين لنا تطور حجم الإنتاج خلال الفترة(1995–2017).

[1] "**Production of Crude Oil including Lease Condensate 2019**"، متاح على الموقع: www.eia.gov، اطلع عليه بتاريخ: 2019/09/22.

[2] بن رمضان أنيسة، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار هومة، الجزائر، ص:271.

الجدول رقم (14): تطور حجم الإنتاج خلال الفترة(1995-2017). الوحدة: ألف برميل/ اليوم

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإنتاج	752.5	806.7	846.1	827.3	749.6	796	779.6	729.9	942.4
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج	1311.4	1352	1368.8	1371.6	1356	1216	1189.8	1199.8	1199.8
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017				
الإنتاج	1203	1193	1157	1020	1061				

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على: OPEC, **Annual Statistical Bulletin**:1995- 2018

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم إنتاج النفط نما بصورة ملحوظة حيث بلغ وفي نهاية 2005 حوالي 1352 ألف ب/ي، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات. ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال، من خلال تحسين معدلات الاسترجاع والشروع في استغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا.

وعرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ1371,6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات السابقة بلغ 1199,8 ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي عليه، ليصل سنة 2017 إلى 1061 ألف ب/ي خلال سنة 2017.

د- الصادرات النفطية

بعد استرجاع الجزائر لسيادتها على ثرواتها النفطية كانت تتبع سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات النفطية من أجل تمويل مشاريع التنمية، وهذا قبل تطبيق نظام الحصص المطبق من طرف الأوبك على الدول الأعضاء، والآن تصدر الجزائر حوالي 540 ألف برميل يوميا كمتوسط من إنتاجها اليومي البالغ حوالي 1.1 مليون برميل يوميا، غير إن إنتاج النفط انخفض تدريجيا خلال السنوات 2015، 2016، 2017 بسب صعوبة اجتذاب شركات الاستثمار الأجنبية، بالإضافة إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات، ناهيك عن فجوات البنية التحتية والمشكلات الفنية، ويعتمد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على عائدات الصادرات النفطية التي تمثل ما نسبته 95% من إجمالي الصادرات،

وذلك أدى بالأزمة النفطية الراهنة إلى ضعف وتراجع في حصيلة الصادرات النفطية في الجزائر[1]. والجدول الأتي يوضح تطور حجم الصادرات النفطية للجزائر خلال الفترة 1995-2017.

الجدول رقم (15): تطور الصادرات من النفط الخام خلال الفترة(1995-2017) **الوحدة ألف ب/ي**

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نفط خام	232.8	390.8	373.1	549.4	414.6	461.1	441.5	566.2	741
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نفط خام	893.2	970.3	947.2	1253	841	747.4	709	842.9	808.6
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017				
نفط خام	744	622.9	642.2	542.7	529.9				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:OPEC, **Annual Statistical Bulletin**:1995- 2018

نلاحظ من تحليل معطيات الجدول أعلاه:

تشكل صادرات النفط حصة كبيرة في هيكل الصادرات الجزائرية، فقد تراوحت النسبة ما بين 97.22% سنة 2000 و97.32 % سنة 2010، ثم انخفضت إلى 85.4 % سنة 2015 كنتيجة لتراجع أسعار النفط، وقد سجلت سنة 2005 كأعلى معدل بـ 98.02%.

- ✓ إبتداءا من سنة 2002، نلاحظ زيادة في صادرات النفط الخام والذي يعود إلى تحسن أداء اقتصاديات الدول الأوروبية وأمريكا بعد ركود نسبي زادت في حدته أحداث 11 سبتمبر 2001 بـ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ بداية من سنة 2005 بدأ حجم الصادرات النفطية في الارتفاع، ليصل إلى ذروته في سنة 2007 بـ1.2 مليون برميل يوميا، وهذا بعد إجراء إصلاحات على قانون المحروقات في الجزائر، وفتح باب الشراكة مع الأجانب لاستغلال الثروة النفطية عبر كل مراحلها، حيث أثر على زيادة نسبة الإنتاج وبالتالي على حجم الإنتاج المصدر.
- ✓ وخلال الفترة 2008-2010 عرفت الصادرات النفطية انخفاضا مستمرا بسبب التزام الجزائر بنظام الحصص المحدد لها من طرف الأوبك وذلك في إطار محاولتها إرجاع الاستقرار إلى السوق النفطية بعد الاضطرابات التي تعرضت إلها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لتعاود الارتفاع بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي.
- ✓ الارتفاع الملحوظ في كميات النفط المصدرة إبتداءا من سنة 2011، وهذا راجع إلى تحسن أداء اقتصاديات الدول وزيادة الطلب العالمي على النفط، حيث صاحب هذا الطلب ارتفاع قياسي لأسعار النفط جاوزت الـ100 دولار.

[1] البنك الدولي، **أسعار النفط إلى أين**، الموجز الاقتصادي الفصلي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، العدد 7، 2016، ص: 29.

- ✓ خلال الفترة 2012-2017 استمرار تراجع الصادرات النفطية في الجزائر لتصل من 808.6 ألف ب/ي إلى 529.9 ألف ب/ي في سنة 2017، نتيجة انخفاض أسعار النفط ومواصلة الأوبك لسياستها لنظام الحصص على الدول الأعضاء.

ثالثا: التحديات التي تواجه قطاع النفط في الجزائر

تتمثل أهم التحديات التي تواجه قطاع النفط في الجزائر ما يلي:

- ✓ أصبحت إستراتيجية اندماج الشركات العالمية المتعددة الجنسيات ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، والهدف من عمليات الاندماج هي:
  - زيادة حجم الشركات النفطية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى خفض التكاليف والحصول على حصة أكبر في السوق وعلى رأس مال، لبناء وحدات إنتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط الذي أدى إلى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تطورا ومنتجات أكثر تنوعا كان دافعا آخر للاندماج.
  - بعد تناقص احتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، كانت عمليات الاندماج هي الحل الأفضل للحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بتكلفة منخفضة.
  - منافسة الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط للشركات الوطنية الجزائرية ستؤثر في الموقف التنافسي لها أن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة[1].
- ✓ مادة النفط مورد ناضبة، لذا فهذا التحدي يمثل دافعا نحو التوجه إلى الطاقات البديلة المتجددة كالشمس و الرياح.
- ✓ ضريبة الكـــربون: وهي ضريبة تُفرض على محتوى الكربون في الوقود، وهي شكلٌ من أشكال تسعير الكربون، (الفحم، البترول، والغاز الطبيعي) ويتحول إلى ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الغازات عند احتراقها، والهدف من ضريبة الكربون هو خفض المستويات الضارة وغير المواتية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مما يبطئ من تغير المناخ وآثاره السلبية على البيئة وصحة الإنسان. وقد نفذ عدد من البلدان ضرائب على الكربون أو ضرائب على الطاقة تتصل بمحتوى الكربون. ويتم فرض معظم الضرائب ذات الصلة بالبيئة التي لها آثار على انبعاثات غازات الدفيئة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على منتجات الطاقة والسيارات. وكنتيجة لهاته السياسة سيتم

[1] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 8 – 7 أفريل 2008، ص: 16.

تخفيض إنتاج واستهلاك النفط والتوجه نحو الطاقات البديلة التي لا يكون عليها ضريبة ولا تلوث البيئة.

- ✓ نجاح التجربة الألمانية في مجال الطاقة المتجددة حيث أدى هذا النجاح إلى عدم ارتياح الدول المنتجة للنفط لهذه التجربة حيث تشكل منافسة حقيقية للنفط. وتوجه الدول الأروبية المستهلكة للنفط إلى ترشيد استهلاكها من النفط والتحول إلى مصادر الطاقة البديلة والمتجددة[1].
- ✓ انخفاض أسعار النفط حيث عرفت أسعار النفط عدة تقلبات انعكست سلبيا على الاقتصاد الوطني.
- ✓ تزايد الطلب على الكهرباء في الجزائر وذلك بسبب زيادة استعمالها حيث وصل سنة 2009 إلى TWh43 ومن المتوقع أن يصل إلى TWh64 سنة 2020 حيث أن هذا التزايد المستمر يدفع الجزائر إلى التوجه والتفكير في صناعة طاقة متجددة.
- ✓ ضعف ارتباط القطاع النفطي مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يؤدي إلى محدودية دوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات وبالتالي يكون أثره على تنويع هيكل الإنتاج ضعيفا، ففي قطاع الإنتاج يوجد حلقات أمامية تتمثل في استخدام مدخلات قطاع النفط، فكلما قويت هذه الحلقات كان دور القطاع النفطي كمحرك لعجلة التنمية أكبر.

المطلب الثاني: أهمية ومكانة قطاع النفط في الجزائر

تبرز أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على العوائد المالية التي تدرها هذه السلعة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تشكل صادراته ما يقارب 95% من إجمالي الصادرات الوطنية. إذن هي المحرك الأساسي لعملية التنمية وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازناتها، التي يتم استخدامها لتحديث وبناء الهياكل والبنية الأساسية التحتية، والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية.

أولا: تطور العائدات النفطية للجزائر

كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال المراحل التي مرت بها السوق النفطية وما لحقها من تداعيات على مستويات الإنتاج وحجم الصادرات النفطية انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات النفطية الجزائرية من حيث نمو عائداتها المالية المتأتية من تصدير النفط، الجدول الأتي يوضح تطور العائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة(1995-2017).

[1] كسيرة سمير، عادل مستوي، **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر-رؤية تحليلية آنية ومستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص: 160.

الجدول رقم (16): تطور العائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة(1995-2017) الوحدة مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
العائدات النفطية	6.93	8.82	8.35	5.69	7.55	14.20	11.73	12.37	16.47
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العائدات النفطية	23.05	32.88	38.34	44.48	53.70	30.58	38.20	51.40	48.27
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017				
العائدات النفطية	44.46	40.62	21.74	27.92	33.06				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:OPEC, **Annual Statistical Bulletin**:1995- 2013-

-التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2016-2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-1999 عرفت تقلبات مستمرة في قيمة العائدات النفطية ما بين الارتفاع والانخفاض والتي تزامنت مع التقلب وعدم الاستقرار التي شهدته أسعار النفط.

خلال سنة 2000 نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط الجزائري، حيث بلغت قيمة العوائد النفطية 14.20 مليار دولار، ثم سجلت انخفاضا خلال سنتي 2001 و2002، حيث بلغت 11.73 و12.37 مليار دولار على التوالي وقد تطورت العوائد النفطية فيما بعد تطورا ملحوظا خاصة سنة 2004 وقد سجلت أسعار النفط في هته السنة 36 دولار للبرميل، وكان أثر الأزمة المالية العالمية سنة 2008 كبيرا على السوق النفطية، فقد انخفض سعر النفط الجزائري ليصل إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009، بعدما كان 91.1 دولار للبرميل سنة 2008 وقد بلغت قيمة العائدات النفطية الجزائرية آنذاك حوالي 30.58 مليار دولار، وفي سنة 2011 عرفت العوائد النفطية ارتفاعا ملحوظا والذي بلغ 51.40 مليار دولار ويعود هذا التحسن نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي.

غير أنه وبسبب الأزمة النفطية الراهنة والتي كانت بدايتها منذ النصف الأخير من سنة 2014 التي شهدت انخفاضا حادا بنهاية سنة 2015، لتتراجع قيمة العائدات النفطية في الجزائر في هتين السنتين لتصل على التوالي: 40.62 و21.74 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض قدره 46.47%.

ثانيا: مساهمة العائدات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر معدلات نمو متباينة خلال الفترة 1995-2017 ومتناسبة مع تباين أسعار النفط العالمية التي مارست تأثيرا مباشرا على قيمة العائدات النفطية، وهذا أدى إلى وجود علاقة طردية بين نمو العائدات النفطية ومعدلات الناتج المحلي وهو ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): العلاقة بين نمو العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1995-2017) الوحدة(%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	-2.97	11.81	4.96	-0.85	1.83	10.73	2.26	2.30	0.57
نسبة نمو العائدات النفطية	9.47	27.27	-5.32	-31.85	32.68	88.07	-17.32	5.45	33.14
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	49.67	21.72	14.39	15.22	27.18	-19.55	17.25	23.62	4.39
نسبة نمو العائدات النفطية	39.95	42.64	16.60	16.01	20.72	-43.05	24.91	34.55	-6.08
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017				
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.31	1.84	-14.86	3.52-	4.64				
نسبة نمو العائدات النفطية	-7.89	-8.63	-46.47	31.1-	29.0				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:OPEC, **Annual Statistical Bulletin (2005-2016)**

-الديوان الوطني للإحصاء ONS

خلال عقد التسعينات عرفت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عدة تقلبات ما بين الانخفاض والارتفاع والذي ترافق مع تقلب العائدات النفطية خلال هذه الفترة مما تولد عنه معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات وأخرى سلبية في السنوات الأخرى، و ذلك بسبب العديد العديد من الأحداث الجيوسياسية (منها حرب الخليج سنة 1990، الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا...الخ) حيث أدت كل تلك الأحداث إلى بقاء أسعار النفط في مستويات منخفضة، أما بالنسبة للجزائر فالتوترات والاضطرابات التي شهدتها الأوضاع السياسية في تلك الفترة، أدت إلى حدوث اضطرابات في الإنتاج النفطي، وبالتالي جعلت نمو العائدات النفطية في الجزائر متذبذبا مع تسجيل العديد من حالات التغير السلبي، فقد كان متوسط نمو العائدات النفطية جد منخفض قدر بـ 4.82%، مما أدى بدوره إلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ 0.8%، وهذا ما يعكس الأهمية الاقتصادية للعائدات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

عرفت فترة 2000-2010 ارتفاعا في الأسعار وصلت إلى مستويات قياسية خاصة سنوات 2006 و2007، حيث بلغ متوسط نمو العائدات النفطية عند مستوى 27.28%، لتنهار في نهاية سنة 2008 نتيجة تداعيات الأزمة العالمية، وفي هذه الفترة حافظ قطاع النفط على مكانته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي شهد هو الآخر ارتفاعا، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا ايجابيا مطردا وصل في

المتوسط إلى 16%، وهذا راجع لمختلف البرامج التي تم إطلاقها في تلك الفترة والتي تهدف إلى تحسين النمو الاقتصادي، وإنعاش باقي القطاعات بالاستفادة من عوائد النفط.

غير أن حصيلة العائدات النفطية تراجعت وسجلت معدلات نمو سلبية خلال الفترة 2012-2017، وهذا في ظل ثبات مستويات الإنتاج النفطي وتأثرا بالانهيار الحاد في أسعار النفط العالمية، حيث بلغ متوسط نمو العائدات النفطية -7.52%، ليؤثر من جديد على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ في المتوسط نسبة نمو 1.85%، وهذا في ظل إجراءات التقشف وخفض الإنفاق العام خلال هذه الفترة.

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إلى أن القطاع النفطي في الجزائر هو المهيمن في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بحيث بقيت الطاقة الإنتاجية من النفط هي السبيل الوحيد للحصول على الموارد المالية، لكن هذه الموارد لم تستغل في تطوير باقي القطاعات غير النفطية كالقطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، ورفع المستوى المعيشي للسكان، وتطوير القطاع السياحي.

ثالثا: مساهمة العائدات النفطية في الموازنة العامة للدولة

تؤثر العائدات النفطية في الجزائر بشكل كبير في ميزانية الدولة، فهي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، ويمكننا توضيح مساهمة الجباية النفطية في تمويل ميزانية الدولة من جانبين: أولهما مساهمة هذه الجباية في الإيرادات العامة، والجانب الآخر مساهمة الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة للدولة، وذلك خلال الفترة 1995-2017.

أ- مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة للدولة

نظرا للخصوصيات التي تميز الجباية النفطية عن بقية الإيرادات الجبائية، جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء خاص منفصل عنها[1]، وهي خاضعة لقانون خاص بها، حيث يمكن اعتبارها على أنها الضرائب النفطية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة، والتي تتشكل في الأساس من[2]:

- ✓ إتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات؛
- ✓ رسم مساحي نوعي؛
- ✓ الرسم على الأرباح الاستثنائية؛
- ✓ الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال؛
- ✓ ضريبة تكميلية على الناتج؛
- ✓ رسم الدخل النفطي يدفع شهريا للخزينة؛

[1] عصماني مختار،" **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014، ص: 13.

[2] بشير يلس شاوش،" **المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2013، ص: 56.

يمكننا ابرزا أهمية الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية، ونوضح الدور الفعال الذي تلعبه هذه الجباية من خلال المداخيل المحصلة والتي تعتبر مصدرا أساسيا للتمويل من خلال الجدول الموالي لكي يتضح لنا ضخامة هذه الإيرادات ونسبة مساهمتها في الميزانية.

الجدول رقم (18): الجباية النفطية نسبة إلى الإيرادات العامة خلال الفترة(1995-2017)

الوحدة(%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النسبة	54.94	60.10	63.94	54.98	61.89	76.87	66.51	62.86	68.37
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة	70.44	76.32	75.89	75.83	78.77	65.63	66.12	68.73	66
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017				
النسبة	61.73	59.04	46.51	33.57	35.17				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **قوانين المالية للسنوات (1995-2017)**.

ارتفعت قيمة الجباية النفطية سنة 1997 مقارنة بسنة 1995، وذلك بوتيرة بطيئة لتعود و تنخفض في سنة 1998 نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب أزمة دول شرق آسيا، مما كان له الأثر الواضح على انخفاض حصيلة الجباية البترولية.

إن مساهمة إيرادات الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية، لم يقل عن 60% خلال الفترة 2000-2017، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية أعلى مستوى لها سنة 2008 قدرت بـ 78.78% وكانت أقل نسبة مساهمة سنة 2016 بحوالي33.57%، وعرفت مساهمتها في الإيرادات الكلية ارتفاع محسوس بين 2003 و2008 حيث ازدادت من68.37%، وصولا إلى78.77%، ورغم انخفاض مساهمتها2009 و 2010 و2011، وابتداء من سنة 2014 عرفت أسعار النفط انخفاضا متتاليا في أسعارها بداية من شهر جوان، أين تراجع سعر برميل من النفط من 109.5 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 96.71 دولار للبرميل سنة 2014، حيث وصلت الأسعار إلى ما دون 50 دولار للبرميل مع بداية سنة 2015 مما نتج عنه انخفاض في إيرادات الجباية النفطية وبالتالي انخفاض نسبة مساهمتها في إيرادات ميزانية الدولة والتي بلغت35.17% سنة 2017.

مما يستوجب الإشارة إليه هنا أن ارتفاع قيمة الجباية النفطية في مجموع الإيرادات العامة للدولة، في تزايد مستمر بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية والعكس صحيح، كذلك نلاحظ أن ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة للدولة يعني تراجع في مساهمات قطاعي الصناعة والزراعة، وأيضا ضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد كافية للميزانية العامة بالإضافة إلى ضعف قدرة الجهاز المصرفي في الاستجابة للتأقلم مع التطورات التقنية الجارية في هذا القطاع في الدول المتقدمة.

ب-مساهمة الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة للدولة

لعبت مداخيل الجباية النفطية دورا هاما في تعبئة موارد الدولة، لتغطية نفقاتها العامة والتي شهدت تزايدا مطردا منذ سنة 2001 بسبب تبني الدولة لمجموعة من البرامج التنموية، وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (19): نسبة مساهمة الجباية النفطية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (1995-2017) **الوحدة(%)**

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النسبة	44.24	68.43	70.11	48.61	61.17	60.01	55.75	59.47	48.30
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة	46.37	42.70	36.01	30.45	40.95	33.14	32.24	25.13	21.53
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017				
النسبة	24.80	48.43	31.01	34.99	57.57				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **قوانين المالية للسنوات (1995-2017)**.

- ✓ اتسمت السياسة الإنفاقية في الجزائر منذ مطلع سنة 2000 بالتوسع نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) والتي تم تغطيتها بالإيرادات القياسية الناتجة عن انتعاش أسعار النفط في السوق العالمية مما يوضح الأثر الغير مباشر لدور الجباية النفطية في تغطية نفقات الدولة.
- ✓ ساهمت الجباية النفطية في تغطية النفقات العمومية بصورة شبه مستقرة، فقد تراوحت النسبة ما بين 60% سنة 2000 و30% سنة 2007، وبدأت في التراجع بداية من سنة 2010 إلى ما دون 30%، إلى أن هذا الانخفاض لا يدل على وجود إيرادات خارج الجباية النفطية لتغطية النفقات العمومية، إنما كان يتم اللجوء إلى فائض الجباية النفطية الموجود في صندوق ضبط الإيرادات عند تسجيل عجز موازني.
- ✓ تراجع مساهمة الجباية النفطية في عملية التغطية سنتي 2014 و2015 بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك إلى تراجع الإيرادات النفطية جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق بدءا من منتصف سنة 2014، وتحسنها سنة 2017 بسبب ارتفاع طفيف في أسعار النفط.
- ✓ تدل هذه النسبة الكبيرة للجباية النفطية إلى ضعف باقي القطاعات الاقتصادية، والذي نتج عنه ضعف تحصيل الجباية العادية، وإلى استفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبي وعدم عصرنة أجهزة الضرائب.

رابعا: مكانة النفط في الميزان التجاري

من المؤشرات الاقتصادية الهامة الميزان التجاري، لما لرصيده الإيجابي والسلبي من دلالة اقتصادية كبيرة لأي بلد فيكون الفائض التجاري عادة مؤشرا على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، لكنه يبقى أحيانا

غير كاف لإصدار حكم بهذا الشأن، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصادات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية المعدنية والطاقية دون تحويلها. فهذه الاقتصادات تفتقر إلى التنويع، وتكون عرضة لتقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى أزمات اقتصادية دورية.

أما العجز التجاري فإنه يُقرأ كدليل على ضعف تنافسية البلد المعني أمام المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، وبالتالي إلى ضرورة الاقتراض من الخارج في غياب موارد أخرى تسد العجز، مثل تحويلات العمال المقيمين بالخارج أو تدفقات الاستثمار الأجنبي.

يلعب النفط دورا أساسيا في التجارة الخارجية للجزائر، إذ أنه يسيطر على 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتالي فإن تحقيق أي فاض أو عجز في الميزان التجاري يرتبط بصورة مباشرة بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، والجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر.

الجدول رقم (20): تطور وضعية الميزان التجاري تبعا لأسعار النفط خلال الفترة(1995-2017)

الوحدة(مليار دولار)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
أسعار النفط(دولار/برميل)	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48	27.60	23.12	24.36	28.10
رصيد الميزان التجاري	0.52-	4.12	5.69	1.51	3.36	12.48	9.15	6.71	11.84
السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار النفط (دولار/برميل)	36.0	50.64	61.08	69.1	94.45	61.06	77.45	107.5	109.5
رصيد الميزان التجاري	15.08	25.98	33.29	33.16	39.11	05.89	16.88	25.58	21.36
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**				
أسعار النفط (دولار/برميل)	105.9	96.2	49.5	40.7	52.5				
رصيد الميزان التجاري	9.96	1.79	16.51-	17.03-	14.41-				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر(أعداد مختلفة1995-2017)**

-الديوان الوطني للإحصاء ONS

نلاحظ من خلال الأرقام المسجلة في الجدول:

- ✓ تحقيق الميزان التجاري فائضا في أغلب سنوات فترة الدراسة، لكن هذا الفائض يبقى مؤقت ورهن السوق الدولية، فهذا الفائض مثلا انخفض بسبب الانخفاض الشديد في عائدات صادرات النفط الذي

بلغ 5.89 مليار دولار سنة 2009، مقارنة بفائض قياسي بلغ 39.11 مليار دولار سنة 2008 وهذا ما يؤكد حقيقة التأثر السريع لاقتصاديات البلدان النامية بتقلبات أسعار.

- ✓ الرصيد الموجب الذي حققه الميزان التجاري، خاصة سنة 2011 والذي تزامن مع ارتفاع في مستوى الأسعار والتي بلغت حدود 107.5 دولار/البرميل، حيث تم تحقيق فائض بـ 25.58 مليار دولار.
- ✓ وما يمكن قوله بأنّه تم تحقيق رصيد موجب مستمر بشكل متزايد في الميزان التجاري في كل مستويات الفترة(1995-2014) ماعدا سنة 1995، لكنّ تطوره يبقى مرتبطا بارتفاع حجم وأسعار النفط.
- ✓ إنّ انخفاض أسعار النفط سنة 2015 إلى 49.5 دولار للبرميل واستمرار انخفاضها إلى 40.7 دولار سنة 2016 أثر سلبا على رصيد الميزان التجاري، نتيجة انخفاض صادرات النفط والتي أثرت على إجمالي صادرات البلد، حيث سجل رصيد الميزان التجاري عجزا بقيمة 16.51 مليار دولار سنة 2015 واستمر هذا العجز بل وارتفع سنة 2016، حيث بلغ ما مقداره 17.03 مليار دولار، وهي أكبر قيمة عجز يحققها الميزان التجاري في الجزائر منذ التسعينيات. وخلال سنة 2017 ومع التحسن الطفيف لأسعار النفط حيث بلغت 52.5 دولار للبرميل انخفضت قيمة العجز في الميزان التجاري إلى 14.41 مليار دولار.

هذا ما يبين مدى التأثير الكبير للصادرات النفطية على الميزان التجاري إذ يتوقف استقرار وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخيل الناتجة عن الصادرات النفطية والتي تحدد بدورها بمستوى أسعار النفط في الأسواق الدولية.

خامسا: مساهمة النفط في تكوين الاحتياطات الأجنبية

الاحتياطات الأجنبية هي تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى[1].

كان من بين الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على الجزائر تكوين احتياطات أجنبية من العملة الصعبة دون الذهب يديرها البنك المركزي، فالعلاقة وثيقة بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف في الجزائر، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال أغلب مراحل فترة الدراسة من توفير احتياطات صرف وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] بن علي بلعزوز،" **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 2016.

الجدول رقم (21): يوضح تطور احتياطات الصرف دون الذهب في الجزائر خلال الفترة(1995-2017)

الوحدة(مليار دولار أمريكي)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الاحتياطات	2.01	4.24	08.02	6.84	4.40	11.90	18.00	23.11	32.94
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاحتياطات	43.11	56.18	77.78	110.17	143.10	148.91	162.22	198.22	190.66
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017				
الاحتياطات	194.01	178.93	144.0	114.1	97.33				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر(أعداد مختلفة1995-2017)**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر قد تحقق في ظل الارتفاع الكبير لأسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية. كما يلاحظ أن أي طفرة عكسية لمستوى الأسعار تؤثر على الاحتياطي، ويتجلى ذلك كون أن الزيادة في كمية الاحتياطي في فترة الدراسة كانت تتمثل في الحيازة على العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي الذي يُقوم به برميل النفط، أما باقي مكونات الاحتياطي وهي الذهب وحقوق السحب الخاصة وكذا صافي الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي فبقيت ثابتة لم تتغير كثيرا[1].

إن الاحتياطيات الدولية للجزائر، بدأت في الارتفاع تدريجيا إبتداءا من سنة 1996، لتصل هذه الاحتياطات إلى مستوى 8 مليار دولار سنة 1997، الأمر الذي أدى إلى تعزيز ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه العالم الخارجي، ولقد أدت الصدمة النفطية لسنة 1998 إلى تخفيض مستوى الاحتياطات إلى 4.4 مليار دولار سنة 1999. عاد هذا الاحتياط بالارتفاع من جديد بداية من سنة 2000 ليصل إلى 11.90 مليار دولار، وتعزز أكثر مع ارتفاع أسعار النفط، لتستمر في الارتفاع، إذ تضاعفت خلال الفترة (2009-2014)[2]، وبلغت ذروتها سنة 2013 بقيمة 194.01 مليار دولار، لكن تراجع أسعار النفط أدى إلى تأكل الاحتياطات لتصل إلى 97.33 مليار دولار سنة 2017.

[1] بلقاسم زايري" **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري** "مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 07، كلية الاقتصاد، جامعة الشلف، 2009، ص: 60.

[2] نوي نبيلة، **تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص: 223.

المبحث الثاني: سياسة دعم المشتقات النفطية في الجزائر

تبذل الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي. فوفقا لسياسة الدعم الحالية، تخصص الحكومة نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم بصورة ظاهرة وصريحة، كما تتنازل عن قدر كبير من الإيرادات العامة لتوفر دعما ضمنيا لأسعار عديد من المنتجات والخدمات.

المطلب الأول: الإطار النظري لسياسة الدعم

تعد سياسات الدعم الحكومي جزء من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع.

أولا: مفهوم الدعم

يطلق بعض الاقتصاديين على الدعم الحكومي مصطلح المنح والإعانات أو النفقات التحويلية، فالمنح والإعانات هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا أو عينا بدون أن تحصل الدولة مقابلها على أي شيء مادي من المستفيد بالنفقة[1]. ويكون الهدف من هذه الإعانات هو تشجيع الإنتاج وحمايته، وإصلاح المجتمع كالمساعدات التي تمنح للعائلات و المساعدات الصحية والعلاج المجاني.

أما مصطلح النفقات التحويلية فقد ظهر على يد الاقتصادي بيجو حيث قسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية.

ويذهب آخرون إلى تعريفه على أنه كل ما تتحمله الدولة في الموازنة العامة من أعباء نتيجة لـ[2]:

- ✓ الفارق بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي سواء للسلع والخدمات التي رأت الدولة المحافظة على أسعارها في مستوى معقول من أجل المحافظة على دخول الطبقات ذات الدخل الضعيف.
- ✓ خسائر شركات القطاع العام والمرافق العامة.
- ✓ الفارق بين الأسعار الاقتصادية الحقيقية والأسعار المخفضة بالنسبة لبعض المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية سواء في الزراعة أو الصناعة.

ويقدم دي مور وكالامي تعريفا أكثر تحديدا بأنه " أي تدابير تبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر"[3].

---

[1] هيفاء نجيب مهودر، **الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي**، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، 2012، ص : 252.

[2] حسن الصيام، **سياسة دعم الأسعار، دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص عن التجربة المصرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 1983، ص: 12.

[3] Clements, B., R. Hugouneng, and Schwartz, G. (1995). '**Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options'**, IMF Working Paper, September 95/91, Washington DC: International Monetary Fund..

ويستند هذا التعريف إلى نهج الفجوة التسعيرية والذي لا يزال الطريقة الأكثر شيوعا المستخدمة لحساب الدعم. ويقوم هذا النهج على المقارنة بين السعر الملاحظ لسلعة أو خدمة ما وبين سعر مرجعي معين. ولقد ذكر تقرير مشترك صادر عن الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة أوبك ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، المنعقد في تورنتو، وجود خلاف رئيسي بين المنظمات الدولية فيما يتعلق باختيار السعر المرجعي، وبالتالي " ثبت أن الوصول إلى تعريف متفق عليه للدعم يعتبر تحديا كبيرا في سياق مجموعة العشرين، وقد قررت البلدان اعتماد التعريف الخاص بكل منها لدعم الطاقة[1] ". ويتم حساب حجم الدعم حسب المنظمات الدولية، مثل وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولي على أساس الفرق بين أسعار الوقود في الأسواق العالمية والأسعار التي تباع بها هذه الأنواع من الوقود محليا.

ويؤكد التحليل الاقتصادي مزايا سياسات التسعير التي تسمح بأن تعكس الأسعار التكلفة الاقتصادية لتوفير سلعة أو خدمة ما، حيث تعظم هذه السياسات الكفاءة الاقتصادية وتؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد، بيد أنه يصعب ملاحظة تدابير التكلفة الحدية في الممارسة العملية. ولذا يكون التركيز بدلا من ذلك على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة، ولا ترتبط تكلفة الفرصة البديلة بتكاليف الإنتاج، ولكنها تقيس بدلا من ذلك، قيمة الموارد الضائعة عندما لا يستخدم هذا المورد بأفضل طريقة استخدام بديلة. أي على سبيل المثال، بقيمة المورد في الأسواق الدولية في حالة السلع المتداولة في التجارة الدولية. أما بالنسبة لسلع مثل النفط الخام والمشتقات النفطية المكررة التي تم تداولها وحيثما يمكن تعريف معيارا دوليا، كثيرا ما يفترض أن أسعار النفط أو المنتجات النفطية في الأسواق الدولية هي أسعار تقريبية جيدة لتكلفة الفرصة البديلة[2].

ويتبنى النظام الأوروبي للحسابات euro system accounts Esa مفهوما ضيقا للدعم الحكومي يتناسب مع الأغراض المحاسبية و سهولة القياس الكمي. وبالتالي، يعرف الدعم على أنه مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة للمنتجين بهدف التأثير على مستويات الإنتاج أو مستويات الأسعار أو عوائد عناصر الإنتاج الخاصة بالمشروعات[3].

ووفقا لقوانين منظمة التجارة العالمية (**WTO**) يتخذ تعريف المنظمة للدعم نهجا واسعا فيما يتعلق بأشكال الدعم الممكنة، بما في ذلك المدفوعات المباشرة، والامتيازات الضريبية، وشراء وتوفير السلع والخدمات سواء كانت للمستهلكين (في شكل تقديم الدولة للسلع بأسعار أقل من الأسعار السائدة في

[1] IEA, OPEC, OECD, and World Bank (2010). '**Analysis of the Scope of Energy Subsidies and Suggestions for the G-20 Initiative'**, Joint Report Prepared for submission to the G-20 Summit Meeting Toronto (Canada), June 2010.

[2] بسام فتوح ولورا القطيري، **دعم الطاقة في العالم العربي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2012، ص: 12.

[3] إسماعيل علي سيد، **الآثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص: 31.

الأسواق) أو للمنتجين (في شكل دعم لبعض عناصر المدخلات أو لبعض الصناعات خاصة المرتبطة بالتصدير)[1].

أما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فتعتبر أن الدعم هو " البرامج النقدية أو العينية التي تسعى للحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضمان الحد الأدنى من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأسر على إدارة المخاطر"[2].

ووفقا للموسوعة البريطانيةENCYCLOPEDIA BRITANNICA تعرف الدعم على أنه" النفقة الحكومية المباشرة أو غير المباشرة أو الحق الاقتصادي الممنوح أو الامتياز الموجه إلى المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف عامة"[3].

أما وزارة المالية الجزائرية فتعتبر أن الدعم الحكومي يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (دعم صريح)، أو غير مباشرة (دعم ضمني)، قصد التخفيف من عبئ تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما سيؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية[4].

مما سبق أرى أن التعريف الجامع للدعم هو أنه مجموعة من السياسات والبرامج التي تنتهجها الحكومة، لضمان توفير السلع والخدمات المدعومة للمواطن أو لمنظمات الأعمال والخدمات، ويترتب عليها ميزة مالية للفرد وأسرته أو للمنظمة كمستخدم وسيط، تتمثل في الحصول على السلع والخدمات المدعومة أو عوامل الإنتاج، بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها أو استيرادها، أو سعر تصديرها في حالة قابليتها للتصدير أو سعر بيعها الحقيقي في السوق الحرة، بهدف التيسير على الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

نستنتج من العرض السابق للتعريفات مايلي:

- ✓ أن مفهوم الدعم مفهوم مرن تستخدمه الأدبيات للإشارة إلى أنماط وعناصر مختلفة من الإنفاق الحكومي والغير الحكومي.
- ✓ بالنسبة للدعم الحكومي فلا يوجد له تعريف محدد يعد مقبولا عالميا فتعريف الدعم وتصنيفاته تختلف وفقا للسياق المستخدم، وهو الأمر الذي يجعل الأدبيات تتخذ العديد من الاتجاهات المتباينة في

[1] مها محمود أبو زيد، **نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثالث، المجلد 56، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019،ص: 156.

[2] الساعدي، أمل أسمر زبون، **شبكات الأمان الاجتماعي ومدى فاعليتها في البلدان العربية، العراق نموذج**. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية و المالية، جامعة بابل، العراق،ص: 09.

[3] زينب عليوة، تقييم اثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 74، لبنان، 2016 ص: 14.

[4] MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publics, **Mécanismes de subventions, document interne** daté le 04 janvier 2015, P:01.

تعريف الدعم وتحليله، فمن الأدبيات ما يحلل الدعم الحكومي من وجهة نظر القطاعات، فبذلك توسع تلك الأدبيات مفهوم الدعم ليشمل كل ما يوجه من إعانات مالية للقطاع العائلي، وقطاع الأعمال، بينما يقصره البعض على ما يوجه لقطاع الأعمال فقط. في حين، يحلل آخرون الدعم الحكومي في الأدبيات من وجهة نظر الإنفاق الاجتماعي الذي يقدم من خلال الموازنة العامة للدولة. وبالتالي، توسع هذه الأدبيات مفهوم الدعم ليشمل العديد من عناصر الإنفاق الاجتماعي كالإنفاق على التعليم و الصحة، أو المنح والمزايا المرتبطة بشبكة الأمان والحماية الاجتماعية.

- ✓ سياسة الدعم تعمل من خلال إطار نظام للتسعير الجبري فهو إذا يختلف من حيث الشكل والمضمون على سياسة المنح و الهبات والإعالة.
- ✓ تعتبر سياسة الدعم أحد أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومة، لضمان مستوى معيشي أفضل للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.
- ✓ في سبيل تطبيق سياسة الدعم تتحمل الدولة أعباء مالية مباشرة نتيجة بيع السلع المدعومة بسعر يقل عن تكلفتها الحقيقية، وذلك بتدخل الحكومة في السوق عن طريق أجهزتها المختلفة ومنشآت التوزيع التابعة لها لضمان وصول السلع والخدمات المدعومة للمستهلك بالسعر الإداري الجبري المحدد لها.
- ✓ بصفة عامة يتم قياس وحساب قيمة الدعم المباشر وغير المباشر بحساب الفرق بين السعر الاقتصادي و السعر الجبري المحدد لبيع السلع والخدمات المدعومة.

ثانيا: أنواع وأهداف سياسة الدعم الحكومي

أ-أنواع سياسات الدعم الحكومي

تختلف طبيعة السلع والخدمات التي يشملها الدعم وكذلك الشرائح المستفيدة منه سواء مستهلكين أو منتجين، لذلك يأخذ الدعم عدة أشكال وأنواع، ومن أبرز أشكال الدعم، تخفيض أسعار بعض السلع أو الخدمات إلى أقل من تكلفة إنتاجها أو تكلفة استيرادها، وتخفيض الرسوم الحكومية، ومنح الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية، أو القيام بخفض أسعار الصرف إلى أقل من السعر الرسمي لاستيراد بعض السلع، إضافة إلى خفض الفائدة على القروض الموجهة لبعض القطاعات، والدعم النقدي الموجه إلى شرائح معينة.

وتنقسم أشكال الدعم من حيث النظرة إلى العبء المالي على الموازنة العامة، إلى دعم مباشر أو صريح يتمثل في اعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة للدولة على السلع والخدمات المدعومة، أو دعم غير مباشر ويتمثل في تنازل الدولة عن جزء من الإيرادات العامة المستحقة من أجل خفض الكلفة المالية للسلع والخدمات التي يشملها الدعم إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع. وفيما يلي أهم أنواع وأشكال الدعم[1]:

[1] عثمان سعيد عبد العزيز، **مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)، مدخل تحليل معاصر**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003، ص: 508.

1-الدعم العيني: والغرض منه زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وذلك بتدخل الدولة لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات، والتي غالبا ما تكون ضرورية لحياة هؤلاء الأفراد، ويأخذ الدعم العيني ثلاث أشكال وهي[1]:

- ✓ **دعم الإسكان:** إما أن تأخذ شكل دعم مباشر للمساكن التي توفرها الحكومة أو دعم لصيانة هذه المساكن، وقد تكون إما في شكل تخفيض الفائدة على قروض الإسكان أو تخفيض مستوى الإيجارات.
- ✓ **دعم الطاقة:** حيث يتم دعم أسعار الطاقة من قبل الحكومة وتسعيرها بأقل من تكلفة الإنتاج.
- ✓ **دعم الغذاء:** ويتم تقسيمها إلى أربعة أنواع رئيسية هي دعم البطاقات التموينية والتي تضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق، ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد أفراد الأسرة. وأيضا كوبونات الغذاء حيث تحصل الفئة المستهدفة على كوبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول على مجموع السلع بالأسعار السائدة في السوق. بالإضافة إلى كل من برامج التغذية المكملة وتأخذ شكل وجبات مدرسية وأغذية للأطفال. ودعم أسعار الغذاء والذي يهدف إلى توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة وبكميات كبيرة وبأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق.
- ✓ **2-الدعم النقدي:** ويعرف على أنه إعطاء دخول نقدية مباشرة للمستفيدين والمستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط المناسبة، أو يكون تقديم الأموال لتشجيع بعض أنواع الاستثمارات[2]. ويأخذ العديد من الأشكال منها:
- ✓ **التحويلات النقدية المشروطة:** تستهدف الحكومات بالتحويلات النقدية المشروطة جميع أطفال الأسر الملتحقة بالدراسة، وتسعى الحكومة من هذه الشروط تحقيق مجموعة من الأهداف منها تقليل التسرب المدرسي وتحسين الأوضاع النسبية لدخول الأسر المستهدفة.
- ✓ **المساعدات الاجتماعية النقدية العامة:** وتستهدف هذه المساعدات المعاقين وكبار السن من غير القادرين على العمل وأيضا للأسر أو الأفراد على حسب مستوى دخولهم أو قدرتهم على الكسب. ويكون الغرض منها ضمان مستوى دخل للأفراد بحيث لا يقع الفرد تحت خط الفقر.
- ✓ **المساعدات العائلية الخاصة:** تمنح لكل أسرة مع كل طفل جديد بهدف الحفاظ على حد أدني من الدخل. وتمكين الأسرة من إلحاق أبنائها بالتعليم النظامي.

---

[1] عبد الحليم محمد، عصام حسني، **تقييم نظام الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2001/2002-2012/2013)**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 45، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، 2017، ص: 236-237.

[2] يوسف محمد محمود عطوة، **تحليل الآثار للتحول من الدعم العيني إلى العدم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري**، مجلة البحوث التجارية، العدد 2، جامعة الزقازيق،مصر، 2010،ص: 361.

- ✓ **برامج توليد الدخل:** يتم من خلال هذه البرامج منح قروض صغيرة للفقراء في شراء الأصول التي تساهم في توليد الدخل، بالإضافة إلى برنامج العمل العام والذي يتم من خلاله توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل وذلك في المشروعات كثيفة العمل مثل أعمال البنية الأساسية على أن يتم دفع الأجور أما في شكل عيني الو نقدي ولكن أقل من مستويات الأجور السائدة.

3-الدعم المباشر: وهو دعم حكومي نقدي لغرض المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين ويهدف إلى ثبات الأسعار والحد من آثار التضخم، والحفاظ على الدخول الحقيقية للأفراد ولاسيما ذوي الدخول المحدودة[1].

4-الدعم الغير مباشر: لا يسهل قياس هذا النوع من الدعم لأنه لا يظهر بصفة مباشرة في الموازنة، ويضم الدعم الغير المباشر عدة أشكال أهمها[2]:

- ✓ **الدعم الضمني**

وهو قيام الدولة بتحديد أسعار جبرية لبعض السلع والخدمات عند مستوى أقل من التكلفة الاقتصادية لإنتاج هذه السلع والخدمات، وإلزام الشركات بالبيع بهذا السعر[3].

ويؤدي الدعم الضمني إلى خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على بيع منتجاتها بأسعار أقل من أسعار التكلفة كما يتمثل في حجم الأرباح التي تحققها بعض هذه الشركات بمعدلات لا تتفق مع رؤوس الأموال المستثمرة فيها أو بالمقارنة بأرباح الوحدات الأخرى التي تمارس هذا النشاط.

ومن الجدير بالإشارة أن وجود هذا الدعم يرجع إلى عدم مراعاة الفصل التام بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي للسلع والخدمات التي تقدمها الشركات المتلقية للدعم الضمني.

- ✓ **دعم الإعفاءات الضريبية**

تعتبر الإعفاءات الضريبية نوع من أنواع الدعم الغير مباشر سواء أكانت بصورة جزئية أو بصورة كلية حيث يؤدي هذا الدعم إلى نقص الإيرادات الضريبية التي كان من الممكن تحصيلها وبالتالي فهو يؤثر بصورة غير مباشرة على الموازنة العامة للدولة.

ويهدف دعم الإعفاءات الضريبية العديد من الأغراض منها تشجيع الاستثمارات في الصناعات المصدرة أو الصناعات التي تنتج بديلا للسلع المستوردة، أو توجيه الاستثمارات أما لفرع معين من فروع النشاط ومن أوضح الأمثلة على ذلك الدعم إعفاء الدول النامية للمشروعات الاستثمارية الموافق عليها من

---

[1] إسماعيل علي سيد، **الآثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[2] محمد عمرو عليش، **تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1992،ص: 09.

[3] محمد عمرو عليش، **المرجع السابق**، ص: 10.

الضرائب لعدد محدود من السنوات وهذا الإعفاء غالبا ما يتراوح بين ثلاث وعشر سنوات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في تلك الدول[1].

ب-أهداف سياسة الدعم

-حماية الفقراء:

أحد الأسباب الرئيسية التي تقوم الحكومات بتطبيق سياسات الدعم، هي حماية محدودي الدخل، عن طريق دعم المنتجات بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك يشكل عبء كبير على الحكومة، فعلى سبيل المثال تقوم دعم المشتقات النفطية لتشجيع الاستثمار، وذلك قبل أن تكون منتج للاستهلاك ثم تقوم بدعم مشتقات النفط مرة أخرى للمستهلك[2].

- تشجيع الصناعة

تلجأ الحكومة إلى تقديم المشتقات النفطية مدعومة للمنتجين وفى أغلب الأحيان تكون هذه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل صناعات الأسمنت والبتروكيماويات، وهذه الصناعات هي الأكثر استفادة من الدعم. والأساس المنطقي وراء هذا الدعم هو تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة أي أقل من الأسعار العالمية، كما أن دعم الطاقة للمنتجين أو المستثمرين بغرض المساعدة في حماية الصناعات المحلية من منافسة مثيلتها الأجنبية، وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية فتقوم الحكومة بدعم المنتجات التي يتم تصديرها أيضًا للحفاظ على تنافسيتها. وهذا يقلل من كفاءة القدرة التنافسية الحقيقية لتلك السلع في السوق الخارجية.

-تيسير الاستهلاك

تتجه الحكومات إلى السيطرة على أسعار الطاقة في محاولة منها لموازنة تقلبات الأسعار المؤقتة، وتعلل ذلك بعبء التكاليف الزائدة على المنتجين والمستهلكين في تعديل استهلاكهم و إنتاجهم في مواجهة هذه التقلبات، فتقوم الحكومة بالتدخل مبررة ذلك أنه يخف من وطأة هذه التعديلات فتلجأ الحكومات إلى دعم الأسعار المحلية عندما تكون الأسعار في الأسواق الدولية مرتفعة وزيادة الضرائب عندما تكون الأسعار في السوق الدولية منخفضة حيث يؤدى ذلك إلى تيسير الاستهلاك في مواجهة أسعار الطاقة شديدة التقلب وذلك يحمل الموازنة العامة أعباء كثيرة كان يمكن توجيهها إلى قطاعات تنموية أخرى[3].

-تجنب الضغوط التضخمية

حيث أن الارتفاع في أسعار الطاقة ينعكس على كل السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فتتسبب أسعار الوقود المرتفعة إلى إحداث تغير في تكلفة الصناعات فيحدث ارتفاع في تكلفة الإنتاج والنقل، يؤدى إلى الزيادات في أسعار السلع التي تصل إلى المستهلك وتخلق ضغوط تضخمية، وهذه أحد أهم مخاوف

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 10.

[2] بسام فتوح ولورا القطيري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

[3] زينب عليوة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

الحكومات التي تجعلها متمسكة بتقديم الدعم، ولكن من الجهة الأخرى يزيد الاعتماد على الدعم مما يؤدى إلى زيادة تدريجية للدعم في الموازنة وذلك يؤدى إلى ضغوط وديون.

- اعتبارات سياسية

الدعم مستحب على المستوى الشعبي للجهل بأضراره وأثره على الاقتصاد فيفضله العامة لما روج له أنه للفقراء فقط وأنه يحافظ على الحياة الكريمة لهم ولكنه على النقيض لأنه لا يذهب إلى كل من يستحقه ويستفاد منه الكثير ممن لا يستحقونه، فيجد الساسة صعوبة في ترويج الحقيقة ويتجه البعض الأخر إلى استغلال ذلك الأمر فيصعب على السياسيون التعامل مع المسألة و طرح حتى إلغائه.

ثالثا: أشكال وواقع الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري

يقدر الخبراء الاقتصاديون عدد المستفيدين من سياسة الدعم الحكومية بنحو 10 ملايين جزائري (من إجمالي سكان البلاد البالغ عددهم نحو 42 مليون نسمة). ويشمل هذا الدعم عدة قطاعات وفئات، ويتوزع ما بين دعم مباشر بمبالغ مالية للمعنيين به، وغير مباشر بتحمل الدولة لفارق سعر تسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك.

كلفت سياسة الدعم الدولة الجزائرية 23% من الميزانية العامة خلال سنتي 2016 و2017، حيث بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية 1625 مليار دينار في نهاية سنة 2017 مقابل 1239 مليار دينار في سنة 2010[1]، تبين هذه الأرقام أهمية الدعم الاجتماعي الذي هيمن عليه كل من قطاعي الصحة والسكن.

هكذا أصبحت سياسة الدعم الحكومي للكثير من السلع الاستهلاكية الأساسية والخدمات، سياسة انفاقية يعتمد حجمها وموقعها في الميزانية العامة على إيديولوجية الدولة وعلى شكل الدعم المطلوب.

تعتمد الجزائر على شكلين رئيسيين من أشكال الدعم الحكومي يتمثلان في الدعم الحكومي الصريح (المباشر) والدعم الحكومي الضمني(الغير مباشر).

ويقصد بالدعم الحكومي الصريح الإنفاق العام الذي يظهر في بنود الموازنة العامة للدولة، ويكون له تكلفة مالية مباشرة متمثلة في مخصصات دعم السكن، الغذاء، أسعار الفائدة المخفضة، دعم أسعار الكهرباء والمياه، وكذا التعليم المجاني، دعم الفئات المعوزة وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخل الضعيف[2].

أما الدعم الحكومي الضمني فيقصد جميع السلع والخدمات التي تتنازل فيها الدولة عن جزء من الموارد العامة المستحقة من أجل خفض كلفتها المالية إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع، وهي لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة، لكنها تساهم في زيادة العجز بها، وتشمل هذه الإعانات على الدعم الجبائي،

[1] معطيات المديرية العامة للتنبؤات و السياسات المالية/ وزارة المالية، 2018.

[2] حنصال أبو بكر، بن أحمد سعدية، **إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص: 114.

والدعم ذي العلاقة بالعقار، ودعم أسعار المنتجات الطاقوية والوقود مثل البنزين والمازوت، واتي تحدد أسعارها بأقل من قيمتها السوقية، وفي الشكل الموالي سنستعرض عناصر الدعم الحكومي بنوعيه في الجزائر كما يلي:

الشكل رقم 07: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

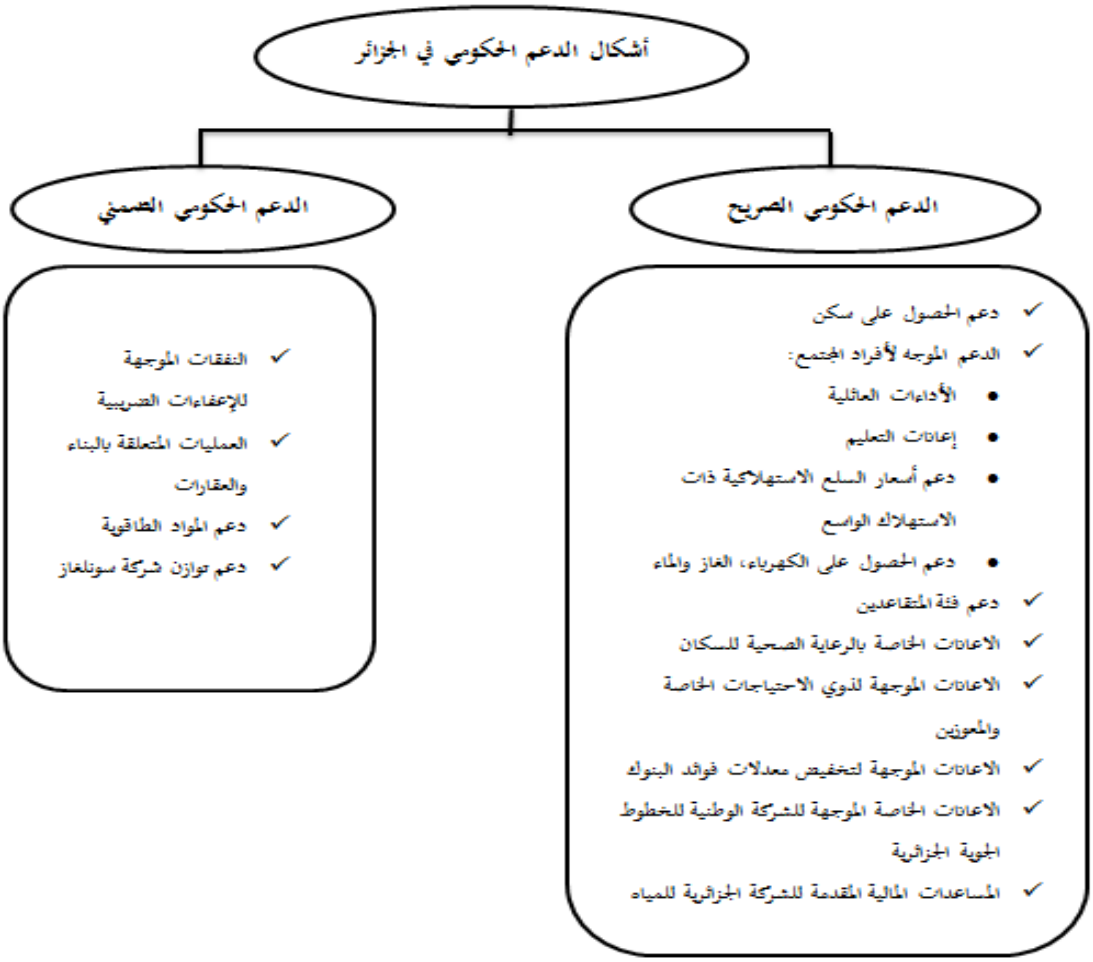

Source : MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publics, **Mécanismes de subventions,** p.p 01.05.:

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن هيكل الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري مقسم إلى تسع فئات تنقسم حسب طبيعتها إلى دعم السكن ودعم الأسر الذي يتكون من الإعانات العائلية ودعم التعليم، بالإضافة إلى دعم أسعار المواد الغذائية، ودعم الكهرباء والغاز والماء، هنالك أيضا دعم المتقاعدين، دعم الصحة، دعم المجاهدين وأخيرا دعم لذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين.

كما تستفيد مؤسسات عمومية كالشركة الوطنية لنقل وتوزيع الغاز، والجزائرية للمياه من مساعدات وإعانات وذلك بسبب بيعها لمنتجاتها بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها. وفي ذات السياق أيضا وضعت الدولة إعانات لأغراض اقتصادية الهدف منها تحفيز المؤسسات الاقتصادية للمساهمة في خلق الثروة وتوفير فرص العمل والتشغيل في الجزائر، وكذلك تشجيع مناخ الاستثمار المحلي، وتتمثل هذه الإعانات

في تلك التي تكون موجهة لتخفيض معدلات الفائدة المحددة من طرف البنوك حيث تقوم الحكومة هنا بدعم أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار وخلق وتنظيم المشاريع بحيث تستفيد جميع الشركات الجزائرية من تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية.

- ✓ أما فيما يخص الدعم الحكومي الضمني فيشتمل على ما يلي:
- ✓ **دعم المواد الطاقوية:** يتم دعم المواد الطاقوية وذلك بتعويض الفرق في الأسعار المحددة من طرف السلطات العمومية للمشتقات النفطية والغاز الطبيعي في السوق المحلية وأسعارها عند التصدير[1]، ويشمل دعم المواد الطاقوية (الوقود بكل أنواعه منها، المازوت والبنزين، الغاز الطبيعي بصنفيه سواء الموجه بغرض الاستهلاك العائلي أو المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية).
- ✓ **العمليات المتعلقة بالبناء والعقارات:** وهي تلك العمليات التي يتم فيها بيع الأراضي المخصصة لبرامج الإسكان العمومي بسعر مدعم.
- ✓ **النفقات الموجهة للإعفاءات الضريبية:** تتمثل هذه النفقات في جميع المزايا الضريبية الممنوحة من طرف الدولة، والتي تشتمل على عدة إجراءات وتدابير لتخفيض الضرائب، وتمس هذه التخفيضات عدة قطاعات اقتصادية و اجتماعية، ونظامين خاصين بـ[2]:
  - النظام الخاص بالمقيمين بالهضاب العليا والجنوب.
  - النظام الخاص بتشجيع الاستثمار والتوظيف المتعلق بالوكالات التالية: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكالة دعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتامين على البطالة.
- ✓ **دعم توازن شركة سونلغاز** (الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء)**:** تقوم الحكومة الجزائرية بدعم أسعار كل من الكهرباء والغاز بشكل كبير، ويتم تحديد أسعارها إداريا[3]. أدى هذا إلى جعل أسعار الكهرباء التي يدفعها المواطن الجزائري أقل بـ 10 مرات عن الدول الأخرى. فيما تقل أسعار الغاز بـ 20 مرة عن المعدل المتوسط للدول الأخرى.

[1] IMF **Country Report No 16/128, "ALGERIA SELECTED ISSUES**", May 2016, p.28

[2] MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publics, **Mécanismes de subventions**, op.cit, P: 04.

[3] حنصال أبو بكر، بن أحمد سعدية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 114.

الجدول رقم (22): تطور إعانات الدعم الحكومي الصريح خلال الفترة (2010-2017) الوحدة مليار دج

السنوات / أشكال الدعم الصريح	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دعم الحصول على سكن	324517	754154	461709	250631	255195	357075	471294	304930
دعم أفراد المجتمع	318630	492365	423243	405579	422140	451120	443612	413482
✓ مساعدات موجهة للعائلة	44429	41642	41405	41892	42478	42559	42717	41585
✓ دعم التعليم	87603	89234	90188	100308	103012	109484	113557	116861
✓ دعم أسعار المواد الغذائية	96151	279115	215630	197406	21693	225499	224499	189929
✓ دعم أسعار الكهرباء والغاز والماء	90447	82374	76022	65973	62957	73578	62839	65107
دعم المتقاعدين	144030	139519	249950	257936	252097	251308	243513	236789
الدعم الصحي	199275	367823	364852	263708	320478	323204	321344	330186
دعم المجاهدين	124758	125695	156925	171938	180557	198219	197719	197859
دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين	128758	185527	211821	224569	178659	169674	163036	147525
المجموع	1239968	2065083	1868500	1574361	1609126	1750600	1840518	1325841
المجموع بالنسبة لميزانية الدولة %	26.6	34.8	24.1	22.9	21	20	23	23.7
المجموع بالنسبة للناتج المحلي الخام%	10.3	14.2	11.5	9.5	9.4	9.6	9.8	8.4

المصدر:- حنصال أبو بكر، بن أحمد سعدية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 119.

-سي محمد كمال، بن حبيب عبد الرزاق، **تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر، العدد 02، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، 2019، ص: 148.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

أن حجم الدعم الصريح بلغ سنة 2011، 2065083 مليار دينار وهو ما يشكل 34.8% من الميزانية العامة للدولة و14.2% من الناتج المحلي الخام، وهذا راجع لارتفاع المبالغ المخصصة للدعم الموجه

للحصول على السكن التي بلغت 754154 مليار دينار، وهي تمثل في المتوسط ما نسبته 23.7%، من مجموع إعانات الدعم الحكومي الصريح وكذلك ارتفاع المبالغ الموجهة لدعم أفراد المجتمع والتي بلغت 492365 مليار دينار في نفس السنة، وهي تمثل ما نسبته 24.7% من مجموع إعانات الدعم الحكومي الصريح، وذلك راجع لضم مادتي السكر الأبيض والزيت، إلى قائمة المواد المدعمة أسعارها[1].

أدى هذا الإجراء إلى ارتفاع المبالغ المخصصة لدعم أسعار المواد الغذائية في هذه السنة وحتى السنوات التي تلت هذه السنة، فبالنسبة لسنة 2010 كانت تمثل ما نسبته 7.75% من مجموع مخصصات الدعم الحكومي الصريح، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ 13.5% سنة 2011، وهذا بدوره أدى إلى أن يكون متوسط مخصصات المبالغ الموجهة لتغطية كل من الدعم الموجه لأسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، تمثل لوحدهما ما مقداره 48%، من مجموع مخصصات الدعم الصريح في ميزانية الدولة.

أما بالنسبة لمخصصات الدعم الحكومي الضمني والذي لا تظهر نفقاته في حسابات الموازنة العامة للدولة، لكنها تسجل كخسائر على عاتق الشركات والمؤسسات العمومية، وذلك بسبب تحملها الفارق في أسعار منتوجاتها ومن بين هذه الشركات الجزائرية للمياه ومؤسسة سونلغاز. أما بالنسبة إلى تطورات الدعم الحكومي الضمني في الجزائر بالمقارنة مع الناتج المحلي الخام للدولة، فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (23): تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة (2014-2017) الوحدة مليار دج

أشكال الدعم الضمني	السنوات			
	2014	2015	2016	2017
الإعانات الضريبية	942.6	1080	954	/
الإعانات الخاصة بالعمليات العقارية	65.8	66.9	56.3	/
تدخلات الخزينة العمومية			10	/
دعم أسعار المواد الطاقوية -وقود -الغاز الموجه لإنتاج الكهرباء -الغاز الموجه للاستهلاك النهائي	1923 775.5 622 525.5	2080.5 818.20 684.20 578.05	1386 630 315 441	1300
دعم توازن سونلغاز	0	0	154.3	0
المجموع	2931.4	3227.4	2560.6	1300
المجموع بالنسبة للناتج المحلي الخام %	18.1	19.4	14.9	7.7

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06 مارس 2011، والذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة، لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، أنظر الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 2011/03/09.

دعم أسعار المواد الطاقوية بالنسبة للناتج المحلي الخام %	11.93	12.50	8.06	7.7

المصدر: المجلس الشعبي الوطني الجزائري، **الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، لجنة المالية والميزانية**، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، ت.أ 2015/43/04، ص: 18-19.

p2015-Ministère des finances, **note de présentation du projet de la lois de finances de:** 18 :(p2016), : (p2016), 21)
17).: (p2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

تمثل مخصصات دعم المواد الطاقوية 70%، من مجموع الدعم الحكومي الضمني حيث بلغت سنتي 2014 و2015 على التوالي ما نسبته 11.9% و12.50% من الناتج المحلي الخام بزيادة تقدر بـ 0.50% خلال سنة 2015. في حين أنه خلال سنتي 2016 و2017 شهدت تكلفة دعم الطاقة في هتين السنتين انخفاضا أين بلغ نسبة 8.06% و7.7% على التوالي من الناتج المحلي الخام. وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 08: تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة (2014-2017)

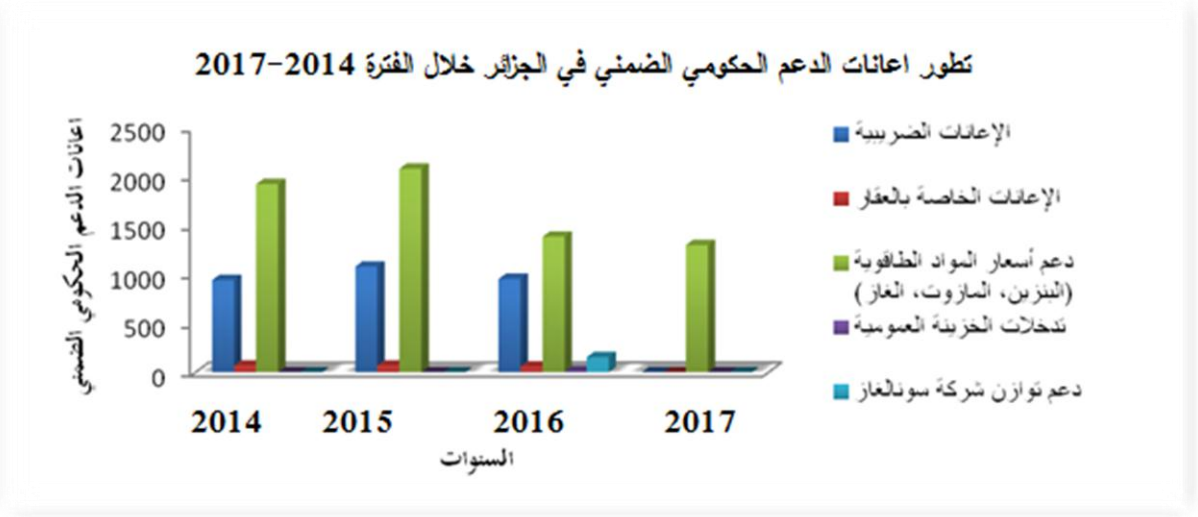

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 23.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه:

ارتفاع تكلفة دعم الطاقة، وهذا ما يؤكده خبراء الصندوق الدولي في دراسة حديثة[1]، حيث أشارت هذه الدراسة أن نسبة دعم الطاقة في الجزائر 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 على أساس ما بعد الضريبة، أي مع مراعاة العوامل الخارجية المرتبطة بالطاقة.

[1] IMF **Country Report No 16/128, "ALGERIA SELECTED ISSUES"**, op.cit, P: 30.

قامت الحكومة الجزائرية مع بداية سنة 2016 برفع سعر البنزين وغيره من منتجات الطاقة لأول مرة منذ عام 2005، غير أنه بالرغم من هذه الزيادة الكبيرة بنسبة 34% فإن سعر البنزين في الجزائر لا يزال من أقل الأسعار في العالم، حيث يزيد قليلا عن سعر المياه المعدنية[1].

و الشكل الموالي يوضح أسعار البنزين في العالم لسنة 2016 مقارنة مع أسعار البنزين في الجزائر

الشكل رقم 09: أسعار البنزين حول العالم لعام 2016 بالدولار الامريكي للتر

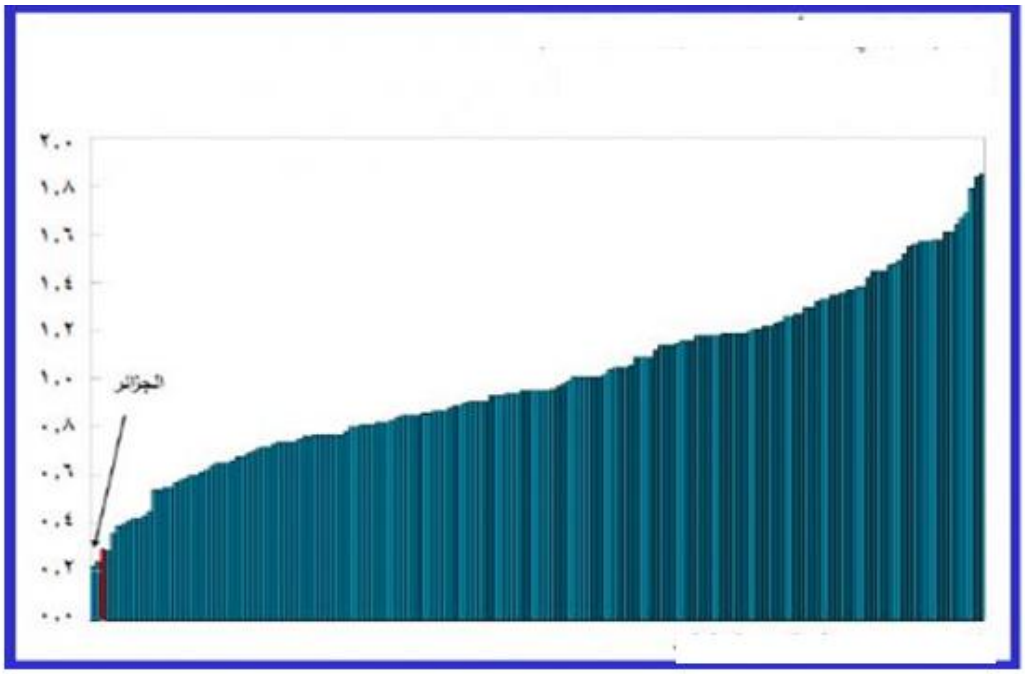

المصدر: globalpetrolprices.com

أطلقت الجزائر في موازنة 2016 بعض الإجراءات والإصلاحات تقضي بتعديل تدريجي على هيكل أسعار الوقود ومن بين التدابير المتخذة في هذا الصدد، تعديل ضريبة المشتقات النفطية فبالنسبة للبنزين الممتاز من 01.0 دينار للتر إلى 5 دينار للتر، وإلى 4 دينار للتر بالنسبة للبنزين العادي، إضافة إلى تعديل الضريبة على القيمة المضافة على وقود الديزل لتصبح 2 دينار للتر، أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع أسعار وقود الديزل من 7.13 دينار للتر إلى حوالي 76.18 دينار للتر، والبنزين الممتاز من 23 دينار للتر إلى 42.31 دينار للتر، والبنزين الخالي من الرصاص من 6.22 دينار للتر إلى 42.61 دينار للتر، صاحبت هذه الإصلاحات تدابير لتخفيف تأثيرها على المستهلكين تضمنت التركيز على التحويلات للفقراء تحقيقا للعدالة الاجتماعية[2].

المطلب الثاني: واقع المشتقات النفطية في الجزائر

[1] آندرو جويل، **ضرورة إصلاح نظام الدعم في الجزائر**، تقرير منتدى صندوق النقد الدولي، 2016، متاح على الموقع: https://www.elkhabar.com، اطلع عليه بتاريخ: 2018/04/22.

[2] وزارة المالية، **قانون المالية لسنة 2016**.

سنتطرق في هذا المطلب إلى واقع المشتقات النفطية بداية بصناعة تكرير النفط في الجزائر مرورا إلى إنتاج واستهلاك هذه المشتقات ثم إلى التجارة الخارجية للمشتقات النفطية من خلال صادرات وواردات هذه السلعة.

أولا: صناعة تكرير النفط في الجزائر

تهدف صناعة تكرير النفط إلى تحويل النفط الخام إلى مشتقات قابلة للاستخدام كالنافثا، الغازولين، الكيروسين، الوقود، الأسفلت والمزلقات، وتكتسب هذه الصناعة أهمية خاصة بالنسبة للجزائر كإحدى أهم المراحل في سلسلة الصناعات النفطية، وذلك نظرا لدورها في تأمين حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية باعتبارها من المصادر الرئيسية المهمة للطاقة.

بدأت صناعة تكرير النفط في الجزائر مع تشغيل مصفاة الحراش عام 1961[1]، تبعها إنشاء خمس مصافي أخرى وهي (سكيكدة، أرزيو، الجزائر العاصمة، حاسي مسعود، وأدرار) بالإضافة إلى وحدة لتحويل المكثفات بسكيكدة، حيث بلغ إجمالي الطاقة التكريرية الحالية 650.9 ألف ب/ي، حيث يوجه ما يقارب نصف المنتوج لتلبية احتياجات السوق الداخلية، أما الباقي فيتم تصديره، ويبين الشكل رقم 10 توزع نسب الطاقة التكريرية في مصافي الجزائر.

الشكل رقم 10: توزع نسب الطاقة التكريرية في مصافي الجزائر سنة 2017.

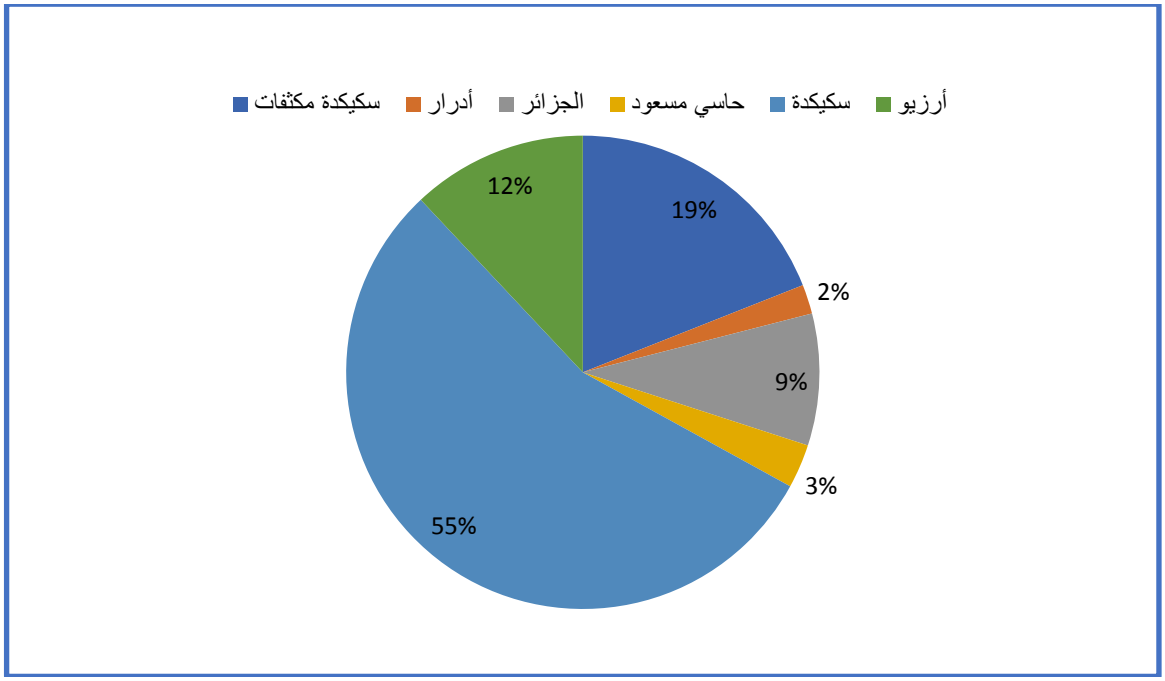

المصدر: أوابك **قاعدة بيانات صناعة التكرير**

من الشكل أعلاه نلاحظ أن:

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، **تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية: الحاضر والمستقبل**، الكويت، 2018، ص: 97.

مصفاة سكيكدة تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة الطاقة التكريرية حيث تبلغ 55%، تليها مصفاة سكيكدة مكثفات بنسبة 19%، ثم مصفاة أرزيو بنسبة 12%، ثم مصفاة الجزائر بنسبة 9%، لتأتي مصفاتي حاسي مسعود و أدرار في المرتبة الأخيرة بنسب 3%، 2% على التوالي.

ويبين الجدول التالي طاقة عمليات التكرير في مصافي النفط العاملة في الجزائر عام 2017.

الجدول رقم (24): طاقة مصافي النفط العاملة في الجزائر عام 2017. **الوحدة:** (ألف ب/ي)

اسم المصفاة	تاريخ الإنشاء	الطاقة التكريرية	التهذيب بالعامل الحفاز	المعالجة الهيدروجينية	التكسير بالعامل الحفاز المائع
الجزائر	1961	59	15	14.4	
حاسي مسعود	1964	134.2	2.4	2.7	
أرزيو	1972	53.8	11.5	9.5	
سكيكدة	1980	355	60	54	
سكيكدة متكثفات	1985	122			
أدرار	2007	12.9	2	2	6
المجموع		651	90.9	82.6	6

المصدر: أوابك قاعدة بيانات صناعة التكرير

أ- مصافي النفط في الجزائر

- ✓ **مصفاة الحراش:** أنشئت مصفاة الحراش عام 1961، وتتكون من وحدة تقطير، وتهذيب بالعامل الحفاز، ووحدة معالجة هيدروجينية للنافثا، ولا تحتوي على وحدات معالجة هيدروجينية للمقطرات الوسطى، أو وحدات تحويلية، وتعمل حاليا بطاقة 59 ألف ب/ي[1].
- ✓ **مصفاة حاسي مسعود:** أنشئت مصفاة حاسي مسعود في عام 1964 بطاقة تكريرية قدرها 22 ألف ب/ي، وتحتوي على وحدة تهذيب، ووحدة معالجة هيدروجينية للنافثا.
- ✓ **مصفاة أرزيو:** بدأ تشغيل مصفاة أرزيو في عام 1972 بطاقة 53.8 ألف ب/ي. تتكون من وحدة تقطير، ووحدة تهذيب للنافثا، ولا تحتوي على وحدات معالجة هيدروجينية للمقطرات الوسطى أو وحدات تحويلية.
- ✓ **مصفاة سكيكدة:** أنشئت في عام 1980، وتحتل المرتبة الأولى بين مصافي الجزائر حيث تبلغ طاقتها التكريرية الحالية 355 ألف ب/ي.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، **تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية: الحاضر والمستقبل**، المرجع السابق، ص: 98

- ✓ **مصفاة سكيكدة مكثفات:** وأنشئت عام 1985 بجوار مصفاة سكيكدة، وتتكون من وحدتي تقطير مكثفات ناتجة عن معامل معالجة الغاز الطبيعي، طاقة كل منها 70 ألف ب/ي.
- ✓ **مصفاة أدرار:** تم تشغيل هذه المصفاة في سنة 2007، وتبلغ طاقتها التكريرية 12.9 الف ب/ي، ويشترك في ملكية المصفاة كل من مؤسسة البترول الصينية الوطنية CNPC بحصة 70% والباقي 30% لشركة سوناطراك الوطنية، وتحتوي المصفاة على وحدة تهذيب للنافثا بطاقة 2 ألف ب/ي، ووحدة تكسير بالعامل الحفاز المائع لبواقي التقطير RFCC بطاقة 6 ألف ب/ي[1].
- ✓ **المصافي المتوقفة:** يوجد في الجزائر مصفاة واحدة متوقفة هي مصفاة عين أميناس، أنشئت عام 1980 بطاقة تكريرية قدرها 7 ألف ب/ي. وتتكون من وحدة تقطير للنفط الخام المنتج من الحقول المجاورة، ثم أغلقت عام 1990 لصغر حجمها وضعف كفاءتها.

ب-الأداء التشغيلي لمصافي النفط العاملة في الجزائر

كافة مصافي النفط في الجزائر من النوع البسيط باستثناء مصفاة أدرار، وتحتوي كل المصافي على وحدات لتهذيب النافثا بمستويات مختلفة، لإنتاج الغازولين، مع بعض وحدات معالجة هيدروجينية صغيرة الحجم.

- ✓ **طاقة عمليات تحسين الرقم الأوكتاني**

يبلغ متوسط نسبة طاقة عمليات تحسين الرقم الأوكتاني لمصافي الجزائر 13.97% وهي نسبة أدنى من متوسط مصافي العالم والمصافي الأوروبية، باستثناء مصفاتي الجزائر وسكيكدة اللتان تزيد فيهما النسبة عن متوسط المصافي الأوروبية[2]. ويبين الجدول الموالي نسبة طاقة عمليات تحسين الرقم الأوكتاني إلى تقطير النفط في الجزائر.

الجدول رقم (25): نسبة طاقة عمليات تحسين الرقم الأوكتاني إلى تقطير النفط في الجزائر

المصافي	النسبة المئوية
سكيكدة	16.90
سكيكدة مكثفات	0
الجزائر	25.86
حاسي مسعود	10.91
أرزيو	14.20

[1] الطاقة والتعاون العربي، **مؤتمر الطاقة العربي العاشر**، الورقة القطرية الجزائر، الإمارات، 2014، ص: 21.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 100.

أدرار	15.50
إجمالي مصافي الجزائر	13.97
متوسط مصافي العالم	15.33
متوسط المصافي الأوربية	17.40

المصدر: أوابك قاعدة بيانات صناعة التكرير

✓ **طاقة عمليات المعالجة الهيدروجينية**

بلغت نسبة طاقة عمليات المعالجة الهيدروجينية إلى طاقة تقطير النفط في مصافي الجزائر حوالي 12.69% وهي نسبة منخفضة مقارنة بمتوسط مصافي العالم والمصافي الأوربية، ويعود السبب إلى أن النفط المكرر يحتوي على نسبة مخفضة من الكبريت، وتقتصر عمليات المعالجة الهيدروجينية على وحدات معالجة النافثا قبل عمليات التهذيب بالعامل الحفاز، ولا توجد أي وحدات معالجة للديزل أو الكيروسين، ويبين الجدول الموالي نسبة طاقة المعالجة الهيدروجينية إلى طاقة تقطير النفط في مصافي الجزائر.

الجدول رقم (26): نسبة طاقة عمليات تحسين الرقم الأوكتاني إلى تقطير النفط في الجزائر

المصافي	النسبة المئوية
سكيكدة	15.21
سكيكدة مكثفات	0
الجزائر	24.83
حاسي مسعود	12.27
أرزيو	11.73
أدرار	15.50
إجمالي مصافي الجزائر	12.69
متوسط مصافي العالم	52.05
متوسط المصافي الأوربية	69.06

المصدر: أوابك قاعدة بيانات صناعة التكرير

✓ **طاقة العمليات التحويلية**

كافة مصافي النفط في الجزائر تفتقر إلى عمليات تحويل بواقي التقطير الجوي الثقيلة (زيت الوقود)، باستثناء مصفاة أدار. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (27): نسبة طاقة العمليات التحويلية إلى تقطير النفط في الجزائر

المصافي	النسبة المئوية
سكيكدة	00
سكيكدة مكثفات	00
الجزائر	00
حاسي مسعود	00
أرزيو	00
أدرار	46.51
إجمالي مصافي الجزائر	0.92
متوسط مصافي العالم	34.47
متوسط المصافي الأوربية	36.16

المصدر: أوابك قاعدة بيانات صناعة التكرير

جـ-التطورات المستقبلية لصناعة تكرير النفط في الجزائر

في سبتمبر 2016 وفي إطار سعي الجزائر لتطوير وتوسيع مصافيها القائمة بدأت في تنفيذ مشروع، كجزء من خطة شاملة لتعزيز صادراتها من المشتقات النفطية بما يتوافق مع المعايير الأوروبية. بإنشاء مصفاة جديدة تبلغ طاقتها التكريرية 100 ألف ب/ي، وتكلفة 3 مليار دولار أمريكي قرب مدينة بسكرة التي تبعد حوالي 450 جنوب الجزائر العاصمة، وتعتبر الأولى من بين ثلاث مصاف جديدة مماثلة، يبلغ إجمالي طاقتها التكريرية 300 ألف ب/ي، وسيكون موقع المصفاتين الأخريين في غرداية وحاسي مسعود، ويتوقع أن تبدأ بالإنتاج عام 2019[1].

د-تحديات صناعة تكرير النفط في الجزائر

- ✓ **ضعف القدرة على الالتزام بمتطلبات المعايير البيئية:** تعاني الجزائر من ضعف تطبيق إجراءات الحد من طرح الملوثات إلى البيئة بكافة أشكالها، الغازية والسائلة والصلبة، وذلك بسبب التقنيات

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 104.

القديمة المستخدمة في هذه المصافي، وغياب التشريعات البيئية المحلية التي تلزم باتخاذ إجراءات اللازمة للحد من طرح الملوثات الغازية والسائلة والصلبة إلى البيئة.

- ✓ **انخفاض طاقة عمليات الرقم الأوكتاني:** أحد أسباب ضعف القدرة على مواكبة المعايير الدولية الخاصة بمواصفات المشتقات النفطية هو انخفاض نسبة طاقة عمليات تهذيب النافثا والأزمرة إلى طاقة تكرير النفط، وهي الوحدات التي تساعد على تحسين الرقم الاوكتاني للغازولين المنتج.
- ✓ **-قدم وتهالك المعدات:** يعود تاريخ إنشاء المصافي في الجزائر إلى فترة الستينيات والسبعينيات بطاقات تكريرية تلبي حاجة السوق المحلية، ومع تنامي الطلب على المشتقات النفطية تم إدخال العديد من التوسعات المتتالية، مما أدى في بعض الحالات إلى ضعف التكامل بين الوحدات الإنتاجية، وقد تحتوي المصفاة على عدة وحدات تقطير وهذا بالتالي يتطلب تكاليف مرتفعة للصيانة والتشغيل، واستهلاك للوقود والطاقة الكهربائية بمعدلات تفوق بكثير المصافي التي تحتوي على وحدة تقطير واحدة ذات طاقة تكريرية كبيرة[1].
- ✓ **ضعف تطبيق برامج إدارة عمليات الصيانة:** ينتج عن بعض حالات غياب برامج إدارة العمليات الصيانة الدورية والوقائية، تكرار حدوث توقفات الطارئة للعمليات الإنتاجية، تنعكس سلبا على الربحية، إضافة إلى الأضرار الغير مباشرة الناتجة عن تدهور صحة العاملين وسلامة البيئة المحيطة، خاصة عندما تحدث حالات تسرب للمواد النفطية.
- ✓ **الاعتماد على استيراد المعدات الأساسية من الأسواق الخارجية:** تعتمد مصافي الجزائر على مصادر خارجية في تأمين معظم المواد اللازمة لصيانة المعدات ومستلزمات التشغيل، مما يدفع المصافي إلى تكديس كميات كبيرة من هذه المواد في مستودعاتها، فتتعرض إلى خسائر ناجمة عن ارتفاع نفقات التخزين، وتعرض المخزون للتلف.
- ✓ **انخفاض الطاقة التكريرية للمصافي:** أنشئت معظم المصافي في الجزائر لتلبية احتياجات السوق المحلية.

ثانيا: تطور إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر

أ-إنتاج المشتقات النفطية

يغلب على إنتاج المشتقات النفطية الأنواع الخفيفة وتتمثل هذه الأنواع في وقود السيارات وذلك بنوعيه الديزل والغازولين(البنزين) ووقود الطائرات الكيروسين، وذلك بسبب طبيعة النفط الجزائري الذي يعتبر من أنواع النفط الخفيفة ويعتبر ثاني أغلى نفط بعد نفط نيجيريا ضمن سلة أوبك، أما باقي الإنتاج فيتكون من الأنواع الثقيلة كالنافثا والزفت وغيرهما. والجدول التالي يوضح تطور إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017).

[1] نفس المرجع، ص: 238.

الجدول رقم (28): تطور إنتاج المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)

الوحدة: ألف ب/ي

السنوات	الخام المدخل	غاز البترول المسال	الغازولين (البنزين)	كيروسين	نافثا	زيت الغاز/ديزل	زيت الوقود	اسفلت	زيوت التزييت	أخرى	إجمالي المشتقات من المصفاة
1995		16.06	65.58	23.77	85.8	150.38	106.41	4.29	2.67	1.63	456.59
1996		16.1	60.17	25.95	89.27	134.6	100.13	3.79	2.44	0.75	433.2
1997		16.48	51.23	28.17	102.07	142.86	111.63	3.35	2.08	1.17	459.04
1998		16.03	52.47	24.21	99.29	135.79	101.78	3.13	2.2	1.02	435.92
1999		18.85	61.33	30.92	95.46	141.33	114.2	3.43	2.35	2.34	470.21
2000		18.82	61.23	30.89	95.38	141.12	114.07	3.4	2.32		467.23
2001		18.8	61.1	31	95.4	141.5	114.2	0	0		462
2002		12.92	31.08	21.17	73.14	82.75	73.08	0	0		294.14
2003		15.42	36.17	22.92	70.18	100.58	89.33	0	0		334.6
2004		17.75	46.58	21.58	62.01	114.67	97.92	0	0		360.51
2005	510.39	17.52	58.08	21.13	112.58	149.38	101.56	5.15	2.68	2.15	470.23
2006	594.71	18.82	61.33	30.56	180.78	155.21	104.67	3.46	2.92	1.21	558.96
2007	569.13	16.6	71.9	26.67	170.65	149.96	106.54	2.9	2.27	1.03	548.52
2008		17	59.5	19.92	0	145.42	93.4	3.47	1.92	1.01	341.64
2009	510.39	17.52	58.08	21.13	112.58	149.48	101.56	5.15	2.68	2.15	470.23
2010	594.71	18.82	61.33	30.56	180.78	155.21	104.67	3.46	2.92	1.21	558.96
2011	569.13	16.6	71.9	26.67	170.65	149.96	106.54	2.9	2.27	1.03	548.52
2012	520.03	14.79	51.92	26.25	156.77	133.86	93.4	3.47	1.92	1.01	483.39
2013	537.47	16.38	52.15	34.91	150.12	135.31	93.87	2.43	2.08	1.17	488.42
2014	661.7	25.38	68.8	42.68	203.3	178.57	120.58	3.19	2.11	3.9	648.51
2015	670.64	24.15	61.69	35.37	196.89	174.71	121.77	2.88	2.22	2	621.68
2016	658.47	24.31	60.68	35.15	184.04	175.65	124.33	3.03	2.29	2.54	612.02
2017	598.55	23.71	59.31	33.23	189.64	469.11	116.12	3.17	1.9	1.77	597.96

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **أوابك**، **بنك المعلومات**، **شجرة النظام**، متوفر على الموقع: http://oapecdbsys.oapecorg.org، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/01.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

الفترة (1995-2017) تميزت بارتفاع في وتيرة إنتاج المشتقات النفطية حيث ارتفعت بنسبة 41.16%، وهذا بسبب زيادة الطلب العالمي على المشتقات النفطية خاصة من قبل الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية القصوى التي تشتغل بها مصافي التكرير في الجزائر.

ب-استهلاك المنتجات النفطية

بعد تموين السوق المحلية باحتياجاته من المشتقات النفطية، يوجه باقي الإنتاج إلى التصدير نحو الأسواق الخارجية والجدول الموالي يوضح الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية.

الجدول رقم (29): تطور استهلاك المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)

الوحدة: ألف ب/ي

السنوات	وقود الطائرات	غاز البترول المسال	الغازولين (البنزين)	كيروسين	نافثا	زيت الغاز/ديزل	زيت الوقود	اسفلت	زيوت التزييت	أخرى	إجمالي الاستهلاك من المشتقات من المصفاة
1995	7.7	56.48	53.4	0.2	0	76.8	3.7			7.6	205.88
1996	8.1	45.19	56.3	0.2	0	80.09	3.9			8.1	202.69
1997	8.5	49.4	59.4	0.2	0	85.2	4.1			8.6	215.4
1998	8.71	31.86	60.75	0.19	0	86.96	4.17			8.33	200.97
1999	9.09	32.74	62.62	0.19	0	85.02	4.17			8.33	202.16
2000	9.57	64.49	64.49	0.19	0	83.57	3.13			8.33	233.77
2001	9.57	34.51	67.29	0.96	0	84.06	3.13			8.33	207.85
2002	10.53	37.17	70.09	0.96	0	89.86	4.17			9.38	222.16
2003	11.48	38.94	72.9	0.96	0	96.62	5.21			10.42	236.53
2004	12.44	40.88	76.64	0.96	0	113.04	5.21			11.46	260.63
2005	13.4	39.1	78.5	0.96	0	119.81	6.25			12.5	270.52
2006	11.06	35	67.5	0.55	0	106	5				225.65
2007	12.1	35	74	0.9	0	118	7				247
2008	13.3	36.7	80	1.1	0	140	8.5				279.6
2009	9.69	61.69	54.70	0.024	0	161.61	0.017	12.68	2.815	5.37	308.62
2010	10.22	60.61	59.04	0.005	0	163.35	0.004	8.82	2.45	5.92	310.45
2011	10.28	63.87	67.27	0.005	0	174.45	0	6.84	1.666	4.70	329.104
2012	11.1	63.24	76.44	0.01	0	187.19	0	7.01	2.107	4.83	351.932
2013	11.3	65	81	0	0	212	5	9	3	0.4	386.7

2014	11.84	60.42	96.02	0.004	0	197.65	0	7.96	2.14	0.43	376.46
2015	9.66	60.05	103.12	0.44	0	210.29	0	9.45	3.2	0.39	396.6
2016	9.76	60.37	99.13	0.41	0	203.92	0	8.6	3.02	0.42	385.63
2017	10.07	63.6	96.57	0.42	0	199.72	0	7.52	2.81	0.42	381.13

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **أوابك**، **بنك المعلومات**، **شجرة النظام**، مرجع سابق.

نستنتج من الجدول أعلاه أن:

هناك زيادة في حجم الكميات المستهلكة محليا من المشتقات النفطية، حيث انتقل الاستهلاك من 205.88 ألف برميل سنة 1995 إلى 381.31 ألف برميل سنة 2017 بنسبة زيادة قدرها 185.27% مقارنة بالتطور الذي سجلته الكميات المنتجة والذي بلغ 41.16%، هذا يعني أنّ الزيادة في نمو الاستهلاك المحلي أكبر بكثير من الزيادة في نمو الإنتاج، وهذا الوضع يؤدي حتما في المستقبل إلى عدم وجود باقي إنتاج مشتقات للتصدير، وهذا يؤدي بدوره إلى اللجوء للاستيراد لتغطية العجز لتموين السوق المحلية من احتياجاتها للمشتقات النفطية.

جـ-مقارنة بين إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية

يبين الشكل رقم 11 أن نسبة استهلاك المشتقات النفطية بلغت حوالي 37%. كما يبين الشكل رقم 12 مقارنة بين إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر عام 2017، حيث يلاحظ وجود عجز في كل من إنتاج زيت الغاز والديزل والغازولين، حيث يتم تغطية الأول من إنتاج معامل معالجة الغاز الطبيعي، ويتم تغطية الثاني من خلال الاستيراد، وإلى أن يتم تشغيل المصافي الجديدة في الجزائر يتوقع أن تعاني من العجز في السنوات الثلاثة القادمة بسبب تنامي الطلب على هذه المشتقات. بالمقابل يلاحظ وجود فائض في إنتاج الكيروسين، وزيت الوقود والمنتجات الأخرى المكونة من النافثا والزيوت والشموع وغيره.

الشكل رقم 11: حصة المشتقات النفطية من استهلاك الطاقة في الجزائر عام 2017.

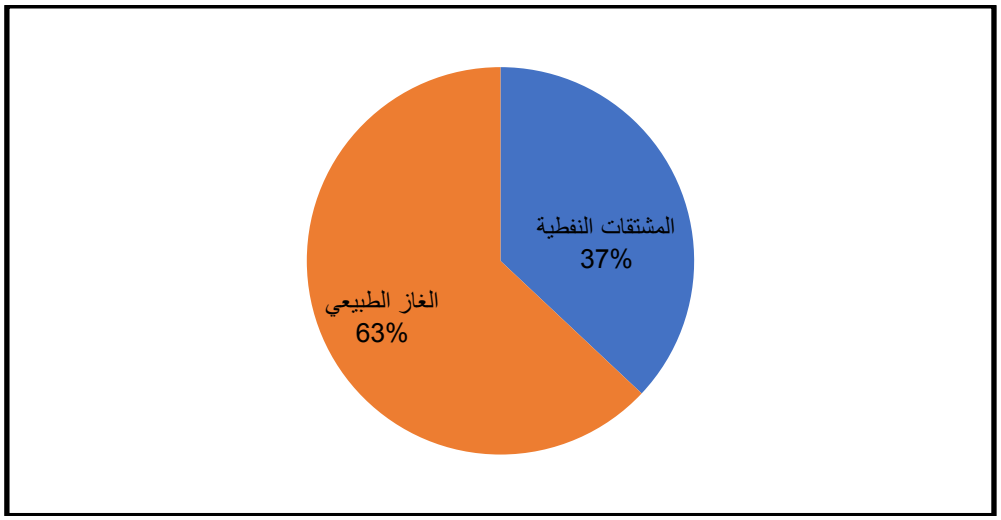

المصدر: أوابك، التقرير الإحصائي 2018: ص: 120.

الشكل رقم 12: مقارنة بين إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر عام 2017

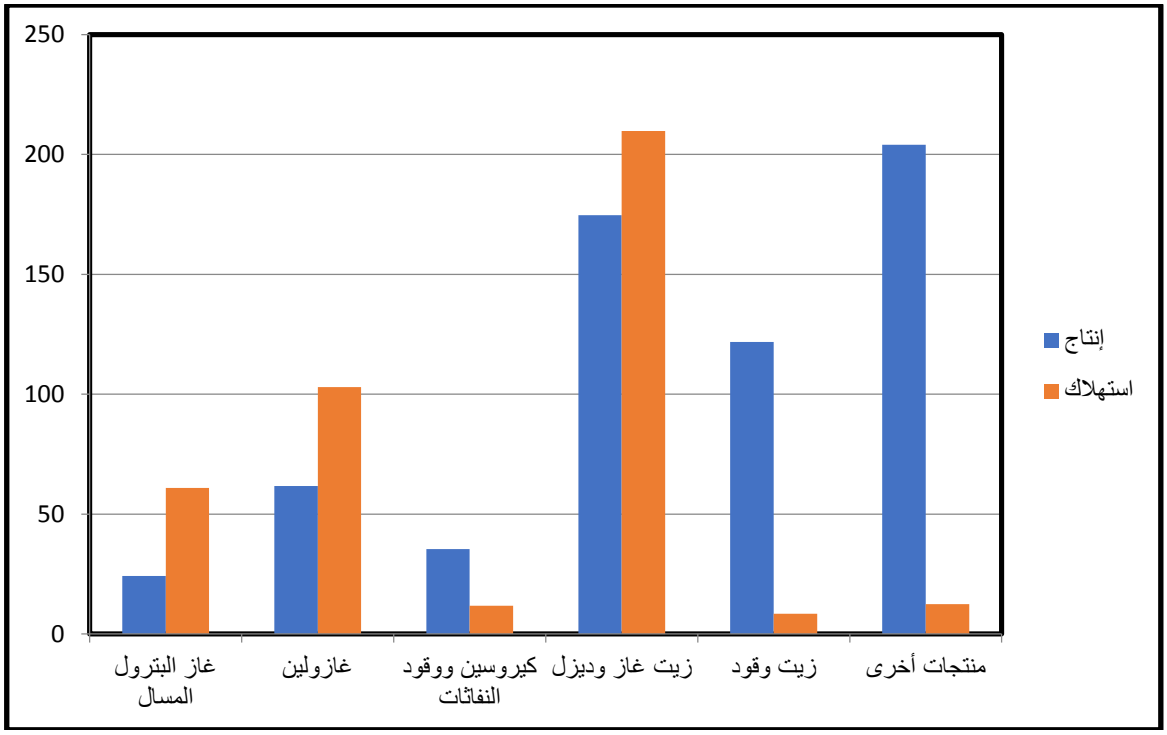

المصدر: أوابك، التقرير الإحصائي ، **مرجع سابق**، ص: 123.

ثالثا: التجارة الخارجية للمشتقات النفطية

أ- صادرات المشتقات النفطية

الجدول رقم (30): تطور صادرات المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)

الوحدة: ألف ب/ي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
صادرات المشتقات النفطية	395.800	406.100	462.300	461.900	599.700	543.800	556.000	527.000	528.000
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صادرات المشتقات النفطية	446.000	452.000	435.100	451.300	456.700	444.100	506.900	488.856	450.367
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017				
صادرات المشتقات النفطية	429.650	606.260	598.790	580.630	556.697				

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **أوابك**، **بنك المعلومات**، **شجرة النظام**، مرجع سابق.

من تحليل الجدول نلاحظ:

- ✓ اختلاف في كميات تصدير المشتقات النفطية من فترة إلى فترة أخرى، بحيث يتم تسجيل زيادة في الكميات المصدرة من المشتقات النفطية كلما كان هنا تحسن في الأسواق النفطية وزيادة الطلب على النفط.

- ✓ إبتداءا من سنة 2004 هناك تراجع في قيمة صادرات المشتقات النفطية، ويعود هذا التراجع إلى الانفجار الكبير الذي حدث بمصفاة سكيكدة في مارس 2004 والذي أدى إلى تدمير شبه كامل لخطوط إنتاجية مما أثر على طاقة تكرير النفط[1].
- ✓ بصفة عامة هناك شبه استقرار في تصدير المشتقات النفطية حيث يبلغ متوسط الكمية المصدرة خلال الفترة (1995-2017) 460 ألف ب/ي، وهذا بعد إنجاز مصافي تكريرية وتهيئة بعضها، وكذلك بسبب ارتفاع وتيرة الاستهلاك المحلي منها، حيث يتم استهلاك المشتقات في السوق المحلي بنسبة كبيرة مقارنة مع ما يتم تصديره.
- ✓ وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لوجهة صادرات المشتقات النفطية، فإنّ التوزيع الجغرافي لها لسنة 2017 يكشف أنّ السوق الأوروبية هي في مقدمة الدول المستوردة بنسبة قدرها 40.75%، تليها سوق أمريكا الشمالية بحوالي 108.5 ألف برميل يوميا من إجمالي صادرات المشتقات النفطية والبالغة 541.1 ألف برميل يوميا خلال نفس السنة بنسبة 20.05%، وتأتي في المرتبة الثالثة سوق أمريكا اللاتينية بنسبة 13.58% وبعدها السوق الإفريقية ولكن بنسبة قليلة، وأخيرا سوق الشرق الأوسط بحوالي 22.5 ألف برميل خلال نفس السنة[2].

ب-واردات المشتقات النفطية

تستورد الجزائر كمية من المشتقات النفطية من السوق العالمية لتأمين احتياجاتها من الاستهلاك المحلي بعد تسجيل عجز في تلبية الطلب الداخلي. والجدول الموالي يوضح تطور واردات المشتقات النفطية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (31): تطور واردات المشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)

الوحدة: ألف ب/ي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
واردات المشتقات النفطية	3.551	3.497	5.046	3.603	0.286	0.116	0.515	2.942	3.567
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
واردات المشتقات النفطية	5.686	6.534	7.704	10.183	11.697	24.240	10.540	41.450	89.830
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017				
واردات المشتقات النفطية	102.000	54.500	82.180	74.780	72.645				

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، **أوابك، بنك المعلومات، شجرة النظام**، مرجع سابق.

[1] ميلود بورحلة، مرجع سبق ذكره، ص:223.

[2] منظمة الأوابك، **التقرير الإحصائي السنوي**، الكويت، 2018، ص: 102.

من تحليل الجدول نلاحظ:

في سنة 2007 استوردت الجزائر 10.18 ألف ب/ي من المشتقات النفطية ليرتفع إلى 102 ألف ب/ي سنة 2013 لعدم كفاية الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية بعدما عرفت الواردات من السيارات والآلات الصناعية والشاحنات ارتفاعا قياسيا في تلك الفترة لتوجيهها إلى مختلف الإدارات، الشركات والموظفين، ومع نهاية سنة 2014 انخفض الاستيراد إلى حدود 54.5 ألف ب/ي إذ كلف استيراد المشتقات النفطية 4.38 مليار دولار سنة 2013، لينخفض إلى 2.8 مليار دولار سنة 2014[1]. ليعود الاستيراد للارتفاع سنتي 2016 و2017 ليبلغ 74.780 ب/ي، و72.645 ب/ي على التوالي بسبب زيادة الاستهلاك المحلي.

[1] ميلود بورحلة، **مرجع سبق ذكره**، ص:225.

خلاصة الفصل

يحتل النفط مكانة هامة ضمن هيكل الاقتصاد الجزائري، فهو من أساسيات وركائز الاقتصاد الوطني باعتباره الممول الرئيسي لخطط التنمية لمختلف النشاطات القطاعية للدولة بالإضافة إلى تزويد الاقتصاد بالطاقة الضرورية من أجل نمو متكامل و دائم.

ساهم النفط في الجزائر، في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة خلال أربع عقود الأخيرة حيث استخدمت عائداته لتحديث البنية التحتية، وخلق فرص العمل، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

تحتل الصادرات النفطية مكانة هامة في الميزان التجاري الجزائري، إذ تستحوذ على أكثر من 95% من التركيبة السلعية للصادرات، وأن رصيد الميزان مرهون بكمية الصادرات النفطية وبمستوى الأسعار في الأسواق الدولية، وأن هذا القطاع هو الوحيد الذي نادرا ما سجل تراجعا في أدائه، والنسبة الأهم أيضا في تغطية الواردات وفي تكوين الاحتياطات الأجنبية، بالإضافة إلى كون الجباية النفطية تمثل أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة.

كل هذا الارتباط الشديد والحساس بين عائدات النفط وإيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار هذه الأخيرة.

تعتمد الجزائر اعتمادا كبيرا على سياسة الدعم كأداة لتوفير الحماية الاجتماعية وتقاسم ثروات الموارد الطبيعية، وتعتمد في تطبيق سياستها للدعم الحكومي على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي وذلك على حساب الإنتاج، مما ينتج عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتجات المدعمة.

كانت الدوافع الرئيسية وراء تبني الحكومة لسياسة الدعم للمشتقات دوافع اجتماعية تدخل ضمن المسؤوليات التي على الدولة القيام بها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وقد ترتب على عملية الدعم للمشتقات تنازل الدولة عن موارد مهمة ونادرة– الدولار لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

عرفنا إن نظام الدعم له شكلان: الدعم الضمني من خلال بيع المشتقات النفطية بأسعار تقل عن أسعار كلفتها الاقتصادية، والشكل الأخر هو الدعم النقدي الذي يستهدف الفقراء مباشرة من خلال صناديق الرعاية الاجتماعية وغيرها من مؤسسات التكافل الاجتماعية، وهذا النظام يمثل نظام كفؤًا عندما تتوفر له مؤسسات ذات حوكمة ممتازة و إجراءات إدارية فاعلة وشفافة.

تشهد صناعة التكرير في الجزائر نهضة كبيرة، من خلال تنفيذ مشاريع جديدة، أو تطوير المنشآت القائمة، وهو ما يحتاج إلى استثمارات ضخمة و ذلك حتى تتمكن من إنتاج مشتقات نفطية تتوافق مع متطلبات المعايير البيئية العالمية.

في المقابل وبالرغم من التحديات التي تواجه الصناعة والسوق النفطية في الجزائر في الوقت الحاضر من اضطراب في أسعار النفط، التحديات البيئية، تسعى الدولة لمواكبة هذه التغيرات، وكذا توسعة اقتصادياتها بعيدا عن النفط وكذا تقنين الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية.

الفصـــــــل الثـــــالث

الموازنـــــــة العامـــــة في الجزائـــــــر

تمهيد

تعتبر الموازنة أداة للتخطيط والتنسيق والرقابة وتقييم الأداء، وهي أهم أدوات إدارة السياسة المالية للدولة وتعتبر إحدى الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الإدارات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ونظرا للأهمية الكبيرة للموازنة في كونها أداة تخطيط ورقابة تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة الموضوعة بكفاءة وفاعلية عاليتين، لذلك فإن إتباع أسلوب الموازنة لا يقتصر على نشاط دون آخر أو مؤسسة دون أخرى، فأسلوب الموازنة يطبق في المنشآت كافة، سواء أكانت منشآت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية.

كذلك فإن أسلوب الموازنة يعتبر من الأساليب الهامة الذي يمكن أن يطبق بنجاح وفاعلية في المؤسسات الفردية أو الخاصة أو العامة وفي ظل أي نظام اقتصادي سواء أكان رأسمالياً أم اشتراكيا.

ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لدراسة وتحليل الإطار النظري للموازنة العامة للدولة وواقع وتطور الموازنة العامة في الجزائر من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة**
- **المبحث الثاني: واقع وتطور الموازنة العامة في الجزائر**

المبحث الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة

تلعب الموازنة العامة دورا أساسيا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، لما يمكن أن تحدثه من آثار على الهيكل الاقتصادي لأنها تجمع بين كل من النفقات والإيرادات العامة للدولة، وبذلك فهي تعبر عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل مرحلة من مراحل تطورها. وسنتناول في هذا المبحث توضيح كل يتعلق بمفهوم الموازنة وأهميتها وخصائصها وذلك من خلال المطلب التالي.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة وأهميتها وخصائصها

تعددت مفاهيم الموازنة بتعدد الكتاب والباحثين والمؤسسات المهنية، وعلى الرغم من هذا التعدد والتباين، إلا أنها تصب في نفس السياق والمضمون، وفيما يلي سنستعرض بعض هذه المفاهيم وأهمها.

أولا: مفهوم الموازنة العامة للدولة

عُرفت بأنها "عبارة عن برنامج عمل متفق عليه، مبين فيه تقدير لإنفاق الدولة ومواردها خلال فترة زمنية مقبلة، حيث تلتزم به الدولة وتكون مسئولة عن تنفيذه"[1].

كما عُرفت الموازنة بأنها" وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة" [2].

كذلك عُرفت بأنها: " تتعلق بتطبيق البرنامج المحدد من خلال الخطة طويلة الأجل بالمنشأة، والذي يمثل الأنشطة المختلفة، مثل تطوير منتجات جديدة أو الدخول في أسواق جديدة، وتطوير إمكانيات جديدة للتوزيع. وعلى ذلك فالموازنة تترجم الخطط طويلة الأجل إلى خطط تشغيلية سنوية"[3].

كما عُرفت" بأنها خطة مفصلة للتعبير في صيغ كمية أو رقمية أو الاثنين معاً عن أنشطة معينة، ولذلك تعتبر الموازنة أداة مهمة تعطي الرؤية الواضحة لإدارة المنظمة من أجل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات[4]".

وعرفت الموازنة في القانون الأمريكي بأنها "صك تقدر فيه نفقات السنة الموالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند تقديم واقتراح الجباية المبسوطة فيها[5]".

---

[1] BIGAUT Christian," **finances publiques droit budgétaire**" marketing, paris, 1995, P08.

[2] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص: 317.

[3] Colin, Drury**, Management and Cost Accounting**,: Thomson Business Press London, 1996, P 467.

[4] سليمان سفيان، مجيد الشرع، المحاسبة الإدارية–**اتخاذ القرارات ورقابة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000،ص: 255.

[5] محمد خالد المهايني، **الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة (تجارب عربية مقارنة)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2012، ص: 12.

وعرفت أيضاً بأنها" تعبير كمي للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي توضح خطة التشغيل للمنشأة بما يحقق أهداف المنشأة المالية[1]".

وعُرفت بأنها "خطة تفصيلية تتعلق باقتناء واستخدام الموارد المالية والموارد الأخرى خلال فترة زمنية محددة، وهي عبارة عن خطة المستقبل يعبر عنها بصورة كمية أو قيمية[2]".

كذلك عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) على أنها "تعبير كمي ومالي(تكاليفي، إيرادي، استثماري، وتمويلي) عن خطط الإدارة المعتمدة لتحقيق الأهداف الموضوعة[3]".

مما سبق يستخلص الطالب بأن للموازنة العامة مفهوم محدد، على الرغم من اختلاف التعريفات التي وضعت للموازنة العامة، فهي تمثل بياناً معتمداً يتضمن تقدير لإيرادات الدولة ونفقاتها لفترة زمنية مستقبلية عادة ما تكون السنة، تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

ثانيا: خصائص الموازنة العامة

يمكن التوصل إلى أهم خصائص الموازنة العامة للدولة من خلال التعاريف التي ذكرناها سابقا وأهم هذه الخصائص تتمثل في[4]:

- **إجازة السلطة التشريعية:** ويقصد بالإجازة المصادقة من قبل السلطة التشريعية حيث تختص السلطة التشريعية باعتماد الموازنة العامة، فتوافق على تقديرات وتوقعات الحكومة للنفقات والإيرادات للسنة المقبلة، فلا يمكن لها أن تصبح وثيقة جاهزة للتنفيذ إلا بعد جوازها من قبل السلطة التشريعية، والواقع أنّ تقديرات النفقات العامة هي وحدها التي تحتاج إلى إجازة من السلطة التشريعية، حيث أنّ إجازة النفقات تمنح للسلطة التنفيذية حقا في القيام بتنفيذها، أما الموافقة على الإيرادات العامة فلا يمنح للسلطة التنفيذية أي خيار في تحصيلها من عدمه، حيث أنّها واجبة التحصيل استنادا لنصوص القوانين التي تنظمها.
- **الموازنة نظرة توقعية مستقبلية:** تعتبر الموازنة سجلا يتضمن توقعات السلطة التنفيذية لما ستنفقه أو ستحصله من مبالغ خلال مدة زمنية محددة تقدر عادة بسنة واحدة، فلا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف أو الإيرادات التي ستتحصل عليها الدولة بالضبط إلا بعد انقضاء هذه المدة الزمنية، وتعكس الموازنة بما تحتوي من نفقات وإيرادات والمبالغ المرصودة لكل منهما، برنامج عمل الحكومة في الفترة المستقبلية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] Atkinson, Anthony, Kaplan, and Young, Mark, **Management Accounting**, (New York: Prentice Hall, 2004, p 400.

[2] أحمد نور، أحمد حسين على، **مبادئ المحاسبة الإدارية**، الدار الجمعية، القاهرة، مصر، 2002، ص: 223.

[3] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الإدارية، المفاهيم الأساسية**، مطابع الشمس، عمان، الأردن، 2001، ص: 214.

[4] أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الأفاق المشرقة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 240.

- **الموازنة العامة مرتبطة بفترة زمنية محددة:** حيث أنّه لا يمكن تقدير النفقات والإيرادات العامة لفترة زمنية غير محدودة، فتحضر الموازنة العامة للدولة لمدة سنة واحدة وذلك في معظم دول العالم.
- **الموازنة العامة خطة مالية:** تنطوي موازنة الدولة على عملية مستمرة ذات طابع اقتصادي بحيث يمكن للدولة من خلالها تحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر لنا ذلك من خلال إنفاقها على مختلف المشاريع والبرامج من أجل الوصول لهذه الأهداف.

ثالثا: أهمية الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة ذات أهمية كبرى، لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية والتي من خلالها تسعى إلى تحقيق أهدافها العامة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالموازنة العامة تعتبر كواجهة تعكس النشاط الذي تمارسه الدولة، وتتجللي هذه الأهمية من حيث:

أ- أهميتها الاقتصادية

لقد أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. إن الموازنة العامة كأداة للسياسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها[1]:

- ✓ تعمل الموازنة العامة على تعميم التوازن في الاقتصاد باعتباره الوظيفة الأساسية لها بما يؤدي إلى توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني للدولة، وبحيث تتضمن السياسات التطبيقية تثبيت وتحديد مقدار النمو الذي يتناسب مع حجم العمالة، واستقرار الأسعار، والتوازن في القطاع الخارجي، والذي يمكن تعجيله من خلال النفقات الإضافية في القطاعات المرغوب فيها والمطلوبة.
- ✓ ضبط سياسة الاستقرار: تتطلب وظيفة الاستقرار تقدير دقيق ومضبوط للأثر الاقتصادي للعمليات الحكومية على الاقتصاد الكلي للدولة، ولهذا الغرض تنظم الموازنة لكي تسمح بإجراء قياس مفهوم ومعتبر للواقع عن أثرها على الاقتصاد الوطني ككل، وفي تقدير وحكم هذا التأثير على الموازنة العامة بالذات. كما أن مهمة الاستقرار تتعقد بحقيقة أن الاقتصاديات العالمية مرتبطة ببعضها بالتجارة وتدفقات رأس المال، ولذلك يجب أن تأخذ الموازنة العامة في الاعتبار المشاكل المعقدة لتناسق السياسة الدولية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية للدولة.

ب-أهميتها الاجتماعية

[1] عثمان محمد أبكر عمر، **واقع إعداد الموازنة العامة لحكومة السودان وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة (دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة المالية والاقتصاد الوطني)**، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص: 67.

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغرض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة ذات الدخل المحدود من خلال تأثيرها في إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة عن طريق فرض ضرائب تصاعدية مباشرة على ذوي الدخول المرتفعة وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض أوجه الإنفاق الذي تستفيد منه الطبقات الاجتماعية الفقيرة وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية قدر الإمكان[1].

جـ- أهميتها السياسية

يمثل المدخل السياسي للموازنة بكونها أبرز المداخل وأكثرها تعبيرا عن طبيعتها. فالموازنة العامة وثيقة سياسية تبرز فلسفة الدولة في شتى الميادين السياسية والاقتصادية وغيرها. ولذلك تعتبر مرآةً عاكسة للسياسة العامة للدولة، ومقياس لحركتها المستقبلية في الوسط الاجتماعي[2]. إن الأهمية السياسية للموازنة العامة تظهر من خلال ممارسة السلطة التشريعية لرقابتها على السلطة التنفيذية، فالموازنة العامة للدولة يتم اعتمادها من قبل البرلمان، وبالتالي مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، فهي تحتوي على مؤشرات انفاقية، وموارد مالية تبين لنا السياسة العامة للحكومة تجاه الأفراد.

د- الأهمية المحاسبية للموازنة العامة

إنّ أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة[3].

المطلب الثاني: مبادئ ودورة الموازنة العامة

تحكم الموازنة العامة عددا من المبادئ تهدف من خلالها إلى وضع نشاط السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية، وتتم عمليات الموازنة العامة في دورة مستمرة تتضمن مراحل خلال السنة المالية، لكل مرحلة منها خصائصها، وتنقسم دورة الموازنة إلى أربع مراحل بدءا بالتحضير والإعداد من قبل السلطة التنفيذية، ثم الاعتماد والإقرار من طرف السلطة التشريعية، ثم التنفيذ لتليه الرقابة عليه أخيرا.

أولا: مبادئ الموازنة العامة

---

[1] عادل فليح العلي وآخرون، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب، الموصل، العراق، 1989، ص: 277.

[2] زين العابدين ناصر، **محاضرات في علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، 1998، ص: 47.

[3] شليحي الطاهر، **الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2017، ص: 35.

يقصد بمبادئ الموازنة العامة مجموعة من الأصول والقواعد التي تحكم إعدادها، وأهم هذه المبادئ هي:

أ- مبدأ سنوية الموازنة العامة

مبدأ السنوية يعني أن الموازنة العامة للدولة تعد لمدة سنة واحدة وأن تقوم السلطة التشريعية بتفويض السلطة التنفيذية بإنفاق الاعتمادات وتحميل الإيرادات المقررة خلال سنة ميلادية[1]، وتختلف بداية السنة المالية ونهايتها باختلاف الدول، ويتضح لنا أنه من خلال مبدأ السنوية يتم تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة واحدة، فيتم إعدادها وتنفيذها خلال فترة زمنية وهي السنة، ومن مبررات اختيار السنة كأساس للموازنة العامة هي[2]:

- الاعتبارات السياسية: تسهل للسلطة التشريعية في هذه الفترة عملية الرقابة على الموازنة العامة للدولة قبل تنفيذها، فهذا المبرر السياسي يستلزم عرض مشروع الموازنة العامة سنويا على السلطة التشريعية من أجل المصادقة عليها وذلك ما يكفل تحقيق رقابة فاعلة من ممثلي الشعب على الخطة التي ستنفذها الحكومة.
- صعوبة في وضع تقديرات دقيقة للنفقات العامة والإيرادات العامة في حال زادت المدة عن السنة.
- تحضير الموازنة العامة والتصويت عليها يتطلب فترة لا تقل عن السنة.
- تمكن هذه الفترة من إجراء مقارنة بين الإيرادات والنفقات العامة بين سنة وأخرى وتحديد اتجاهاتها ومدلولاتها، ذلك ما يساعد على وضع ورسم سياسات الدولة المتبعة.

وإضافة إلى ما سبق، فهناك استثناءات أخرى على هذه القاعدة تتمثل في: الميزانية الإثنا عشرية، الإعتمادات الإضافية، الميزانية الدورية، اعتمادات الدفع.

ب-مبدأ وحدة الموازنة العامة

يقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، أي تكون للدولة موازنة واحدة، وحدة الموازنة تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته، فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة[3].

ترجع أهمية هذا المبدأ إلى أنّه يؤدي إلى عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة، حتى يمكن التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الاعتماد.

---

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص: 89-90.

[2] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر، تونس)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 102.

[3] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008، ص: 336.

ومن الاستثناءات الواردة على هذه القاعدة ما يلي[1]:

- ✓ **الموازنات غير العادية:** وهي موازنات استثنائية طارئة، حيث قد تتعرض الدولة لظروف غير عادية تضطرها إلى دفع نفقات غير عادية يتم تمويلها بموارد مالية استثنائية غير عادية، كحالة الحروب والأزمات والكوارث.
- ✓ **الموازنات الملحقة:** وهي موازنات تختص ببعض الإدارات ذات الاستقلال المالي.
- ✓ **الحسابات الخاصة على الخزينة:** هي حسابات يسجل فيها الأموال التي تدخل الخزينة العمومية ولكنها لا تعتبر إيرادات.

جـ- مبدأ شمولية الموازنة العامة

يهدف هذا المبدأ إلى تسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الموازنة دون إجراء أية مقاصة بينها، معنى ذلك أن يتم تسجيل كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون إجراء أية مقاصة بين نفقات وإيرادات أحد المرافق لإظهار صافي القيمة[2]. وبعبارة أخرى فإنّ فإن أرقام الموازنة تغطى جميع أوجه النشاط فيها باعتبارها خطة شاملة لفترة مستقبلية، تهتم بالجزء والكل في آن واحد، وبذلك تتضمن الموازنة تقديرات لكل من الإيرادات والنفقات في كل قسم أو مركز مسؤولية بالوحدة الاقتصادية.

ولتحقيق أهداف هذا المبدأ وإتاحة الظروف المهيأة لفاعليته يقتضي الأمر من الحكومة مراعاة قاعدتين فرعيتين في إعداد وتحضير موازنة الدولة قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص النفقات.

فالأولى تقضي بعدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة أي تحصيل كافة الإيرادات لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق دون أدنى تخصيص.

أما قاعدة تخصيص الإعتمادات فيقصد بها أن اعتماد البرلمان للنفقات العامة لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من وجوه الإنفاق العام.

د- مبدأ توازن الموازنة

توازن الموازنة له مفهومان، مفهوم تقليدي والآخر حديث، وذلك على النحو التالي:

- ✓ المفهوم التقليدي لتوازن الموازنة: يعني تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها دون زيادة أو نقصان وبالتالي هناك نظرة حسابية بحتة[3]، وهذا المفهوم كان يطبق على موازنة الدولة نفس المبادئ التي تطبق على موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة وذلك خشية حدوث عجز الذي كان يعتبر في المفهوم التقليدي بمثابة خطر رئيسي.

---

[1] علي زغدود، **مرجع سبق ذكره**، ص: 92.

[2] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص: 226-227.

[3] لعمرية لعجال، **دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص: 03.

- ✓ المفهوم الحديث لتوازن الموازنة[1]: أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تعد تنظر إلى العجز في الموازنة على أنه خطر وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية، وإنما تم استبدال فكرة التوازن المحاسبي بفكرة أوسع هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى ولو حدث عجز مؤقت في الموازنة. هذا الاستبدال هو ما يطلق عليه بنظرية العجز المنظم.

ثانيا: دورة الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة للدولة بعدة مراحل، ابتداء من مرحلة الإعداد والتحضير، حتى مراحل الاعتماد والتنفيذ والرقابة، ثم تبدأ دورة جديدة لسنة قادمة، ويطلق على هذه العملية دورة الموازنة العامة للدولة.

أ- مرحلة الإعداد والتحضير

يقصد بإعداد الموازنة العامة وضع بيان تقديرات الإيرادات والنفقات العامة للفترة المقبلة بصورة مفصلة. ويعتبر إعداد الموازنة العامة من مسؤوليات السلطة التنفيذية، فهي التي تقوم من خلال الإدارات الحكومية بإعداد التقديرات الخاصة بالموازنة، حيث تتولى إدارة الميزانية بوزارة المالية جمع كافة التقديرات بعد أن تتصل بالوزارات المختلفة وطلب ما يحتاجون إليه من بيانات ومستندات، ويكون مشروع الميزانية الذي يرسل إلى اللجنة المالية بالوزارة، وتعد هذه اللجنة مشروع الميزانية، ويتم عرضه بعد ذلك على السلطة التشريعية في الموعد المحدد قانونا[2].

إن أول ما يثار عند عملية إعداد الموازنة هو شكل تقدير النفقات والإيرادات الواردة بالموازنة، ولهذا سنتعرض فيما يلي لأساليب تقدير النفقات و الإيرادات العامة[3]:

1- تقدير النفقات: لا يوجد هناك قواعد خاصة لتقدير النفقات، فهي تقدر من قبل الموظفين المختصين في الهيئات المختلفة تبعا للحاجات المنتظرة مع مراعاة الدقة بمعنى أن يكون هذا التقدير واقعي وبعيد عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه في أرض الواقع ويطلق على المبالغ المقترحة للنفقات "اعتمادات" ولا يجوز للسلطة التنفيذية أن تتجاوزها أثناء التنفيذ الفعلي، وإن دعت الضرورة لتجاوز هذه الاعتمادات عليها الحصول على موافقة مسبقة من السلطة التشريعية.

ويمكن الاسترشاد بأرقام النفقات العامة الواردة بالموازنات السابقة مع مراعاة ألا تكون منطوية على إسراف أو متضمنة لبعض النفقات العارضة أو الاستثنائية، كما ينبغي على معدي الموازنة أن يأخذوا في اعتبارهم نتائج الدراسات والأبحاث المتعلقة بالأحوال الاقتصادية المحلية والدولية السائدة، والتغيرات المتوقع حدوثها خلال السنة المالية القادمة، لذلك فإن تقديرات النفقات التي تتولى الوزارات والهيئات العامة إعدادها تتم مراجعتها في وزارة المالية، التي تراعي وجود معدلات للإنفاق وتستشهد بالإنفاق الفعلي

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2008، ص: 286.

[2] محمود حسين الوادي، **تنظيم الإدارة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 30.

[3] بشر يلس شاوش، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقلتها في القانون الجزائري)**، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، 2013، ص: 70.

في السنتين الأخيرتين، كما أن هناك مراجعة أخرى لتقديرات النفقات تتم في اللجنة الفنية المختصة في السلطة التشريعية.

2- تقدير الإيرادات: إن تقدير الإيرادات يثير صعوبات فنية ناشئة عن ارتباط حصيلة الضرائب بالنشاط الاقتصادي خلال السنة القادمة، ولهذا يجب دراسة هذا النشاط بمختلف توقعاته، وكلما كانت هذه الدراسة دقيقة كان تقدير الإيرادات أقرب ما يكون إلى الواقع.إن تقدير الإيرادات بدقة يقتضي الإلمام بكافة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في حجم الدخل الوطني، ومن ثم حصيلة الضرائب المحصلة لحساب الدولة وهناك أربعة أساليب لتقدير الإيرادات العامة هي[1]:

- **طريقة التقدير المباشر:** تهدف هذه الطريقة بصفة أساسية إلى التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدة وتقدير حصيلته على هذه الدراسة المباشرة.

وفي هذه الطريقة تترك الحرية لمحضري الميزانية في تقدير الإيرادات المنتظر تحصيلها على أساس إجراء تحليل مباشر لواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال العام المقبل.

- **طريقة السنة قبل الأخيرة:** بمقتضى هذه الطريقة يتم تقدير الإيرادات العامة للموازنة الجديدة على أساس إيرادات السنة قبل الأخيرة، فمثلا إذا أردنا تقدير إيرادات موازنة السنة (ن) ستعتمد على إيرادات السنة الأخيرة التي عرفت نتائجها، دون إجراء أي تغيير إلا في الحالات الاستثنائية (فرض ضريبة جديدة مثلا).
- **طريقة الزيادة أو النقص النسبي:** تقضي هذه الطريقة بأن يدون في مشروع الميزانية الجديدة أرقام الإيرادات وفق آخر سنة مالية منقضية بعد زيادتها بمعدل محدد إذا كان من المتوقع ازدياد النشاط الاقتصادي أو بعد تخفيضها بمعدل محدّد إذا كان هبوط النشاط الاقتصادي هو الأمر الأكثر توقعا.
- **طريقة التقدير الوسطي:** حسب هذه الطريقة يتم تقدير الإيرادات للميزانية الجديدة على أساس متوسط الإيرادات المتحققة فعلا خلال فترة سابقة (ثلاث سنوات عادة).

ب- مرحلة الاعتماد

يقصد باعتماد الموازنة العامة إجازتها والموافقة عليها من طرف السلطة المختصة، أي إعطاء الإذن بتنفيذ مشروع الموازنة الذي سبق إعداده، فاعتماد الموازنة لا بدّ منه حتى تأخذ التقديرات الحكومية صفة الموازنة العامة، وتنفرد السلطة التشريعية بمرحلة الاعتماد باعتبارها جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها، بالإضافة إلى كونها ممثلة الشعب بوصفه مصدر كل السلطات في النظم الديمقراطية. يعتبر حق السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة من الحقوق الرئيسية التي اكتسبتها السلطة التشريعية عبر التطور التاريخي، وعليه فإن اعتماد السلطة التشريعية للموازنة

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الميسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص: 193.

لابد أن يسبق التنفيذ، بمعنى أن السلطة التنفيذية لا تستطيع البدء في تنفيذ الموازنة إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية[1].

بعد أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد مشروع الموازنة تقوم بعرضه على السلطة التشريعية حيث يقوم وزير المالية بإلقائه على البرلمان لأنه يمثل الشعب الذي يتحمل الأعباء المالية اللازمة لتغطية الإنفاق العام.

ونظرا لما أصبحت تتسم به الموازنة العامة من تعقيد وصعوبة يجعلان إحاطة سلطة الاعتماد بها وفهم مختلف جوانبها أمرا صعبا، لذا فإنّه يلجأ عادة إلى تكوين لجان متخصصة من الأعضاء ذوي الخبرة، تكون مهمتهم دراسة مشروع الموازنة حتى يتسنى للسلطة التشريعية المشاركة في دراسة الموازنة بصورة فعالة[2]. وبعد المناقشة والتداول يكون واحد من النتائج الثلاث:

- ✓ اعتماد مشروع الموازنة وبعدها يطلق عليه قانون المالية.
- ✓ رفض مشروع الموازنة وهذا الإجراء في المجتمعات الديمقراطية يؤدي إلى تغيير سياسي مثل استقالة الحكومة أوحل البرلمان.
- ✓ اعتماد مشروع الموازنة بعد إدخال بعض التعديلات عليه فإن هذه المرحلة تنتهي بصدور قانون المالية.

جـ- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، وتقوم به من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، حيث يتم في هذه المرحلة جباية الإيرادات وصرف النفقات حسب الاعتماد المخصص لكل دائرة[3]، ويتم الإنفاق من خلال الوحدات الإدارية وفقا لما هو مخول لها قانون، ويمكن توضيح عملية التنفيذ وبشكل مختصر من خلال المراحل التالية[4]:

1- عمليات صرف النفقات: تهيمن وزارة المالية على عمليات الصرف في جميع الأجهزة والمصالح الحكومية التابعة لها عن طريق من ينوب عنها، وتمر عملية الصرف بأربعة مراحل متتالية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ➢ **الارتباط بالنفقة:** ويحصل هذا الارتباط عندما تتخذ السلطة التنفيذية قرار ينتج عنه دين في ذمة الدولة يجب سداده.
- ➢ **تحديد النفقة:** وهو قرار تصدره الجهة المختصة (السلطة التنفيذية) بتقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتمادات المقرر في الميزانية.

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 102.

[2] يوسف بطريق، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص: 237.

[3] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 382.

[4] عادل فليح العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 509.

- **الإذن بالصرف:** وهو الأمر الموجه إلى أمين الصندوق في الدوائر المعنية يدفع مبلغ من المال لشخص ما (الدائن) علما أن هذا الأمر يصدر من جهة رسمية مفوضة لذلك.
- **صرف النفقة:** أي صرف قيمة النفقة المحددة سابقا للشخص صاحب العلاقة، وقد تكون عملية الصرف (الدفع) نقدا أوشيكا مهما كان نوعه.

2-عمليات تحصيل الإيرادات العامة: تقوم الجهات الحكومية المختلفة وذات صاحبة الاختصاص بتحصيل ما ورد في الموازنة (بنود الإيرادات العامة)، وهذا طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ولا يجوز لأي جهة كانت أن تتجاوز صلاحياتها المخولة لها قانونيا والقاعدة هي (عدم تخصيص الإيرادات العامة) وهي تعني أن تختلط جميع الإيرادات التي تحصلها الخزانة لحساب الدولة في مجموعة واحدة بحيث تمول كافة النفقات العامة للدولة دون تمييز بين إيراد وآخر حسب مصدره[1].

كثيرا ما يوجد اختلاف بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات المحصلة فعلا، فإذا كانت الإيرادات المحصلة فعلا أكبر من ما هو متوقع أي أن هناك فائض في الخزانة العامة في هذه الحالة يتم تحويل الزيادة (الفائض) إلى المال الاحتياطي. أما إذا كانت الإيرادات المتوقعة أكثر من الإيرادات المحصلة فعلا أي تصبح النفقات أكبر من الإيرادات المحصلة فعلا أي تصبح النفقات أكبر من الإيرادات وبالتالي ظهور عجز في الموازنة (الخزانة العامة)، وعلى الدولة أن تغطي هذا العجز وذلك عن طريق[2]:

- ✓ فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة.
- ✓ الإصدار النقدي الجديد.
- ✓ اللجوء إلى الاقتراض.

أما إذا تبين خلال عملية تنفيذ الموازنة أن الاعتماد المخصص لغرض ما غير كافي سواء كان ذلك نتيجة خطأ في التقدير أو نتيجة ظروف طارئة فعندئذ تلجأ الحكومة إلى السلطة التشريعية للموافقة على فتح اعتمادات إضافية والتي تشمل:

- **الاعتمادات التكميلية:** وهي التي تقرر لتكملة إعتمادات واردة في الموازنة ولكن يتضح أثناء التنفيذ عدم كفايتها.
- **الاعتمادات غير العادية:** وهي الاعتمادات التي تقرر لمواجهة نفقات جديدة لم تكن واردة أصلا في الموازنة غير أنها تكون ضرورية ومهمة بسبب حدوث ظروف كانت غير متوقعة أثناء إعداد الموازنة.

د- مرحلة الرقابة على الموازنة

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي تمر بها الموازنة العامة للدولة، والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الميزانية قد تم على الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأجازتها السلطة

[1] غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار السيارة، عمان، الأردن، 1998، ص: 258.

[2] SEMEDO GERVASIO, "**Economie des finances publiques**" edition marketing SA Paris, 2001, P128.

التشريعية. وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة صورا مختلفة، وهي الرقابة الإدارية والرقابة التشريعية والرقابة المستقلة.

أ- **الرقابة الإدارية:** وتقوم بها المستويات الإدارية المختلفة وفق التسلسل العام، كما يمارسها الموظفون الماليون التابعون لوزارة المالية من أجل التأكد من سلامة التصرفات المالية بجانبيها الإداري والانفاقي بالنسبة لجميع الوزارات والهيئات الحكومية ومطابقتها للقوانين والتعليمات المالية، والرقابة الإدارية تنقسم إلى نوعين وهما[1]:

1- الرقابة السابقة على الصرف

يقصد بها كل عملية رقابة تتم قبل تنفيذ الموازنة العامة وهي رقابة وقائية تقي وقوع الخطأ، وتقع على عاتق المراقب المالي للدولة و المحاسب العمومي. ويقوم بهذه الرقابة الرؤساء وموظفو وزارة المالية على جميع وزارات وهيئات الدولة، فأساس الرقابة السابقة هو عدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان متطابقا للقواعد المالية وللاعتمادات المالية الواردة في الموازنة، فلقد نص قانون الموازنة العامة على وجوب امتناع المراقبين الماليين عن التأشير على كل أمر صرف مبلغ إذا لم يكن هناك اعتماد أصلا أو إذا طلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذه النفقة أو إذا طلب تنفيذ صرف نفقة تجاوزت الإعتمادات المخصصة في باب من أبواب الموازنة.

2-الرقابة اللاحقة على الصرف

يقصد بها الرقابة الإدارية اللاحقة على الحسابات وتتلخص في إعداد حسابات شهرية وربع سنوية وسنوية، ويقوم بها المسؤولون الإداريون كتدقيق لاحق للصرف، وذلك بعد إتمام عملية الإنفاق وتكون دائما بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وتشمل هذه الرقابة الرقابة على الحسابات والرقابة على الخزينة.

ب- الرقابة التشريعية: تتمثل هذه الرقابة في حق السلطة التشريعية (البرلمان) في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية للحكومة وتتمثل تلك الرقابة، التي يطلق عليها كذلك الرقابة السياسية في مطالبة المجالس النيابية للحكومة بتقديم الإيضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة، سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجواب[2].

جـ- الرقابة المستقلة: تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية وتتولى هذه الرقابة هيئة فنية مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية، وتنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن عمليات النفقات والإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به إجازة السلطة التشريعية وطبقا للقواعد المالية المقررة في الدولة وذلك عن طريق مراجعة حسابات الحكومة ومستندات التحصيل والصرف ومحاولة كشف ما تتضمنه من مخالفات ووضع تقرير شامل عن ذلك.

---

[1] لحسن دردوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 108-109.

[2] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 88-89.

والهيئة التي تقوم بالرقابة الخاصة (المستقلة) تختلف من دولة إلى أخرى، ففي فرنسا مثلا تتولى هذه الرقابة هيئة قضائية مستقلة(محكمة الحسابات) وفي الجزائر المجلس الأعلى للمحاسبة.

المطلب الثالث: هيكل الموازنة العامة للدولة

تظهر الموازنة العامة جميع العمليات التي تقوم بها الدولة ويتم تنفيذ هذه الموازنة من خلال استخدام الأدوات المالية والتي تشمل النفقات والإيرادات العامة التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي الداخلي للدولة، حيث يمثل الإنفاق العام يولد أثرا مهما على الطلب الكلي والأنشطة التنموية في البلد، حيث أّن إجراء تغيير مناسب في حجم وتركيبة الإنفاق الحكومي ينتج عنه أثرا مباشرا على مستوى النشاط الاقتصادي، كما تؤثر الإيرادات العامة على مختلف المتغيرات الاقتصادية

أولا: النفقات العامة

تبرز أهمية النفقات العامة في كونها أداة ووسيلة تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام، ولهذا أصبحت النفقات العامة تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول.

أ- مفهوم النفقات العامة

"النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة[1]". وهناك تعريف آخر للنفقة العامة بأنها" مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام"[2].

يمكن أن نستنتج من المفاهيم السابقة أن للنفقة العامة ثلاثة أركان أساسية وهي:

- **النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي:** حيث تكون صيغة الإنفاق على شكل نقدي، وذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب سهولة تداولها، حيث تقوم الدولة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامة، وللحصول أيضا على ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية[3].
- **النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام:** الشرط الأساسي لكي تعتبر النفقة نفقة عامة هو أن تكون صادرة من شخص معنوي عام يمتلك الصفة الآمرة[4].
- **النفقة العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة:** حيث يكون الهدف من النفقة هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة[5].

ب- تقسيمات النفقات العامة

---

[1] محمد الصغير بعلي، يسري محمد أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 23.

[2] حسن مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 11.

[3] عادل فليح، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار ومكتبة الحامد، الأردن، 2003، ص: 50.

[4] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص: 41.

[5] مصطفى الفار، **مرجع سبق ذكره**، ص :51.

تنوعت النفقات العامة مع تطور وتعاظم دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، وظهرت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفقا لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالم.

1-التقسيم الدوري للنفقات العامة

وتنقسم إلى نوعين وهما:

- **النفقات العادية:** هي تلك التي تتميز بالدورية والتكرار أي بشكل منتظم وسنويا، وتكرارها لا يعني ثبات قيمتها بل يعني تكرار نوعها في كل موازنة وفي كل سنة، وتشمل هذه النفقات بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وكل النفقات اللازمة لتسيير الإدارة العامة، وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية[1].
- **النفقات الغير عادية:** هي النفقات التي لا تتصف بالدورية والانتظام ولا تتجدد كل سنة بل تحدث في فترات متباعدة، وكمثال على ذلك النفقات الحربية ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية كمخلفات الزلازل والفيضانات[2].

2- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تنقسم النفقات العامة حسب الوظائف التي تؤديها الدولة إلى[3]:

- **النفقات الإدارية:** وهي تلك النفقات التي تكون موجهة ومخصصة لتسيير المرافق العامة والدفاع والأمن والعدالة...الخ.
- **النفقات الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية، مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية.
- **النفقات الاجتماعية:** وهي تلك النفقات الموجهة لأفراد المجتمع ذوي الدخل المتدني، وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المتنوعة كنفقات التعليم والرعاية الصحية وإعانات البطالة.

3- التقسيم وفقا لنطاق سريانها

- **نفقات عامة وطنية (مركزية):** وهي النفقات التي نجدها مدرجة في موازنة الدولة وتكون موجهة لخدمة المرافق العامة والتي ينتفع بها جميع أفراد المجتمع[4].

---

[1] محمد خصاونة، **المالية العامة (النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص: 175.

[2] عزري حميد، خوني رابح، **قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص: 186.

[3] محمد طاقة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

[4] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 71.

- **نفقات عامة محلية (إقليمية):** النفقات المحلية تكون من اختصاص الجماعات المحلية مثل البلدية والولاية، فهي نفقات موجهة إلى منطقة معينة، وتقوم الإدارات العمومية بالإشراف على هذه النفقات، وتكون واردة في موازناتها، مثل نفقات إيصال الكهرباء ونفقات المواصلات وتوزيع الماء..الخ.

4- تقسيم النفقات حسب طبيعتها

استنادا إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات وهما:

- **النفقات الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تؤدي لزيادة في الإنتاج الوطني، وهي تتم بمقابل أي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، ومن الأمثلة على النفقات العامة الحقيقية، مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية والدفاعية أو للقيام بالمشروعات الإنتاجية بما تتطلبه من معدات وتجهيزات مادية[1].
- **النفقات التحويلية:** ويقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات و رؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل الوطني عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل. حيث هدف الدولة من هذا الإنفاق هو إعادة توزيع الدخل و لو بصورة جزئية لمصلحة فئة معينة[2].

و تستمد النفقات التحويلية أهميتها الأولى من تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني، و يمكن تقسيم هذه النفقات من حيث أغراضها إلى ثلاثة أنواع:

- ✓ **النفقات التحويلية الاجتماعية:** هي النفقات الحكومية التي تتم دون مقابل ويكون الهدف منها تحقيق ما يسمي بالبعد الاجتماعي من الإنفاق العام، وهي تشمل الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد وهو توفير قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طرق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي تحتاج مثل هذه المساعدات، كإعانات البطالة، وإعانات المسنين والمعوقين...، وغيرها[3]. كما تشمل الإعانات الاجتماعية تلك الإعانات المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان، وتعد نفقات التعليم والصحة من أهم النفقات الاجتماعية.
- ✓ **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، وتتمثل في الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات بغرض رفع أرباحها، أو بغرض تخفيض أثمان منتجاتها، أو بهدف حماية الصناعة الوطنية، أو تشجيع التجارة الخارجية[4].

---

[1] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص: 213.

[2] رفعت المحجوب، **المالية العامة**، مكتبة النهضة، مصر، 1992، ص: 92.

[3] بن موسى أم كلثوم، **إشكالية عقلانية النفقات العمومية**، (تطور النفقات العمومية 1980-2019)، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص: 55.

[4] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2005، ص: 83.

- ✓ **النفقات التحويلية المالية:** وأهم صورها فوائد الدين العام واستهلاكه، وقد تزايدت أهمية هذه النفقات مع تعاظم الدين العام.

جـ- ظاهرة تزايد النفقات العامة

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة من أحد أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث، فهي مرتبطة بكل القطاعات الاقتصادية، وذلك نتيجة تطور دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأول من أشار إليها هو العالم الألماني" فاجنر wagner " حيث قام بتحليلها وتفسيرها بعد أن درس حجم النفقات العامة للعديد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، واستخلص بأن للنمو الاقتصادي دور كبير في زيادة النفقات العامة، فكلما حققت الدولة معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي أدى ذلك إلى اتساع نشاط الدولة المالي ومنه زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني.

وفيما يلي نتناول أسباب تزايد النفقات العامة والمتمثلة في:

1-الأسباب الظاهرية

المقصود بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي الزيادة في المبالغ المرصودة له وزيادة الاعتمادات المالية المفتوحة دون أن يرافقها زيادة في حجم السلع أو الخدمات المقدمة للأفراد، وبالتالي فهي زيادة رقمية لا ينتج عنها تحسن في الإشباع ورفع في مستوى المنفعة العامة[1]، وأهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة ما يلي:

- ➢ **انخفاض قيمة النقود**

هو تراجع ما يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات بنفس المقدار من النقود من فترة معينة إلى فترة أخرى، ومنه نلاحظ أن انخفاض القوة الشرائية للنقود هو نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات الذي يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات النقدية التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها حتى ولو اقتصرت على تأمين نفس الكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها سابقا، وهنا يتبين لنا أن الزيادة ليست زيادة حقيقية بل زيادة ظاهرية سببها هو انخفاض وتدهور القيمة الحقيقة للنقود[2].

- ➢ **تغيير القواعد الفنية المتتبعة في إعداد حسابات الموازنة**

من المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الموازنة العامة للدولة، الأخذ بفكرة الموازنة الصافية أو الإجمالية. وتقوم فكرة الموازنة الصافية على عملية المقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وتسجل صافي الإيرادات، ومن ثم فإنه لا يظهر في موازنة الدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات[3]. أما فكرة

---

[1] ANAS BENSSALAH ZERMRANI, "**les finances publique au maroc**", politique financière et droit budgétaire, l'Harmattan, Paris, 1998,P17.

[2] زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الفتح للنشر، القاهرة، 2003، ص: 65.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 87.

الموازنة الإجمالية فإنها لا تقوم على مبدأ تخصيص الإيرادات ومن ثم تظهر في الموازنة العامة النفقات كافة التي تنفذها المرافق والمؤسسات العامة. لذلك يؤدي الأخذ بمبدأ الموازنة الإجمالية في سنة مالية معينة إلى وجود قدر من الزيادة الظاهرية في مستوى الإنفاق العام بالمقارنة مع السنة السابقة لها.

- **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها**

إن اتساع مساحة إقليم الدولة (كقيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها)، أو ارتفاع عدد سكانها، يؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة وهذا ما ينعكس على حجم الإنفاق العام بالزيادة، لكنها زيادة ظاهرية بالنظر لعدم حدوث تحسّن في النفع العام[1].

2- الأسباب الحقيقية

وهي زيادة في المنفعة العامة المترتبة على زيادة النفقات العامة، وغالبا ما يرتبط هذا النمو بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد بغية الرفع من متوسط نصيبهم في الخدمات العامة[2]. ويمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية للارتفاع الحقيقي في الإنفاق العام كالتالي:

- **الأسباب الاقتصادية**

تتمثل الأسباب الاقتصادية بشكل عام في:

- نمو الدخل الوطني، حيث يؤدي هذه النمو إلى ارتفاع العوائد أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، وذلك من خلال الضرائب والرسوم الأمر الذي يشجع الدولة على استغلالها في زيادة الإنفاق على مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي. فمثلا عند حدوث حالة الانكماش في الاقتصاد فإن على الدولة زيادة إنفاقها العام من أجل زيادة الطلب الفعال. وكذلك بناء المشروعات العامة حيث يكون التوسع في بناء هذه المشروعات إما على شكل إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية من أجل تشجيعها على المنافسة، وتصدير منتجاتها للأسواق العالمية، أو على شكل إعانات للإنتاج من أجل إعطاء الفرصة للمشروعات الوطنية للصمود أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الداخلية، كل ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام[3].

- **الأسباب الاجتماعية**

ساهم تركز السكان في العصر الحديث في المدن وتبدل النمط الاستهلاكي للأفراد إلى ازدياد النفقات العامة على الخدمات التعليمية، والصحية، والثقافية والنقل والمواصلات. وذلك لأن متوسط حصة الفرد من الحاجات العامة في المدينة أكبر مما هو عليه في الريف، كما أدى هذا الأمر في نفس الوقت إلى

---

[1] سوزي عدلي نشاد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 62.

[2] محسن ابراهيم أحمد، **تحليل وتطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)**، المجلة العلمية لجامعة جيهان،المجلد 3، العدد 2، 2019، ص: 122.

[3] مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 67.

ازدياد النفقات العامة في المجالات التقليدية للحكومة كالمحافظة على الأمن وحفظ. كذلك أصبح الأفراد يطالبون بالعدالة الاجتماعية وتأمينهم من الفقر والبطالة والمرض والشيخوخة وبإعادة توزيع الدخل والثروة، مما فرض على الدولة الرضوخ لهذه المطالب من خلال تقديم مزيد من الإعانات والإنفاق[1].

- **الأسباب السياسية**

هناك أسباب سياسية داخلية وأسباب سياسية خارجية، حيث تعود الأسباب السياسية الداخلية إلى تطور الفكر السياسي في كثير من الدول، مما ترتب عليه انتشار المبادئ الديمقراطية والتي ساهمت في تغيير نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة باعتبارها حقا من حقوقهم، وواجبا من واجبات الحكومة. وهذا ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة. كما أن انتشار الأحزاب السياسية وتنافسها على السلطة دفع تلك الأحزاب إلى التوسع في تقديم الخدمات العامة من خلال المؤسسات التي يديرونها وذلك سعياً منها لكسب رضا منتخبيهم والوفاء لهم من أجل المحافظة على المكاسب السياسية مما يترتب عليه ارتفاع حجم النفقات العامة.

وتكمن الأسباب السياسية الخارجية في تنامي واتساع وتعدد أبعاد العلاقات الدولية، فقد ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول، مما أدى إلى زيادة عدد البعثات الدبلوماسية سواء في دول أو هيئات ومنظمات دولية، بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية، بالإضافة إلى استخدام المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية. كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة[2].

- **الأسباب الإدارية**

لقد فرض تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة لاستحداث العديد من الوزارات والإدارات من أجل تقديم الخدمات العامة والإشراف على حسن سير المشروعات العامة المختلفة. وبالتالي زيادة عدد الموظفين والعاملين فيها وارتفاع تكاليف إدارتها وهذا التوسع في الهيكل الإداري للدولة يؤدي إلى ازدياد النفقات العامة سواء كان في شكل أجور ورواتب، أو ثمنا لمشتريات الدولة[3]. كما يساهم سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين في زيادة النفقات الإدارية وهي ظاهرة ملموسة في الكثير من الدول النامية.

- **الأسباب المالية**

---

[1] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 65.

[2] محمود بيداري، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص: 70.

[3] عبدالله ياسين عثمان، **تحليل الأسباب المؤدية إلى تزايد النفقات العامة في إقليم كردستان العراق للمدة (2004-2015)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 14، 2015، ص: 143.

في السابق لم تكن الدولة تلجأ إلى القرض العام إلا في الظروف الاستثنائية والطارئة، ولكن في الوقت الحاضر أصبحت تقترض بشكل أوسع نطاقاً، وقد سهل تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض على الدول سهولة الحصول عليها داخليا أو خارجيا والذي يسمح للدولة بتمويل خطط ومشاريع تنموية لصالح الاقتصاد المحلي. وبالتالي تؤدي سهولة الاقتراض العام إلى الزيادة في حجم النفقات العامة سواء عند صرف أصل القرض أو عند تسديده ودفع الفوائد المترتبة عنه [1].

- **الأسباب العسكرية**

وتعد من أهم الأسباب المؤدية إلى التزايد الكبير في النفقات العامة، ومن أهم أسباب تزايد الإنفاق العسكري هو انتشار استعمال الأسلحة الحديثة فهي ذات تكاليف مرتفعة، إضافة إلى ذلك انتشار سياسة التحالفات العسكرية والتي تسيطر عليها الدول الكبرى فتتولى تزويد بعض الدول الأخرى المتحالفة معها بمعونات عسكرية وقروض[2].

ثانيا: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في وضع سياستها المالية، وذلك للعلاقة الوطيدة التي تربط بين الإنفاق العام من جهة والإيرادات العامة، لتحقيق مختلف أهدافها المرجوة.

أ- مفهوم الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي تلك المصادر التي تتحصل منها الدولة على الأموال اللازمة لتسديد نفقاتها، فهي عبارة عن كل الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد للخزينة العمومية للدولة[3].

وتعرف أيضا بأنها "مجموع المبالغ المالية لتي تحصل عليها الدولة، سواء بصفة سيادية أو من خلال أنشطتها الاقتصادية، أو أملاكها الخاصة، أو عن طريق القروض، أو عن طريق الإصدار النقدي"[4].

ب- تقسيمات الإيرادات العامة

لقد أدى ازدياد نفقات الدولة وتطور دورها الاقتصادي والاجتماعي، إلى تطوير وتنويع مصادر الإيرادات العامة وإلى تعدد أنواعها وأغراضها، ويعرض الفكر المالي العديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العامة، فتقسم حسب دوريتها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، أو تقسم حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة، وتقسم حسب سلطة الدولة في الحصول عليها إلى إيرادات سيادية

---

[1] إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015، ص: 68.

[2] فوزي فرحات،" **المالية العامة والاقتصاد المالي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، لبنان، ص: 306.

[3] عناية غازي، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار البيارق، الأردن، 1998، ص: 48.

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 133.

وإيرادات اقتصادية. وفي هذا العنصر سوف نستعرض أهم التقسيمات التي تناولت الإيرادات العامة على النحو الآتي:

1- الإيرادات الاقتصادية

وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة وهي نوعان:

- **إيرادات أملاك الدولة (الدومين العام):**

ويقصد بالدومين كل أملاك الدولة العقارية والمنقولة التجارية أو الصناعية التي تمتلكها الدولة، حيث تدر إيرادا ماليا يحول للخزينة العمومية، وقد تمتلك الدولة هذه الأملاك ملكية خاصة أو ملكية عامة، لذلك تنقسم إيرادات الدولة من ممتلكاتها إلى قسمين رئيسيين وهما الإيرادات من الدومين العام والإيرادات من الدومين الخاص[1].

ويقصد **بالدومين العام** الأموال التي تملكها الدولة، والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام، مثل الموانئ والحدائق العامة والطرق... الخ، وهي مجانية الانتفاع، ولكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع بهذه الممتلكات، والهدف الرئيسي من فرض رسوم على الانتفاع هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات، وليس الهدف منه الحصول على إيراد. ومنه يمكن القول أن الدومين العام ليس مصدرا رئيسيا من مصادر الإيرادات العامة للدولة.

أما **الدومين الخاص** فيشمل كافة أملاك الدولة والهيئات العامة ذات الطبيعة الاقتصادية وتخضع للقانون الخاص، وتعتمد عليه الدولة كمصدر من المصادر المهمة التي تدر عليها أموالا مهمة تغطي لها نفقاتها العامة وينقسم الدومين الخاص إلى[2]:

- ✓ **الدومين العقاري:** ويتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر التي تمتلكها الدولة وتقوم بتأجيرها للأفراد.
- ✓ **الدومين التجاري والصناعي:** ويضم هذا الدومين مختلف المشروعات والشركات العامة للدولة ذات الطابع التجاري أو الصناعي، وتدر هذه المشاريع إيرادات هامة للدولة.
- ✓ **الدومين المالي:** ويقصد به محفظة الدولة من الأدوات المالية كالأسهم والسندات المملوكة للحكومة، ويكون الإيراد هنا عبارة عن الأرباح التي يجنيها من الأسهم والفوائد التي تحصل عليها من خلال السندات.

- **الثمن العام:**

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مجيد عبد اللطيف الخشابي،" **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 85.

[2] كردودي صبرينة،" **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر،2007، ص :81.

يمثل المقابل الذي تحصل عليه الدولة نتيجة قيامها بنشاط صناعي أو تجاري، حيث يعتبر مصدر من مصادر إيرادات الدولة التي تتمثل في مقدار الأرباح التي تحققها من ممارسة بيع السلع أو الخدمات تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، سواء في ظل قوانين المنافسة الكاملة أو في ظل الاحتكار الذي تمارسه الدولة بالنسبة لبعض أنواع السلع قصد الاستقلال في تحديد ثمنها بما يمكنها من الحصول على أكبر قدر من الإيرادات للخزينة العمومية[1].

2- الإيرادات السيادية

تعني الإيرادات السيادية الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد، وتعتمد في ذلك على عنصر الإجبار لمالها من سلطة على الأفراد وحق السيادة، وهذه الإيرادات هي الضرائب والرسوم والغرامات والإتاوات.

- **الضرائب:**

تعتبر الضرائب من أهم الموارد التي تعتمد عليها معظم الدول في تمويل نفقاتها، فهي تبين لنا عن مدى العلاقة السيادية التي تربط بين الدولة والأفراد الخاضعين لدفع الضريبة. وللضريبة عدة تعاريف من بينها أنها "مبلغ مالي يدفعه الأفراد بشكل جبري إلى الدولة أو أحد فروعها، وبشكل نهائي وذلك للمساهمة في التكاليف العامة ودون مقابل يعود على دافع الضريبة"[2].

وتُعرف بأنهاّ "استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية، وبلا مقابل مباشر بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة"[3].

من التعريف السابق يمكن أن نستنتج عدة خصائص للضريبة تتمثل في:

- ✓ الضريبة مبلغ نقدي
- ✓ عدم وجود مقابل
- ✓ عمومية الضريبة
- ✓ إجبارية
- ✓ تدفع بصفة نهائية

- **الرسوم:**

يعرف الرسم على أنه " مبلغ نقدي يلزم الفرد دفعه جبرا إلى الدولة مقابل حصوله على خدمة خاصة من نشاط إحدى إدارات أو مرافق الدولة بحيث يحقق له نفعا خاصا على أن يقترن هذا النفع الخاص

[1] أحمد الجبير، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.

[2] مصطفى الفار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 28.

[3] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **مرجع سبق ذكره، ص**: 146.

بالنفع العام الذي يعود على المجتمع ككل من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة "[1].

ويعرف أيضا بأنه " مبلغ نقدي تحصل عليه الدولة من الأفراد الذين يستفيدون فائدة خاصة من الخدمات ذات النفع العام التي تؤديها لهم إحدى مرافق الدولة المختلفة "[2].

من التعريف السابق يمكن أن نستنتج عدة خصائص للرسوم تتمثل في:

- ✓ الرسم مبلغ نقدي
- ✓ إجباري
- ✓ مقابل خدمة خاصة

➢ **الغرامات والإتاوة**

✓ **الغرامة:**

وهي عبارة عن العقوبات المالية التي تقوم بفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية، فهي عقوبة مالية رادعة، الهدف منها ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات، وليس الهدف منها هو الحصول على إيرادات من أجل تمويل النفقات، لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير عدد المخالفات المرتكبة ، وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الموازنة العامة للدولة.

✓ **الإتاوة:**

يمكن تعريف الإتاوة على أنها مبلغ من المال يدفعه الأفراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة، أو بمعنى آخر الإتاوة هي مبلغ نقدي تقتضيه الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية جبرا من أصحاب العقارات التي ارتفعت قيمتها جراء تنفيذ مشروع عام معين مثل إنشاء مشروع جديد أو توصيل الكهرباء والماء والغاز...الخ، فيؤدي ذلك إلى نفع عام يتمثل في تهيئة هذه المناطق وتحسين ظروف المعيشة بها، وتسمى أيضا الإتاوة بمقابل التحسين[3].

3- الإيرادات الغير عادية

وتعني الإيرادات الاستثنائية أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة ومنها القروض، الإصدار النقدي والهبات والهدايا. وهذا عندما لا تكفي الإيرادات العادية لتغطية النفقات العامة، فتلجأ بذلك الدولة إلى الاقتراض من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة، ومن هنا أصبحت القروض أداة فعالة تستعين بها الدولة لتمويل نفقاتها.

➢ **القروض العامة**

---

[1] علي لطفي، **المالية العامة الجزء الثاني**، مكتبة عين شمس، مصر، 1997. ص: 10.

[2] محمد إبراهيم الدسوقي،" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار النهضة الضريبة، القاهرة، 2011، ص: 46.

[3] توزاد عبد الرحمان الهيني، **مقدمة في المالية العامة**، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس،1997 ليبيا، ص: 87.

يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة، أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، تلتزم بموجبه على سداد مبلغ القرض وفوائده بحلول موعد السداد طبقا لشروط القرض، ويكون ذلك طبقا لإذن من السلطة التشريعية[1].

ومن خلال التعريف السابق يمكن استنتاج أهم خصائص القروض تتمثل في:

- ✓ يتم إصدار القروض العامة عن طريق قانون.
- ✓ القرض العام عبارة عن عقد.
- ✓ القرض العام يدفعه أحد أشخاص القانون العام أو الخاص.

وتنقسم القروض العامة إلى عدّ ة أنواع بحسب اختلاف المعيار الذي يستند إليه التقسيم، وأهمها:

- ✓ **معيار مصدر القرض**

تنقسم القروض من حيث مصدرها إلى نوعين[2]:

- **قروض داخلية:** وهذا النوع من القروض تصدره الدولة داخل حدودها الإقليمية ويكتتب فيها المواطنون أو المقيمين على إقليم الدولة، فيمكن أن يكون الأشخاص هنا أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليم الدولة دون مراعاة لجنسيتهم، ويكون مبلغ القرض هنا بالعملة الوطنية أي العملة المحلية.
- **قروض خارجية:** فالقروض العامة الخارجية هي تلك القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد والهيئات العامة أو الخاصة الأجنبية، ويكون مبلغ القرض بالعملة الأجنبية.

- ✓ **معيار حرية الاكتتاب**

تنقسم القروض من حيث هذا المعيار إلى نوعين[3]:

- **قروض اختيارية:** وفيها يتمتع المكتتب بحرية تامة في عملية الاكتتاب دون إجبار الدولة.
- **قروض إجبارية:** وهي القروض التي لا يترك فيها الحرية للمكتتبين، بل تستعمل الدولة عنصر الإجبار على الاكتتاب فيه، فتقوم بتحديد شروط العقد و تفاصيله.

- ✓ **معيار مدة القرض**

تنقسم القروض من حيث هذا المعيار إلى[4]:

---

[1] سعيد علي محمد العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2011، ص: 164.

[2] ناصر عبيد الناصر، **المالية العامة**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص: 210.

[3] أمجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقله، **دراسة في المالية العامة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 131-132.

[4] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 356.

- **قروض مؤبدة:** هي تلك القروض التي لا تحدد الدولة موعدا لتسديدها، بحيث تقوم بالوفاء بجزء من هذه القروض كلما توفرت لديها الأموال اللازمة لذلك و تدفع الفوائد في أوقاتها المحددة، وتلجأ الدول إلى هذا النوع من القروض العامة لأن التسديد فيها يتم عندما تتوفر لديها الأموال.
- **قروض مؤقتة:** هي تلك القروض التي تتعهد الدولة الوفاء في سداد قيمتها والفوائد المترتبة عنها في الآجال المحددة في العقد، وتنقسم القروض المؤقتة من حيث آجالها إلى ثلاثة أنواع:
  - قروض قصيرة الأجل تسدد لفترة لا تزيد عن السنة.
  - قروض متوسطة الأجل التي تتراوح بين سنة وخمس سنوات.
  - قروض طويلة الأجل التي تتجاوز مدتها خمس سنوات.

➢ **الإصدار النقدي الجديد**

يمكن للدولة أن تستخدم طريقة الإصدار النقدي كمصدر من مصادر الإيرادات العامة في الدولة لسد العجز في الموازنة أي بطريق الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية.

ويعني الإصدار النقدي التجاء الدولة إلى إصدار كمية جديدة من النقود الورقية لحساب الدولة أو بواسطة الائتمان المصرفي عن طريق البنوك التجارية في شكل نقود كتابية كالقروض أو أذون الخزانة التي تصدرها الدولة لصالح البنك المركزي أو لصالح البنوك التجارية في الحالة الثانية[1]، فإذا تمّ إصدار أوراق مالية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات فمعنى ذلك أنّ كمية أكبر من النقود من السلع والخدمات ويسمى هذا الأمر بـ "التضخم النقدي"، وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني ويسمى هذا التضخم بـ"التضخم المالي". وهو يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي يصبح عبئا على الدخل أو الثروة وبالتالي يفيد التضخم في توزيع العبء العام بعيداً عن حركات الإنتاج أو الدخل.

ويعني هذا القول إن الزيادة في الكمية النقدية تؤدي إلى زيادة الأسعار مما يخفض حجم الاستهلاك ويطلق عليه الادخار الإجباري "وهو لصالح الدولة وتمكن الزيادة النقدية الدولة في تغطية نفقاتها العامة أو لتمويل الاستثمارات العامة.

ومن ناحية أخرى يؤدي الإصدار النقدي إلى مساوئ اجتماعية نظراً لعدم ارتفاع الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار وخاصة في البلدان الفقيرة التي لا تتمتع بجهاز إنتاجي متقدم.

ويمكن ذكر شروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد كما يلي[2]:

✓ أن لا تقوم الحكومة بعملية الإصدار دفعة واحدة، بل تقوم بإصدار نقدي جديد عبر دفعات بكميات مدروسة لكي لا تضر بالاقتصاد الوطني.

✓ تميّز الجهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود.

---

[1] محمد الصغير بعلي، يسري محمد أبو العلا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 77.

[2] ناصر عبيد الناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 269.

- ✓ توجيه الإصدار لاستثمارات حيوية وسريعة استثمارية تساعد في زيادة السلع الاستهلاكية من أجل أن يوفر لها متسعا من المرونة في عرض هذه السلع لتحمل الزيادة في الطلب النقدي عليها.
- ✓ تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي.

المبحث الثاني: واقع وتطور الموازنة العامة في الجزائر

تعتمد الموازنة العامة للدولة على العديد من الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكمها، بحيث تبين لنا هذه الأطر الهيئات المسؤولة عن الموازنة والتصنيفات التي تعتمد عليها الدولة في تصنيف النفقات والإيرادات، والمراحل التي تمر بها الموازنة والقواعد التي تحكمها، ولقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر العديد من التغييرات في القوانين التي تنظمها، ولكن بصدور قانون 84 /17 المعدل المتعلق بالقوانين المالية، هذا الأخير الذي أصبح المرجع الأساسي والوحيد لمعالم المالية العامة للدولة الجزائرية. وقد تضمن هذا القانون القواعد والنصوص القانونية التي تحكم الموازنة العامة في الجزائر، ومختلف التصنيفات والتبويب المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، وطريقة تقديم الموازنة العامة والوثائق التي تعرضها.

المطلب الأول: الإطار التشريعي للموازنة العامة في الجزائر ومبادئها

يعتبر التشريع المالي الفرنسي المرجع الرئيسي الذي كان يحكم جل مواد الموازنة العامة في الجزائر بعد الاستقلال، من خلال الأمر الفرنسي الصادر في 02 جانفي 1959، المتضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، وقد بقي هذا القانون ساري المفعول إلى غاية 1984، تاريخ صدور قانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية وكيفية تنظيم محتواها والأحكام الخاصة بها.

أولا: تعريف الموازنة العامة حسب القانون 17/84

عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[1]".

ويعرفها القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 على أنها" الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص به[2]".

يعتبر القانون 17/84 المؤرخ في: 07 جويلية 1984، النص القانوني المرجعي والركيزة الأساسية والمرجع الوحيد الذي يعطي التوجيهات ويحدد الأحكام التي من خلالها يتم إعداد قوانين المالية العامة السنوية في الجزائر، والنصوص التنظيمية للمحاسبة العمومية. وتنص المادة الأولى من هذا القانون على مبدأ أساسي، والذي يتمثل في" تحدد قوانين المالية في الجزائر، في إطار التوازنات العامة المسطرة في

[1] القانون رقم 17/84 المؤرخ في: 08 شوال 1404 الموافق لـ: 07 جويلية 1984، بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28 المؤرخة في: 10 جويلية 1984، المادة رقم 06، ص: 1040.

[2] القانون 21/90 المؤرخ في: 24 محرم 1411 الموافق لـ: 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية العدد: 35 الصادرة بتاريخ: 15 أوت، 1990، ص: 1132.

مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعدد السنوات والسنوية، طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها[1]".

وفي سنة 1988 تم تعديل القانون العضوي 17/84 المتعلق بقوانين المالية من خلال القانون 05/88 المعدل والمتمم لقانون 17/84، بهدف مسايرة القانون العضوي للاتجاهات الجديدة للدولة إذ أن كل المواد التي مسها التعديل كانت عبارات تحمل شكل من أشكال تدخل الدولة. كما تم أيضا في 14 ديسمبر 1993 إصدار المرسوم التشريعي 93/15 المعدل لبعض مواد القانون العضوي 17/84 المتعلق بقوانين المالية[2].

بالإضافة إلى مختلف قوانين المالية، صدرت في سنة 1984، نصوص أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي، بغية استكمال القانون العضوي 17/84 المتعلق بقوانين المالية نذكر أهمها فيما يلي[3]:

- قانون 20/91 المؤرخ في: 02 ديسمبر 1991 المتعلق بالمحاسبة العمومية المعدل والمتمم والذي يحدد الأحكام التنفيذية العامة التي تطبق على الموازنات والعمليات المالية الخاصة بالدولة، والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والموازنات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري كما يحدد هذا القانون التزامات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، وكذا مسؤولياتهم، وتطبق هذه الأحكام كذلك على تنفيذ وتحقيق الإيرادات والنفقات العمومية وعمليات الخزينة وكذا نظام محاسبتها.
- قانون 32/90 المؤرخ في: 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بتنظيم وسير مجلس المحاسبة الذي ينظم الرقابة المالية التي تمارسها هذه الهيئة، وكذا سلسلة من المراسيم التنفيذية التطبيقية.

ثانيا: وثائق الموازنة العامة

تتكون وثائق الموازنة العامة في الجزائر، من قانون المالية الأولى وقوانين المالية التكميلية والمعدلة، وقانون ضبط الميزانية والجداول الملحقة و المراسيم التوزيعية الاعتمادات.

أ- قانون المالية

لقد تم تعريف قانون المالية في الجزائر وذلك من خلال القانون 17/84 وذلك في المادة 06 والذي ينص على إن"تشكل الميزانية العامة للدولة من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

---

[1] القانون رقم 17/84، **مرجع سابق**، المادة رقم 01، ص: 1040.

[2] الجوزي فتيحة، **الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر**، أطروحة ذكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص: 183.

[3] فوضيل شبلي، حمزة عبد الكريم، **دليل الموظف، النصوص التشريعية والتنظيمية للمحاسبة والمالية العامة**، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 2004، ص: 08.

فقانون المالية هو الإجراء القانوني أو التشريعي الذي يرخص بإيجاز الإيرادات والنفقات المتعلقة بالموازنة العامة، وهو الأداة التي بموجبها تتحول الموازنة العامة من مجرد مخطط حسابي إلى قانون واجب التطبيق. كما يحدد القانون العضوي 17/84 ثلاثة أنواع من قوانين المالية وهي:

- قانون المالية السنوي
- قانون المالية التكميلي أو المعدل
- قانون ضبط الميزانية

1- قانون المالية السنوي:

عرفه المشرع الجزائري من خلال المادة 3 من القانون العضوي 17/84 التي تنص على:" يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة و أعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي".

ويحتوي قانون المالية السنوي على قسمين: "ينص القسم الأول على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا على السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي" بينما يقترح في القسم الثاني منه "المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، كم يقترح فيه المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخططة"[1].

2- قانون المالية التكميلي (المعدل):

يصدر هذا القانون فقط عند إجراء أو إدخال تعديلات على القانون السنوي، حيث تشير المادة 04 من القانون العضوي 17/84 المتعلق بقوانين المالية "يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام إحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية".

3- قانون ضبط الميزانية

يعرف قانون ضبط الميزانية على أنه " الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية"[2].

يوضع هذا القانون في نهاية السنة المالية، وتكون المبالغ الواردة فيه حقيقية ونهائية، ويمكن اعتباره وثيقة مراقبة تطلبه السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية، لمقارنة الأرقام الواردة فيه مع الأرقام المقدرة في القوانين السابقة الذكر، وبالتالي تبيان الفروق الموجودة، ويتم الاعتماد عليه في وضع تقديرات السنوات المقبلة.

ب-الجداول الملحقة بقانون المالية

[1] القانون رقم 17/84، المادة 67، **مرجع سبق ذكره**، ص: 1047.

[2] القانون رقم 17/84، المادة 05، **المرجع السابق**، ص: 1040.

توضح وتفصل الرخصة الممنوحة بواسطة قانون المالية في جداول تنشر كملاحق لقانون المالية وتتمثل هذه الجداول في:

1- الجدول(أ): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة معينة.

2- الجدول(ب): توزيع الاعتمادات المفتوحة، حسب كل دائرة وزارية بعنوان ميزانية التسيير لسنة معينة.

3- الجدول(ج): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني حسب القطاعات لسنة معينة.

4- جدول خاص شبه الجباية: يحدد الجداول الخاصة للهيئات المستفيدة المبلغ التقديري للإيرادات العامة شبه الجبائية، وتعتبر بمثابة الرسوم شبه الجبائية، كل الحقوق والرسوم والأتاوى الواردة في الجدول الملحق بقانون المالية.

جـ- مراسيم توزيع الاعتمادات

إن قانون المالية السنوي لا يعطي إلا المبالغ الإجمالية للاعتمادات المفتوحة للسنة المعنية وبالتالي رخص النفقات لكل وزارة. أما التوزيع إلى عناوين وأقسام وفصول النفقات حيث تم عن طريق مراسيم الاعتمادات التي تصدر في أوقات لاحقة لصدور قانون المالية السنوي في الجريدة الرسمية كذلك، حيث يتم توزيع الاعتمادات المخصصة من ميزانية التسيير لكل الوزارات ولرئيس الحكومة بموجب مرسوم تنفيذي، تستثنى تلك المتعلقة بوزير الدولة ووزير الخارجية حيث تتم بموجب مرسوم رئاسي، وتنشر في الجريدة الرسمية[1].

د- ملزمات الميزانية

هي وثائق تعد وتقدم من طرف الإدارات الوزارية تحت مراقبة مصالح الميزانية بوزارة المالية تسمح بقيام توزيع النفقات المرخصة بقانون المالية والموازنة في مراسيم التوزيع حسب العناوين والأقسام والمواد والفقرات، وتتضمن في نفس الوقت على جداول للميزانيات العددية حسب الوظائف والأصناف والفروع وتقدير الاعتمادات الضرورية من أجل التكفل المالي للموظفين، وتضم كل ملزمة نموذجية ثلاثة أقسام رئيسية هي: قسم ميزانية التجهيز، قسم حسابات التخصيص الخاص، قسم التجهيز[2].

ثالثا: مبادئ ودورة الموازنة العامة في الجزائر

تحكم الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة إعدادها للعديد من المبادئ والقواعد التي تنظمها، وتهدف هذه المبادئ والقواعد إلى تسهيل عملية التحضير والرقابة على الموازنة وتعتبر ركيزة أساسية لدورة الموازنة، وسوف نتطرق في هذا العنصر إلى مبادئ وقواعد الموازنة العامة في الجزائر.

أ- مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

[1] لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص: 55.

[2] مفتاح فاطمة، **الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17/84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية**، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، 2016، ص: 323.

وضع المشرع الجزائري مبادئ وقواعد أساسية تحكم الموازنة العامة للدولة، وتتخلص أهم هذه المبادئ في:

1- مبدأ السنوية

تبدأ السنة المالية في الجزائر في الفاتح جانفي من كل سنة وتنتهي في الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر، وحسب المادة الثالثة من القانون 17/84 فإنه " يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها". وهناك بعض الاستثناءات على هذا المبدأ وهي:

- **رخص البرامج**

يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من الإعتمادات التي رصدت للمشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية والتي تسمى باعتمادات الدفع (برامج التجهيز في الجزائر).

- **ترحيل الإعتمادات**

وفي هذه الحالة يتم تمديد ترخيص الموازنة إلى ما بعد نهاية السنة المالية ويهدف هذا الإجراء إلى منع الإدارات العمومية من التسرع في استهلاك كافة الاعتمادات قبل نهاية السنة المالية.

- **الميزانية الإثني عشر**

وهي الموازنة التي تحدد لمدة شهر واحد، وتكون عند تأخر اعتماد قانون المالية في وقته لأسباب معينة وذلك لمواجهة نفقات لا يمكن تأجيل صرفها حتى إقرار وإصدار قانون المالية، وتنص المادة 69 من القانون 17/84 على مايلي: " في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول يناير من السنة المالية المعتبرة ".

- يواصل مؤقتا تنفيذ إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة حسب الشروط التالية:
  - بالنسبة إلى الإيرادات طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.
  - بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 12/1 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة وذلك شهريا ولمدة ثلاثة أشهر.
  - بالنسبة لاعتمادات الاستثمار وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسيّر كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة السابقة.
- يواصل تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقة والأحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيرها قبل بداية السنة المالية الجديدة للموازنة.

- ✓ **الاعتمادات التكميلية**

هي عبارة عن قوانين تسلك نفس المسار الذي يسلكه قانون المالية الأساسي وتأتي هذه القوانين لتكمل وتعدل أو تلغي بندا من بنود قانون المالية الأساسي.

2- مبدأ الوحدة

أدخلت في الجزائر بعض التعديلات لقاعدة الوحدة وظهرت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة ومن أهم التعديلات التي أدخلت على قاعدة وحدة الموازنة هي إدراج الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالخزينة[1].

✓ **الميزانيات الملحقة**

طبقا للمادة 44 من القانون العضوي 17/84: "يجوز أن تكون موضوع الميزانيات الملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن".

ومنه يمكن القول أن الميزانيات الملحقة توضع لتسيير المؤسسات والهيئات التي لا تملك شخصية معنوية ويشترط فيها موافقة البرلمان، ومن أمثلة الميزانيات الملحقة ميزانية البريد والمواصلات والتي تتضمن مجموع الإيرادات والنفقات إضافة إلى ذلك إعتمادات الاستثمارات.

✓ **الحسابات الخاصة بالخزينة**

وقد نصت عليها المادة 48 من القانون 17/84 وهي حسابات خاصة تفتح في الخزينة العمومية ولا تدخل في ميزانية الدولة ولا تعرض على السلطة التشريعية فوظيفة الخزينة تتمثل في جمع إيرادات وصرف النفقات المسجلة في قانون المالية، والتنسيق بين هاتين العمليتين غير أن التنسيق ليس أمرا سهلا ذلك أن الخزينة قد تتحصل على مبالغ نقدية لا يمكن اعتبارها إيرادات وتقوم بصرف نفقات تعود إليها لاحقا كإقراض الموظفين أموال لإنجاز سكنات أو شراء سيارات على أن يتم إرجاعها على دفعات، أو أن تقوم الدولة بشراء سلعة لتقوم ببيعها بسعر أعلى وهذه العمليات لا يمكن اعتبارها إيرادات ولا نفقات. ولما كانت المبالغ المذكورة لا تشكل إيرادات ولا نفقات فان الدولة تسجل تلك المبالغ في حسابات خاصة تعرف بحسابات الخزينة وهذه الحسابات لا تفتح إلا بقانون وتتضمن تسجيل العمليات النقدية التي تخرج عن الإيرادات والنفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة، وتتخذ الصور التالية:

- حسابات التجارة.
- حسابات التخصيص الخاص.
- حسابات التسبيقات.
- حسابات القروض.
- الحسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

وفي سنة 2000 بعد تعديل قانون 17/84 أصبحت عبارة عن 06 ستة حسابات وذلك بإضافة حسابات الإصلاحات الاقتصادية.

[1] لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 98.

✓ **الميزانيات المستقلة**

هي ميزانيات خاصة بالهيئات العمومية ذات الطابع الإداري والتي تتمتع بالاستقلال المالي وتوضع من المجالس المحلية، ويتم التصديق على التقديرات المتعلقة بنفقاتها ومداخيلها من قبل الأجهزة المحددة في القانون المنظم لهذه الهيئات وهذه الهيئات تتحمل العجز في الميزانية دون أن يؤثر ذلك على ميزانية الدولة[1].

3- مبدأ الشمولية أو العمومية

ويعتبر هذا المبدأ مكمل لمبدأ وحدة الموازنة، ويقوم هذا المبدأ على قاعدتين رئيسيتين[2]:

✓ **قاعدة عدم التخصيص**

تنص المادة 08 من قانون 17/84 أنه: "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية للدولة بلا تمييز".

✓ **قاعدة عدم المقاصة**

تعني هذه القاعدة إلزامية تسجيل النفقات والإيرادات بمبلغها الخام أي بمبالغها الكاملة وهو ما يمنع مقاصة، بحيث لا يمكن أن تستخدم بعض الإيرادات لتغطية بعض النفقات العامة.

- غير أنه هناك استثناءات لهذا المبدأ في الجزائر أهمها:

- **أرصدة المساهمات:** وهي عبارة عن التبرعات التي يمنحها الأشخاص المعنويون والطبيعيون للدولة من اجل بناء أو إنشاء مشاريع دون تحديد الهدف من هذه التبرعات مع اشتراط قبول وزير المالية لهذه الأخيرة بعد التحقق من المصدر المشروع لهذه الأموال.
- **إجراء إعادة الاعتماد:** وقد نصت عليه المادة 10 من القانون 17/84 إذ أن المبالغ المدفوعة بغير حق لفائدة الخزينة أو المبالغ الناجمة عن بيع العتاد يمكن إدراجها مرة أخرى في الفصل الذي صرفت منه.
- **الحسابات الخاصة بالخزينة:** وقد تم التطرق إليها سابقا.
- **العمليات خارج الميزانية:** وقد فتحت بخصوص مراكز التكوين المهني مثلا لاقتناء المواد الأولية وتحفيز المتربصين وتعويض الأساتذة والعمال عن الساعات الإضافية وشراء اللوازم الخاصة بالإنتاج.

4- مبدأ توازن الموازنة

تعني قاعدة توازن الموازنة العامة للدولة، ألا تزيد النفقات العامة على الإيرادات والعكس، ظهر تأكيد المشرع الجزائري على مبدأ التوازن من خلال المادة 121 من الدستور التي نصت على ما يلي: " لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان

[1] محمد الصغير بعلي، يسري محمد أبو العلا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 94.

[2] لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 123.

مرفقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل أخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها".

أصبحت الجزائر لا تركز على مبدأ التوازن في الموازنة لكي تتمكن من الوصول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ولكن ذلك لا يعني التمادي في خلق عجز في الموازنة.

ب- دورة الموازنة العامة في الجزائر

تمر دورة الموازنة العامة للدولة بأربعة مراحل رئيسية: مرحلة التحضير والإعداد، مرحلة الاعتماد، مرحلة التنفيذ، مرحلة مراقبة التنفيذ، وتتولى كل من السلطة التنفيذية والتشريعية السهر على هذه المراحل.

✓ **مرحلة تحضير وإعداد الموازنة**

إن عملية تحضير الموازنة العامة للدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية، وفي الجزائر تقوم وزارة المالية بهذه العملية باعتبارها مختصة ومؤهلة وذلك بالتنسيق مع الوزارات الأخرى، وتمر عملية إعداد الموازنة العامة للدولة بالمراحل التالية[1]:

- ✓ يتم إعداد مشروع الموازنة العامة استنادا إلى مجموع المبالغ التي تم رصدها لكل وزارة في الموازنة السابقة، بالإضافة إلى التنسيق بين كل العناصر المعنية بالموازنة العامة في الدولة ووضع الخطوط العريضة للخطة المالية والبحث في آليات تجسيدها ميدانيا من خلال وضع الأهداف المرجوة.
- ✓ يقوم وزير المالية بتقديم المشروع لمجلس الوزراء بعد تحديد أهداف التوجهات العامة للسياسة.
- ✓ تقوم السلطة التنفيذية بالتنسيق مع كل الأعضاء وتكليف كل وزراء القطاعات بتحديد التقديرات لاحتياجات قطاعه.
- ✓ تتولى كل وزارة بدورها إعطاء التعليمات اللازمة لكل المصالح التابعة لها لاقتراح مشروع الموازنة الخاصة بمصالحها.
- ✓ ترسل كل الجهات الإدارية مشروع موازناتها إلى الوزارة الوصية في الآجال المحددة لتتولى بدورها جمع وحصر مجمل التقديرات والشروع في دراستها ومناقشتها، ثم إعداد مشروع الموازنة المتعلقة بالوزارة ذاتها، ثم تقدم مشروع موازنتها للمديرية العامة للميزانية بوزارة المالية، مرفقة بالوثائق المبررة للمبالغ المطلوبة.
- ✓ تشرع المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية في دراسة اقتراحات مشاريع مختلف الدوائر الوزارية بالإضافة إلى مشروع موازنة وزارة المالية، ويمكن لوزير المالية أن يرفض كل مطلب يمكن أن يخل بالتوازنات المالية للدولة، وعند انتهاء المناقشات بين مجلس الوزراء يتم إعداد مشروع قانون المالية ليمرر للبرلمان من أجل المصادقة عليه.

[1] زيوش رحمة، **الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص: 104-105.

- ✓ بعد المناقشات تعد المديرية العامة للميزانية تقريرا لكل وزارة و تقرير عام بمثابة مشروع يسلم لمجلس الحكومة.
- ✓ يقوم مجلس الحكومة بإجراء التعديلات الممكنة على مشروع الموازنة العامة، يحول إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه، ثم يدمج في مشروع قانون المالية، ويودع في مكتب المجلس الشعبي الوطني.

ويحتوي المشروع السنوي لقانون المالية على قسمين منفصلين أساسيين:

يتضمن القسم الأول منه الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية، والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية.

ويتضمن القسم الثاني، الاقتراحات المتعلقة بالمبلغ الإجمالي للاعتمادات الواردة في الموازنة العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقة، والمبلغ الإجمالي للنفقات بالرأسمال[1].

- ✓ **مرحلة اعتماد(المصادقة) الموازنة العامة**

إن السلطة المختصة باعتماد الموازنة العامة في الجزائر، هي السلطة التشريعية بغرفتيها، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، حيث تنص المادة 98 من الدستور " يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه".

عندما تنتهي الحكومة من إعداد مشروع قانون المالية تمرره للبرلمان من أجل المصادقة عليه وذلك بعد مناقشته بحيث يجب أن يقوم البرلمان بالمصادقة على قانون المالية في أجل لا يتعد 75 يوم، حيث تشير المادة 120 من الدستور" يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوما من تاريخ إيداعه، وفي حالة عدم المصادقة عليه في الآجال المحددة سابقا، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمره". وتمر عملية المصادقة على قانون المالية بالمراحل التالية[2]:

- ✓ يتم إيداع مشروع قانون المالية مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة به إلى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني من أجل مناقشته والمصادقة عليه. وذلك بتحويله إلى اللجنة البرلمانية الخاصة بالمالية والميزانية.
- ✓ تقوم لجنة الشؤون المالية بدراسة المشروع مع ممثلي الحكومة لتقدم نتائج دراستها لهذا المشروع في الأخير، فتقوم بإعطاء حصيلة دقيقة للمشروع توضح فيه الخطوط العريضة له، ثم يتم رفعه لأعضاء البرلمان من أجل أن تسهل لهم عملية مناقشته.

---

[1] بوشيخي عائشة، **قراءة في تقدير الإيرادات والنفقات العامة عبر القوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 2010-2011**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 32.

[2] الجوزي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 200-201.

- ✓ يترأس رئيس المجلس الشعبي الوطني جلسة مناقشة مشروع قانون المالية، ويكون ذلك بحضور وزير المالية بالإضافة إلى ووزراء القطاعات الأخرى من أجل توضيح خطة كل قطاع من خلال هذا المشروع، ثم تحال الكلمة للجنة المالية لقراءة التقرير المعد حول المشروع، ثم يتدخل النواب فيبدون رأيهم ويناقشون سياسة الحكومة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية، ويقوم وزير المالية والوزراء بالإجابة على كل التساؤلات التي قدمها النواب سواء كانت مكتوبة أو شفوية، بحيث يحاولون توضيح توجيهات ومعالم السياسة الميزانية للدولة، ويمكن أن يقدموا اقتراحاتهم على شكل تعديلات لبعض مواد المشروع.
- ✓ بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس على المشروع، يرسل رئيس المجلس الشعبي الوطني النص المصوت عليه إلى رئيس مجلس الأمة في غضون عشرة أيام، يناقش مجلس الأمة النص المصوت عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه خلال أجل أقصاه عشرون يوما، وعند المصادقة عليه يعرض مشروع قانون المالية على رئيس الجمهورية ليوقع عليه ويتم إقراره بعد نشره في الجريدة الرسمية.
- ✓ **مرحلة تنفيذ الموازنة**

من أهم المراحل الأساسية في دورة الميزانية مرحلة التنفيذ وذلك لما لها من أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للدولة، ومن أجل المحافظة على التنفيذ الجيد للموازنة العامة أسندت هذه المهمة لفئتين مختلفتين من الموظفين هما الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، تطبيقا لمبدأ الفصل بين الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.

- **تنفيذ النفقات العمومية**

تمر عملية صرف النفقة العامة بأربع مراحل متتالية هي الارتباط بالنفقة والتصفية والأمر بالصرف، ثم الصرف، يقوم الآمر بالصرف بالتنفيذ الإداري للموازنة العامة بينما يقوم المحاسب العمومي بالتنفيذ الفعلي المالي والمحاسبي فهناك استقلالية سلطة الآمر بالصرف عن المحاسب العمومي وذلك من أجل احترام الاستقلالية في اتخاذ القرارات، فيتم تنفيذ النفقات العامة عن طريق البدء في صرفها على تغطية احتياج كل قطاع فعندما يتسلم الآمر بالصرف الإشعار المتعلق بالإعتمادات المالية يباشر مهامه والمتمثلة في صرف هذه الإعتمادات وعندما يتم إثبات النفقة يقوم المحاسب بتسديدها[1].

- **تحصيل الإيرادات**

إن أهم الإيرادات التي يتم تحصيلها في الجزائر تتمثل في الإيرادات الجبائية وإيرادات أملاك الدولة، وعند صدور قانون المالية يلزم الحكومة بتحصيل كل الإيرادات المقدرة في الموازنة، وتتم عملية تنفيذ الموازنات والعمليات المالية من حيث الإيرادات عن طريق إجراءات الإثبات والتصفية والتحصيل[2].

---

[1] لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 211.

[2] القانون 21/90، **مرجع سبق ذكره**، المواد: 16،17، 18.

✓ **مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة**

تعد هذه المرحلة من المراحل الرئيسية الهامة وهي المرحلة الأخيرة التي تمر بها الموازنة العامة للدولة والهدف منها هو حماية الأموال العمومية من كل إشكال الغش والتلاعب، وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر ووفقا لمعيار الجهة التي تتولى القيام بعملية الرقابة الأشكال التالية:

✓ **الرقابة الإدارية:**

هي عبارة عن رقابة داخلية تمارسها هيئات الإدارة العامة على بعضها البعض[1]، فتتم الرقابة الإدارية في الجزائر من قبل السلطة الإدارية الوصية من خلال أجهزة المفتشين الدائمين على مستوى الوزارة أو الإدارة الوصية، ويكون الهدف من هذه الرقابة هو السهر على صحة صرف النفقات العمومية من أجل تجنب العشوائية في صرفها، وهنا يمكننا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الرقابة وهي: الرقابة السابقة لتنفيذ النفقة العامة، والرقابة أثناء تنفيذ النفقة العامة، والرقابة اللاحقة لتنفيذ النفقة العامة[2].

- **الرقابة السابقة لتنفيذ النفقة:** وتتم من قبل المراقب المالي، والذي يعين بقرار وزاري من طرف الجهة المكلفة بالمالية.

الرقابة أثناء تنفيذ النفقة العامة: يتولى الرقابة المحاسب العمومي الرقابة المالية المحاسبية على كل العمليات المالية أثناء تنفيذها.

الرقابة اللاحقة لتنفيذ النفقة العامة: تتم هذه الرقابة من قبل المفتشية العامة للمالية[3]، فهي تعتبر رقابة لاحقة على ما تم دفعة وتحصيله.

✓ **رقابة مجلس المحاسبة**

يعتبر مجلس المحاسبة من أهم الهيئات الفعالة في الرقابة، فقد استحدث بموجب المادة 190 من دستور 1976 التي نصت على: "يؤسس مجلس المحاسبة مكلف بالرقابة اللاحقة لجميع النفقات العمومية للدولة والحزب والمجموعات المحلية والجهوية والمؤسسات الاشتراكية، بجميع أنواعها، ويرفع مجلس المحاسبة تقريرا سنويا إلى السيد رئيس الجمهورية".

فمجلس المحاسبة يختص في مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها المحاسبون العموميون والآمرون بالصرف بحيث يقوم بمراجعتها مراجعة دقيقة، وله اختصاصات واسعة تشمل الاختصاص القضائي والاختصاص الإداري تمكنه من ممارسة أدائه لوظيفة الرقابة.

✓ **الرقابة السياسية**

يقصد بالرقابة السياسية ممارسة البرلمان لسلطاته الرقابية العامة على الحكومة، والهدف من هذه الرقابة هو التأكد من احترام التنفيذ الصحيح والسليم لموازنة الدولة سواء في عملية صرف النفقات العامة أو

---

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **مرجع سبق ذكره**، ص: 112.

[2] الجوزي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 207.

[3] مرسوم رقم 53/80 المؤرخ في 01 مارس 1980 يتضمن إنشاء المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية، عدد 10 لسنة 1980.

تحصيل الإيرادات، فالحكومة ملزمة أن تقدم الحساب الختامي للموازنة في نهاية السنة المالية للبرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وتكون فيه كل التفاصيل الحقيقية للإيرادات التي تم تحصيلها والنفقات التي تم صرفها[1].

المطلب الثاني: تبويب الموازنة العامة في الجزائر

تبوب الموازنة العامة في الجزائر، حسب عدة معايير والتي على أساسها تصنف النفقات والإيرادات العامة، وسنتناول في هذا المطلب تبويب النفقات والإيرادات العامة في الجزائر.

أولا: تبويب النفقات العامة

يتم تبويب النفقات العامة في الجزائر وفقا لعدة معايير وهي[2]:

- ✓ التبويب الإداري
- ✓ التبويب الوظيفي
- ✓ التبويب المالي
- ✓ التبويب الاقتصادي

تنص المادة 20 من القانون العضوي 17/84" توضح الإعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار".

نلاحظ من خلال هذه المادة أنه يتم تصنيف النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين وهما نفقات التسيير ونفقات التجهيز بحيث يقسم كل صنف بدوره إلى عدة أبواب.

أ- نفقات التسيير

هي كل النفقات الخاصة بتغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل إعتماداتها في الميزانية العامة للدولة[3]. أو هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة وتدون نفقات التسيير في جدول يرمز له بالجدول (ب).

وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي[4]:

-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

-تخصصيات السلطات العمومية.

-النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

-التدخلات العمومية.

---

[1] لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 228.

[2] الجوزي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 185-186.

[3] القانون 21/90، **مرجع سبق ذكره**، المادة: 05.

[4] القانون 17/84، **مرجع سبق ذكره**، المادة : 24.

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

ويضم كل الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العام، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويتألف من خمسة أقسام هي:

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك.

القسم الثاني: الدين الداخلي، الديون العامة، فوائد سندات الخزينة.

القسم الثالث: دين خارجي وهو خاص بالعقود التي تبرمها الدولة مع مؤسسات أو حكومات أجنبية.

القسم الرابع: ضمانات من أجل القروض والتسبيقات من قبل الجماعات والمؤسسات العمومية.

القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات والتعويض على منتوجات مختلفة.

2- تخصيصات السلطات العمومية

ويحتوي هذا العنوان على الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة، ومجلس الأمة، والمجلس الدستوري، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي...الخ[1]، وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فان النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.

3- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح**

يضم هذا العنوان مجموع الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العامة مثل مرتبات الموظفين، والأعباء الاجتماعية الخاصة بهم، وكذا مصاريف المواد واللوازم وأشغال الصيانة، ويتكون من سبعة أقسام وهي:

- الموظفون- مرتبات العمل.
- الموظفون – المعاشات والمنح.
- الموظفون – الأعباء الاجتماعية.
- الأدوات وتسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

4- **التدخلات العمومية**

ويضم هذا العنوان نفقات التحويل والتي توجه العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتقسم بدورها إلى سبعة أقسام وهي:

القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية أي إعانات الجماعات المحلية.

القسم الثاني: النشاط الدولي، المساهمة في الهيئات الدولية.

[1] لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي مثل المنح الدراسية.

القسم الرابع: النشاط الاقتصادي وهو نشاط ظرفي مثل الإعانات الاقتصادية.

القسم الخامس: النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات ذات المنفعة الوطنية.

القسم السادس: النشاط الاجتماعي المساعدات والتضامن

القسم السابع: النشاط الاجتماعي والاحتياط، مساهمة الدولة في صناديق المعاشات والقيام بإجراءات الخاصة بحماية الصحة.

ب-نفقات التجهيز

هي كل النفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة، على شكل رخص وبرامج وتنفذ باعتمادات الدفع[1]. وهي أيضا تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد.

وتنص المادة 35 من القانون 17/84" تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب" هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

بحيث تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات برأسمال في الميزانية العامة على شكل رخص وتنفذ بإعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول (ج).

يتم تصنيف نفقات التجهيز وتوزع على القطاعات الاقتصادية المراد تجهيزها كما يلي:

القطاع 0: المحروقات

القطاع 1: الصناعة التحويلية.

القطاع 2: الطاقة والمناجم.

القطاع 3: الفلاحة والري.

القطاع 4: الخدمات.

القطاع 5: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية.

القطاع 6: التربية والتكوين.

القطاع 7: قاعدة هيكلية اجتماعية وثقافية.

القطاع 8: المباني ووسائل التجهيز.

القطاع 9: أخرى.

[1] القانون 21/90، **مرجع سبق ذكره**، المادة: 06.

أما فيما يخص العملات برأسمال فتتضمن النفقات التالية:

- آجال تسديد سندات الخزينة.
- ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- مساهمات وتعبيدات تهيئة الإقليم.
- مخططات صندوق تطهير المؤسسات.
- النفقات برأسمال.
- مساهمات التجهيز.
- مكافآت الفوائد.
- مؤونات النفقات غير المتوقعة.
- مؤونات تطوير المناطق المراد تطويرها.
- مؤونات تصفية المديونيات غير المسددة.

ثانيا: تبويب الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وتقسم الإيرادات عكس النفقات التي تصنف حسب الأهداف التي تحققها، وتبوب الإيرادات العامة في الجزائر حسب طرق تحصيلها، وتنص المادة من القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية إيرادات الموازنة العامة للدولة: "تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به".

وتبوب الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول " أ " ويتكون هذا الجدول من بابين رئيسين وهما:

أ- الموارد العادية

تعبر الموارد العادية عن الاقتطاعات التي تتحصل عليها الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل[1]، وتتمثل هذه الإيرادات في: الإيرادات الجبائية والغرامات والحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

- **الإيرادات الجبائية**

وتشتمل على:

- **الضرائب المباشرة**

وتتكون من كافة الضرائب التي تدخل في صندوق الخزينة العمومية وهي:

- الضرائب على الأجور.
- الضرائب على الأرباح التجارية وغير التجارية.
- الكفلات والكراء.
- الأرباح الصناعية.
- الفوائد المتأتية من القروض.

- **حقوق التسجيل والطابع**

وهي تلك الضرائب التي تفرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على التصرفات القانونية، أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية واتي تتخذ شكل طابع جبائي مثل:

- حقوق التسجيل لرؤوس الأموال المحمولة للتسجيل.
- عقود الزواج والطلاق.
- جواز السفر ورخصة السياقة، بطاقة التعريف الوطنية.

- **الضرائب على الأعمال**

وهي تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة، والرسم الداخلي على الاستهلاك، والرسم على المشتقات لنفطية.

- **الضرائب غير مباشرة**

وتتكون من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ولكنها تخص فقط بعض المواد الاستهلاكية ومن بين السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب الذهب، والكحول ... الخ.

- **الحقوق الجمركية**

يتم فرض هذه الضريبة على كل السلع الموجهة للاستيراد والتصدير.

[1] علي سايح جبور، عزوز علي عزوز، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 20، العدد 22، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص: 255.

➢ **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية**

تم تحديد هذه الحصة بـ 50% للمؤسسات قطاع الخدمات و15% للمؤسسات المنتجة للسلع من الأرباح الصافية للمؤسسات وذلك بعد اقتطاع حصة اشتراكات العمال.

2- الإيرادات العادية الغير جبائية

يضم هذا النوع من من الضرائب الضرائب المدفوعة إراديا من قبل الأشخاص مقابل نفعهم واستفادتهم بسلعة أو خدمة معينة تؤديها لهم الدولة، وأهم أنواع هذه الإيرادات ما يلي:

➢ **مداخيل أملاك الدولة**

وهي المداخيل التي تتحصل عليها الدولة عن طريق تصفيتها لثروتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة، وتنقسم مداخيل أملاك الدولة إلى قسمين وهما:

- **مداخيل الاستغلال**

وهي الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة مقابل منح الأفراد استغلالها، ومن أملاك الدولة التي يمكن استغلالها هي: المناجم، المحاجر، لأسواق ... إلخ.

- **مداخيل التصفية**

وهي تلك المداخيل التي تتحصل عليها الدولة مقابل قيامها ببيع السلع التي تمتلكها والتي أصبحت لا تمثل منفعة بالنسبة لها ومثال ذلك بيع الأراضي والعقارات والسيارات الإدارية ... الخ.

➢ **التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوى**

تعتبر التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المؤداة والأتاوى عن كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها وأهم أنواعه:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة جراء ما تؤديه من خدمة.
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية.
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم[1].

➢ **الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات**

تقدم هذه الأموال بدون مقابل بحيث يخص الأمر المساهمة المالية غير الإجبارية للأفراد من أجل تمويل نفقة عمومية وتعتبر قيمة هذه المداخيل غير محددة.

➢ **الغرامات**

وهي عبارة عن عقوبة مالية رادعة، تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية من طرف المؤسسات القانونية مثل مجلس المحاسبة والمحاكم وقد يفرضها مفتشي الأسعار أو مفتشي الجمارك.

ب -الجباية البترولية

وتتكون هذه الجباية من:

[1] لعمارة جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 50.

- الضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي.
- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.
- الرسم المساحي السنوي.

المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)

في ظل الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية لمعالجة العجز في الموازنة العامة، شهدت الموازنة العامة خلال فترة الدراسة العديد من التغيرات وهذا تبعا للتغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني، حيث سنقوم في هذا المطلب بتحليل تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2017) العامة ثم بعد ذلك وضعية رصيد الموازنة العامة للجزائر لنفس الفترة.

أولا: تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة (1995-2017)

تتميز النفقات العامة بطبيعتها المتزايدة نظرا لزيادة حجم الحاجات الاقتصادية، ولقد عرفت الجزائر توسعا في حجم الإنفاق العام خلال فترة الدراسة نظرا للسياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر من خلال المشاريع التنموية الضخمة التي شملت العديد من القطاعات الحيوية والحساسة الهادفة إلى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد مما أدى إلى تزايد نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء.

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى تحليل تطور النفقات العامة من خلال تتبع تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(32): يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة (1995-2017) الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	إجمالي النفقات العامة	تطور إجمالي النفقات العامة %	إجمالي النفقات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي %	نفقات التسيير	نفقات التسيير لإجمالي النفقات العامة %	نفقات التسيير بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي%	نفقات التجهيز	نفقات التجهيز لإجمالي النفقات العامة %	نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي%
1995	734.87	19.74	36.65	437.97	59.59	21.84	296.90	40.14	14.80
1996	848.60	15.48	33.01	547.00	64.45	21.28	301.60	35.55	11.73
1997	946.21	11.50	34.04	664.71	70.24	23.90	281.50	29.76	10.12
1998	1022.69	08.08	36.13	760.32	74.34	26.86	262.37	25.66	9.26
1999	1098.57	07.42	33.82	817.69	74.43	25.17	280.88	25.57	8.64
2000	1176.09	7.06	28.69	830.08	70.57	20.25	346.01	29.43	8.44
2001	1452.36	23.49	34.28	948.76	65.32	22.39	503.60	34.68	11.88
2002	1602.34	10.33	35.96	1053.36	65.73	23.64	548.97	34.27	12.32

2003	1811.10	13.02	35.34	1141.68	63.03	22.28	669.42	36.97	13.06
2004	1920.00	06.01	31.41	1200.00	62.50	19.63	720.00	37.50	11.78
2005	2302.98	19.95	30.44	1255.27	54.50	16.59	1047.71	45.50	13.85
2006	3555.42	54.38	41.75	1439.5	40.48	16.90	2115.87	59.52	24.84
2007	3946.74	11.01	42.13	1652.69	41.87	17.64	2294.05	58.13	24.49
2008	4882.19	23.70	44.02	2363.18	48.04	21.30	2519.00	51.96	22.71
2009	5474.57	12.13	54.55	2661.25	48.61	26.52	2813.31	51.39	28.03
2010	6468.86	18.16	53.68	3445.99	53.27	28.59	3022.86	46.73	25.08
2011	8272.56	27.88	56.94	4291.18	51.87	29.54	3981.38	48.13	27.40
2012	7745.52	6.37-	48.06	4925.11	63.58	30.56	2820.41	36.42	17.50
2013	6879.82	11.18-	41.52	4335.61	63.01	26.16	2544.20	36.99	15.35
2014	7656.16	11.28	44.49	4714.45	61.57	27.41	2941.71	38.43	17.09
2015	8753.72	14.34	52.75	4972.27	56.80	29.96	3781.44	43.20	22.79
2016	7 297,5	8.79-	41.9	4585.56	62.84	27.61	2711.93	37.16	18.28
2017	7 389,3	1.3	39.1	4677,18	64,22	29.37	2605,45	35,78	16.47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: -شباب سيهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019، ص: 163، 166

- قوانين المالية السنوية والتكميلية لسنة 2017.

أ- تحليل تطور نفقات التسيير

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصة نفقات التسيير ارتفعت إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1995-1999) حيث إذ من 59.59% سنة 1995 إلى 74.43% سنة 1999، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى:

- ✓ تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص وذلك بعد الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي.
- ✓ قلة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات العمومية نتيجة انخفاض أسعار النفط، مما أجبر الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الاستثماري من أجل الحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

شهدت النفقات العامة خلال الفترة (2000-2017) تغيرا جذريا عما كانت عليه في فترة الإصلاحات الهيكلية، فبعدما كانت السياسة الإنفاقية انكماشية، أصبحت سياسة توسعية بسبب ارتفاع إيرادات الموازنة العامة، حيث ارتفع حجم نفقات التسيير من 817.69 مليار دج سنة 1999 إلى 1255.27 مليار دج سنة 2005 ليصل سنة 2010 إلى 3445.99 مليار دج. وقد واصل حجم نفقات التسيير اتّجاهه التصاعدي إلى أن وصل سنة 2015 إلى 4972.27 مليار دج، ثم تنخفض في سنة 2017 لتصل إلى

4677.18 مليار دج، وهي زيادة كبيرة جدا ولقد مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة هذه الفترة ويرجع سبب ارتفاعها إلى العديد من العوامل أبرزها:

- ✓ تسديد الدين العمومي وارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، بحيث زاد هذا الارتفاع خاصة بعد سنة 2008 فلقد ارتفعت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام من 48.04% سنة 2008 إلى أن وصلت 51.87% سنة 2011 و 64.22% سنة 2017 وهو ارتفاع كبير يدل على توسع الإنفاق على هذا المجال نتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة.
- ✓ قيام الحكومة برفع الحد الأدنى المضمون للأجر سنة 2000 والذي كان يقدر بـ 6000 دج حتى سنة 2012أين وصل إلى 18000 دج، إضافة إلى ذلك الزيادات في أجور القطاع الحكومي والمنح والعلاوات حسبت على أساس 2008 بحيث تم تسديد هذه الزيادات لأثر رجعي وهو ما أدى إلى ارتفاع هذه النفقات خصوصا سنة 2011 حيث وصلت نفقات التسيير إلى حوالي 4291.18 مليار دينار فنمت نفقات التسيير خلال سنتي2010 و2011 نموا كبير جراء هذا الإجراء فقفزت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام لتصل إلى 63.58%.
- ✓ فتح مناصب مالية جديدة استفاد عدد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2.98 مليون موظف نهاية 2007 إلى 3.36 مليون موظف سنة 2010[1].
- ✓ إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدية، كالطريق السريع شرق – غرب، بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة للشرب وكذا مياه الري، مع تأهيل المطارات والموانئ الكبرى وانجاز أزيد من 1.2 مليون وحدة سكنية، لهذا الغرض خصص لبرنامج تطوير المنشات القاعدية اعتمادا ماليا قدر بحوالي 1148 مليار دج خلال الفترة 2005-2007، كما بلغت التكلفة الإجمالية لمشروع واحد لتزويد تمنراست بالمياه الصالحة للشرب والمنقولة من عين صالح 177 مليار دينار أما فيما يخص المبالغ الموجهة لحل مشكل السكن فقد شهدت هي الأخرى تطورات انتقلت من 100 مليار دج سنة 2005 أزيد من 30 مليار دج سنة 2006، و165 مليار دج سنة 2007.

ب-تحليل تطور نفقات التجهيز

عرفت نفقات التجهيز خلال الفترة 1995-2000 تذبذبا، حيث سجلت 296.90 مليار دينار سنة 1995 لترتفع سنتي 1999 و2000 مسجلة ما قيمته 280.88، 346.01 مليار دينار على التوالي وهذا بسبب تشجيع الاستثمار خاصة في القطاعات الحساسة، وقيام الجزائر بتجسيد العديد من المشاريع التنموية خلال هذه الفترة، وفي سنة 2001 دخلت الجزائر في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي،

[1] عية عبد الرحمان، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011**، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد5 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص: 2015.

فخصصت له ميزانية قدرها 525 مليار دينار، فكانت الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج لدعم الاقتصاد عن طريق دعم القطاعات الإنتاجية فكانت سياستها إعادة الحركية للقطاع الفلاحي بواسطة الدعم الفلاحي وإعادة بعث الروح للقطاع الصناعي من خلال إرساء قاعدة صناعية فكانت البداية بتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سنة 2003 بلغت نفقات التجهيز 669.42 مليار حيث بلغت نسبتها من الإنفاق الإجمالي 36.97% أي أنها ارتفعت مقارنة بسنة 2002 والتي قدرت بـ 548.97 مليار دينار وهي تعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إعادة أعمار المناطق المتضررة من زلزال 2003، وفي سنة 2004 ارتفعت لتصل إلى 720 مليار، بسبب زيادة هذه النفقات إلى برامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار مخطط دعم الإنعاش.

وأثناء فترة تنفيذ برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من قبل الحكومة الجزائرية في الفترة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 نلاحظ أن نفقات التجهيز قد ارتفعت في سنة 2005 لتبلغ 1047.71 مليار لتواصل ارتفاعها وصولا إلى 2813.31 مليار دينار سنة 2009، وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط الجزائري في الأسواق الدولية. والشيء الذي ميز هذه الفترة هو نمو القروض المتوسطة والطويلة الأجل والموجهة لتمويل الاستثمار والتي تأتي كعنصر مكمل لتدفق التمويل القوي المتأتي من حقل الموازنة العامة بعنوان المدفوعات المنفذة في إطار ميزانية التجهيز.

وبلغ معدل نمو نفقات التجهيز أقصى مستواه سنة 2011 وبنسبة 48.13% وبعد عدة سنوات من التطور المتزايد انخفضت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي بحيث وصلت إلى 35.78% سنة 2017.

ثانيا: إيرادات الجباية النفطية والعادية

تتميّز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة؛ تتمثل في أن جزءًا كبيرًا من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية النفطية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

الجدول رقم(33): يوضح تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1995-2017) الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الجباية النفطية	نسبة الجباية النفطية لإجمالي الجباية	الجباية العادية	نسبة الجباية العادية لإجمالي الإيرادات العامة
1995	611,7	336.1	54.94	275.6	45.05
1996	825,1	495.9	60.10	329.2	39.89
1997	926,6	592.5	63.94	334.1	36.05
1998	774.6	425.9	54.98	348.7	45.01
1999	950.5	588.3	61.89	358.4	37.70

2000	1578.1	1213.3	76.87	364.9	23.12
2001	1505.5	1001.4	66.51	488.5	32.44
2002	1603.2	1007.9	62.86	595.1	37.11
2003	1974.4	1350.0	68.37	624.3	31.61
2004	2229.7	1570.7	70.44	652.5	29.26
2005	3082.6	2352.7	76.32	724.2	23.49
2006	3639.8	2799.0	76.89	840.5	23.09
2007	3687.8	2799.8	75.83	890.9	24.15
2008	5190.5	4088,6	78.77	1101.8	21.22
2009	3676.0	2412.7	65.63	1263.3	34.36
2010	4392.9	2905.0	66.12	1487.8	33.86
2011	5790.1	3979.7	68.73	1810.4	31.26
2012	6339.3	4184.3	66.00	2155.0	33.99
2013	5957.5	3678.1	61.73	2279.4	38.26
2014	5738.4	3388.4	59.04	2349.9	40.95
2015	5103.1	2373.5	46.51	2729.6	53.48
2016	5042.2	1781.1	35.32	3261.1	64.67
2017	6080,2	2200,1	36.18	3880.1	63.81

المصدر: عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، **قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة: 1990-2017**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، الجزائر، 2018، ص: 56، 57.

أ- إيرادات الجباية النفطية

عرفت إيرادات الجباية النفطية تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة باستثناء بعض السنوات التي كانت فيها أسعار النفط متدنية، حيث بلغت سنة 1995 مبلغ 336.1 مليار دينار، لتعرف بعد ذلك زيادة مستمرة حتى سنة 1997 لتصل إلى 592,5 مليار دينار أي بنسبة 63,94% من إجمالي الإيرادات العامة وهذا راجع لتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وشهدت سنة 1998 انخفاض إيرادات الجباية النفطية لتصل إلى 425.9 مليار دينار بفارق قدره 166,6 مليار دينار عن سنة 1997 أي تراجعت بنسبة 28.11%، وهذا بسبب التقلبات التي ميّزت السوق النفطية الذي أدى إلى تدهور الأسعار حيث انخفض سعر البرميل من 19,49 دولار أمريكي سنة 1997إلى 12,94 دولار أمريكي سنة 1998 لتتحسن الأسعار في سنة 1999 وتبلغ الجباية النفطية 588,3 مليار دينار، وبلغت إيرادات الجباية النفطية سنة 2000 زيادة كبيرة وصلت إلى 1213,2 مليار دينار؛ أي بزيادة قدرها 624,9 مليار دج عن سنة 1999 وذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط من 17,91 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.6 دولار أمريكي سنة 2000، لتعود وتنخفض مجددا

سنة 2001 وتسجل تراجعا يقدر بـ 211,8 مليار دينار مقارنة مع سنة 2000 أي تراجعت بنسبة 17,45% وكذلك تراجع نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 66,51% مقارنة بـ76,87% في سنة 2000، ثم سجّلت تحسنًا في سنة 2002 حيث بلغت الجباية النفطية مبلغ 1007,9 مليار دينار ومع ذلك تراجعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 62,86% مقارنة بـ 66,51% في سنة2001، ليستمر هذا التحسن إلى غاية سنة 2008 إذ قدّرت قيمتها بنحو 4088,6 مليار دينار، وبنسبة مساهمة عالية إلى إجمالي الإيرادات العامة حيث بلغت نسبة 78,77% من إجمالي الإيرادات العامة؛ وهي أعلى نسبة مساهمة مسجلة خلال فترة الدراسة كلها أي بمعدّل نمو يقدر بـ 46,18% لتعرف سنة 2009 انخفاضًا يقدر بـ 1675,9 مليار دينار أي تراجعت بنسبة 40.98% عن سنة 2008، ويرجع الانخفاض الذي حصل سنة 2009 إلى انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من 94.45 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 61.06 دولار أمريكي سنة 2009. لتشهد بعد ذلك تحسن حتى سنة 2012 لتصل إلى ما قيمته 4184,3 مليار دينار، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 109.5 دولار أمريكي ثم بعد ذلك تعاود الانخفاض لتصل إلى 3388,4 مليار دينار سنة 2014 وذلك مع تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وبسبب انخفاض سعر النفط مجددا سنة 2016، انخفضت معها عائدات الجباية النفطية التي بلغت 1781,1 مليار دينار، وعرفت سنة 2017 ارتفاعا طفيفا وصل إلى 2200,1 مليار دينار مع التحسن النسبي المسجل في سعر النفط.

ب-إيرادات الجباية العادية

من خلال الجدول نجد أن الجباية العادية عرفت تطورا ملحوظ خلال فترة الدراسة بحيث انتقلت من 275.6 مليار دينار سنة 1995 إلى 3880.1 مليار دينار سنة 2017، إلا أن نسب مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كانت ضعيفة نوعًا ما، حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة نسبة 32,61%. واستمرت هذه الزيادة لتصل إلى 350.00 مليار دينار سنة 1998 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42,57%، وهذا راجع إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات نتيجة التدابير المتّخذة في ذلك وبالدرجة الثانية إلى ارتفاع الحقوق الجمركية نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات.

وبسبب مواصلة الحكومة الجزائرية إصلاحاتها للقطاع الضريبي ومحاولاتها الحثيثة لمكافحة التهرب الضريبي الذي يضر الاقتصاد الوطني، نلاحظ أن نسبة هذه الإيرادات من الإيرادات الإجمالية غير مستقرة بسبب عدم استقرار النظام الضريبي في الأساس والذي يمثل القاعدة الأساسية للجباية العادية، فلقد كانت نسبة الجباية العادية تمثل 37.70% سنة 1999 ثم انخفضت مباشرة في العام الموالي لتصل إلى 23.12%، وارتفعت لتصل 31.61% سنة 2003 وانخفضت في سنة 2008 لتصل إلى 21.22 % من إجمالي إيرادات الكلية ثم ارتفعت لتصل سنة 2011 إلى 31.26%، لتصل إلى 64.67% سنة 2016 لترجع وتنخفض إلى 63.81% سنة 2017.

ونلاحظ من خلال هذه النسب أن نسبة إيرادات الجباية العادية بالنسبة لإجمالي الإيرادات غير مستقر تماما رغم ارتفاع حصيلة هذه الإيرادات إلا أن هذه الحصيلة تبقى بعيدة عن الحصيلة التي تحققها الجباية النفطية، حيث عرفت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا حيث بلغت 364.9 مليار دينار سنة 2000، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2017 إلى 3880.1 مليار دينار وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع إلى ارتفاع مكونات الجباية العادية بسبب انعكاس السياسة الضريبية التي انتهجتها الجزائر حيث أدت هذه السياسة إلى ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة لاسيما الضريبة على الدخل الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع أجور الموظفين، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيع الذي قدمته الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات نتيجة زيادة حجم الاستثمارات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي والمخطط الخماسي للنمو حيث ارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة من 82 مليار دج سنة 2000 إلى 1103,8 مليار دج سنة 2016[1]، كما ارتفعت الضرائب غير المباشرة من 267,5 مليار دج سنة 2000 إلى 1319,1 مليار دج في سنة 2016 والذي يرجع بدوره إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات وارتفاع الحقوق الجمركية.

ثالثا: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر

أدى انتهاج الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية إلى ارتفاع في حجم الإنفاق العام خصوصا وأن الجزائر شرعت في تطبيق عدة إصلاحات اقتصادية وهو ما تطلب غلافا ماليا ضخما ساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العمومية، وبالمقابل ارتبطت الإيرادات العامة للجزائر بإيرادات الجباية النفطية، وهو ما يتجلى في المعطيات الإحصائية التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم(34): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة مليار دينار	إجمالي النفقات العامة مليار دينار	رصيد الموازنة العامة مليار دينار
1995	611,7	734.87	-122.6
1996	825,1	848.60	-23.5
1997	926,6	946.21	-19.61
1998	774.6	1022.69	-248.09
1999	950.5	1098.57	-148.07
2000	1578.1	1176.09	402.01

[1] عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، **مرجع سابق**، ص: 60.

2001	1505.5	1452.36	53.14
2002	1603.2	1602.34	0.86
2003	1974.4	1811.10	163.3
2004	2229.7	1920.00	309.7
2005	3082.6	2302.98	779.62
2006	3639.8	3555.42	84.38
2007	3687.8	3946.74	-258.94
2008	5190.5	4882.19	308.31
2009	3676.0	5474.57	-1798.57
2010	4392.9	6468.86	-2075.96
2011	5790.1	8272.56	-2482.46
2012	6339.3	7745.52	-1406.22
2013	5957.5	6879.82	-922.32
2014	5738.4	7656.16	-1917.76
2015	5103.1	8753.72	-3650.62
2016	5042.2	7 297,5	-2255.3
2017	6080,2	7 389,3	-1309.21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على **بيانات الجدولين 32، 33.**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تقلص عجز الموازنة العامة سنة 1997 حيث بلغ 19.61 مليار دينار بعدما كان 122.6 مليار دينار سنة 1995 وذلك راجع لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا أنّ رصيد الموازنة العامة لم يحقق فائضا خلال هذه السنة وذلك بسبب ارتفاع حجم النفقات العامة بوتيرة أسرع من الإيرادات العامة. غير أن انخفاض أسعار النفط مجددا سنة 1998 انعكس سلبا على إيرادات الجباية النفطية الذي أثر بدوره على الإيرادات العامة للدولة، مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة ليبلغ 248.09 مليار دينار.

وباستثناء سنوات (2000، 2001، 2002،2003، 2004، 2005، 2006، 2008) التي تحقق فيها فائض في الموازنة العامة بمقدار (402.01، 53.14، 0.86، 163.3، 309.7، 779.62، 84.38، 308.31 مليار دينار) على التوالي وذلك بسبب التحسن في أسعار النفط.

واستمر هذا العجز خلال الفترة 2009-2017 حيث سجل فيها رصيد الموازنة العامة عجزا، وذلك بالرغم من المستويات المرتفعة التي سجلتها أسعار النفط خلال هاته الفترة. ففي سنة 2011 وبالرغم من بلوغ أسعار النفط 107.5 دولار للبرميل إلا أنّ الإيرادات الإجمالية لذات السنة لم تغط سوى 38.66% من إجمالي النفقات العامة، وهو ما جعل عجز الموازنة العامة خلال تلك السنة يسجل مبلغ 2482.46 مليار دينار.

خلاصة الفصل

تعرفنا في هذا الفصل على المبادئ والقواعد التي تحكم الموازنة العامة في الجزائر والمراحل الرئيسية التي تمر بها والمعروفة بدورة الموازنة العامة إضافة إلى كيفية الرقابة عليها وأهم الجهات التي تقوم بهذه العملية.

وتوصلنا إلى أن الجزائر تعاني في عجز مستمر في موازنتها العامة وكان أحد أهم أسباب هذا العجز هو تراجع أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة، ويعكس هيكل الموازنة العامة في الجزائر الخصائص التي يتميز الاقتصاد الجزائري، إذ تُعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة فاقت نسبة 60%، وبما أنّ السياسات الاقتصادية المعدّة من طرف الحكومة الجزائرية يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة، فإنّ إعداد وتنفيذ هذه السياسات يخضعان لإيرادات الجباية النفطية التي تتأثر بدورها بتقلبات أسعار النفط التي أصبحت تنعكس بصفة مباشرة على قدرة الموازنة العامة على بلوغها لأهدافها التنموية المسطرة.

بعد الارتفاع في إيرادات الموازنة العامة سنة 2000 تغيرت السياسة الاقتصادية عما كانت عليه في الفترة السابقة وخصوصا ما تعلق بسياسة الموازنة، بحيث أصبحت سياسة توسعية جراء الفوائض المالية التي تمتلكها بسبب ارتفاع إيرادات الجباية النفطية، لذلك بدأت الجزائر في إنجاز مشاريع تنموية ضخمة أدى إلى ارتفاع نفقات الموازنة العامة حيث ارتفعت ارتفاعا كبيرا وهو ما يعكس تحكم الفوائض في مسار السياسة الإنفاقية خصوصا والسياسة الميزانية عموما. لكن ارتباط الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، ولتجنب مثل هذه الآثار وجب على الحكومة الجزائرية القيام بالعديد من الإجراءات كترشيد الإنفاق العام والتنويع في الاقتصاد ومن ثم الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وغيره من الإيرادات.

الفصـــــــل الرابـــــع

الدراســـــة القياسيـــــة لأثر سياســـــات تسعيـــــر المشتقـــــات النفطيـــــة على الموازنـــــة العامـــــة في الجزائـــــر خلال الفتـــــــرة 1995-2017

تمهيد

يمثل الدعم أحد آليات السياسة المالية المباشرة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كتخفيف العبء على محدودي الدخل وتوفير المشتقات النفطية بأسعار مناسبة، وتوزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول، ودعم الإنتاج والمنتجين، ورفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية وغيرها. إلا أنه بالرغم من ذلك فقد تؤدي سياسة الدعم إلي زيادة حجم العجز بالموازنة العامة، مما يمثل عبء مالي على النشاطات الاقتصادية الأخرى التي قد تمارسها الدولة، في ظل ما يشهده الاقتصاد من أعباء مالية على الموازنة، وارتفاع في معدلات التضخم، وزيادة حدة مشكلات الفقر، مما دعي الدولة إلي ضرورة إصلاح منظومة الدعم، للحد من مشكلات العجز، وإعادة توزيع مخصصات الدعم وفقاً لأولويات إنفاق الدولة.

ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل للدراسة القياسية وذلك باستعراض بعض الدراسات السابقة للموضوع، ثم بعد ذلك محاولة بناء نموذج قياسي يفسر أثر سياسات الدعم الحكومي للمشتقات النفطية على الموازنة العامة للدولة الجزائرية وذلك خلال الفترة 1995-2017، بالإضافة إلى استعراض بعض التجارب الدولية في مجال إصلاح سياسات تسعير المشتقات النفطية ومحاولة طرح الدروس المستفادة من هذه التجارب، وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: دراسة قياسية لأثر سياسات تسعير المشتقات النفطية على الموازنة العامة خلال الفترة 1995-2017**
- **المبحث الثاني: بعض التجارب الدولية في مجال إصلاح سياسات تسعير المشتقات النفطية**

المبحث الأول: دراسة قياسية لأثر سياسات تسعير المشتقات النفطية على الموازنة العامة خلال الفترة 1995-2017

أكدت الدراسات التي بحثت في الآثار الاقتصادية لسياسة دعم الطاقة، أن المستويات العالية لهذه السياسة ساهمت بآثار غير مرغوب فيها على النمو الاقتصادي وأصبحت تشكل عقبة أمام ارتفاع معدلاته، كما أكدت هذه الدراسات على ضرورة إصلاح أسعار المشتقات النفطية، وإعادة توجيهها لفائدة المستحقين. وسنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة للموضوع بالإضافة إلى الدراسة القياسية.

المطلب الأول:الدراسات السابقة

إنّ النقاش حول إشكالية تأثير دعم أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد بصفة عامة أو على المتغيرات الاقتصادية الكلية عرف عدّة دراسات وأبحاث نستعرض البعض منها فيما يلي:

الدراسة الأولى: دراسة لـ لعيسوف سمير 2021، بعنوان سياسة دعم الطاقة في الجزائر

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تقييم سياسة دعم الطاقة في الجزائر،من خلال تقديمه عرضا مفصلا للتجربة الجزائرية في مجال الدعم بشكل عام، ودعم الطاقة بشكل خاص، وتوصل الباحث إلى أن سياسة دعم الطاقة بشكلها الحالي في الجزائر تتسبب بعدة مخاطر اقتصادية على غرار إثقالها لكاهل الميزانية العامة، ومزاحمتها لأولويات الإنفاق الاجتماعي، وغياب الكفاءة التخصيصية بين القطاعات، وتحفيزها لأنشطة التهريب على مستوى المناطق الحدودية، كما تتسم هذه السياسة بالتعميم دون تمييز بين المستحقين، مما يجعلها لا تخضع لمعايير العدالة الاجتماعية، ومن أجل تأكيد هذه النتائج من جانبها الاقتصادي تم استخدام نموذج بيانات البانل لعينة من 11 دولة مصدرة للطاقة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي لسياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي، ومن هنا تبرز ضرورة معالجة هذا الدعم وإصلاحه.

الدراسة الثانية: دراسة لـ قدار مريم 2020، بعنوان إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035 م

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم سياسة الدعم في الجزائر، والتعرف على سلبياتها ومتطلبات إصلاحها، حيث طرح الباحث إستراتيجية لإصلاح دعم الوقود في آفاق 2035، وتتضمن هذه الإستراتيجية أهم الخطوات المفتاحية لتحقيق نجاحها. والغرض من الإصلاح هو الرفع من فعالية سياسة الدعم وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منه، خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض والحد من ظاهرة الفقر.

وتوصل الباحث من خلال دراسته أن من أسباب الإسراع بإصلاح سياسة الدعم في الجزائر تراجع مداخيل الدولة وكذا العجز المستمر في ميزانيتها، فالتحويلات الاجتماعية وحدها تستنزف أكثر من 20% من الميزانية العامة، وأكثر من 9% من الناتج المحلي الخام، فيما يستنزف الدعم الضمني 19% منه.

وقدر حجم الدعم الكلي في الجزائر خلال سنة 2013 حوالي 4800 مليار دينار، وبلغ عجز الموازنة لسنوات 2011-2016 متوسط سنوي -2819.75 مليار دينار، وتراجعت أسعار النفط إلى أقل من 52 دولار للبرميل سنة 2015، أتبعه إجراءات ترشيد النفقات العامة ورفع الضرائب.

الدراسة الثالثة: دراسة عمر الشنيطي و آخرون، 2012 بعنوان الدعم في مصر المشكلة والحل.

ويعرض البحث قضية الدعم في مصر وحجم المشكلة، والأسباب الرئيسية وراء ضرورة إعادة هيكلة الدعم، ويقدم البحث نموذجاً مقترحاً لإعادة هيكلة الدعم عن طريق عرض استراتيجيات عامة لمتخذي القرار في مصر، إضافة إلى تقديم عدد من الآليات المحددة لتنفيذها.

الدراسة الرابعة: دراسة بسام فتوح ولورا القطيري، 2012، بعنوان Energy subsidies in the arab world

حيث توضح هذه الدراسة أن دعم الطاقة وسيلة مكلفة وغير فعالة لتحيق التنمية، كما أنه يشوه إشارات الأسعار، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد، ومع ذلك، على الرغم من هذه الآثار الضارة، فإن دعم الطاقة يشكل شبكة أمان اجتماعي مهمة للفقراء في أجزاء كثيرة من العالم العربي وأي محاولات للحد منها أو القضاء عليها في غياب برامج تعويضية من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في رفاهية الأسر وتآكل القدرة التنافسية لبعض الصناعات، لذلك سيكون من العوامل الحاسمة للإصلاحات الناجحة قدرة الحكومات على تعويض سكانها عن تخفيض أو إلغاء الإعانات من خلال تدابير تخفيفية مصممة بعناية تحمي الأشد فقراً وتساعد الاقتصاد في تكيفه على المدى الطويل.

الدراسة الخامسة: دراسة أميرة أحمد محمد رجب، 2013، بعنوان سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي

حيث تناولت الباحثة في هذه الدراسة أسباب دعم الطاقة في الدول النامية وتجارب بعض الدول الناجحة في إزالة الدعم، وذلك خلال الفترة 2000- 2012، للوصول إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بدعم الطاقة. ومن هذه التوصيات إتباع منهج تدريجي في إلغاء الدعم لان ذلك سيساعد على الحد من مقاومة مجموعات المعارضة للإصلاحات لان الخفض السريع للدعم يولد معارضة للإصلاح، بالإضافة إلى ذلك عند وضع آليات لرفع الدعم عن المشتقات النفطية وبيعها بالأسعار العالمية. يجب أن يكون في الحسبان تعديل الاتفاقيات المقامة بالفعل أو في يوم إبرام الاتفاقيات الجديدة التي لا يكون من شروطها أن تعتمد على أولوية في الحصص بل يتحول اعتمادها على التنمية وذلك بتحريك سوق العمل عن طريق وضع شروط وآليات تنظم علاقة الدولة بالشركات الأجنبية.

الدراسة السادسة: دراسة رضا عيسى، 2015 بعنوان دعم الطاقة لغير المستحقين استمرار دعم الصناعات كثيفة الاستهلاكك للطاقة: استنزاف للموارد ومحاباة للأغنياء، وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

والتي حاول الباحث من خلالها إلقاء الضوء على منظومة دعم الطاقة في مصر، وكيفية توزيعه بين القطاعات، حيث توصل من خلال الدراسة إلى كون هذا الدعم يتم توزعه في غير صالح الفئات المستهدفة مما يحد من أثره على هذه الفئات، و بما يتطلب معه إعادة توجيه لهذا الدعم.

الدراسة السابعة: دراسة إيمان العيوطي ونادين عبد الرؤوف، 2015، بعنوان Energy Security in Egypt

وتتناول الدراسة الموضوع في شقين: الأول هو تحرير أسعار الطاقة في مصر مع تحليل منهجيات التسعير المختلفة ووتيرة وتوقيت هذا التحرير فضلا عن الآثار التوزيعية المتوقعة على الأسر، ومن ثم التدابير اللازمة لتخفيف هذه الآثار، والشق الثاني هو السيناريوهات المختلفة لمزيج الطاقة في مصر. كما تستعرض الدراسة أحدث السياسات المتعلقة بالطاقة والإصلاحات التشريعية المقترحة أو التي تم تنفيذها بالفعل، وكيف يمكن أن تساعد على الحد من عدم الأمن في مجال الطاقة.

الدراسة الثامنة: دراسة داليا عبد الحليم الطوخي و آخرون، 2016. بعنوان إمكانات تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاعات الصناعة والخدمات والإسكان،

ويناقش البحث سبل رفع كفاءة استخدام الطاقة داخل الدول العربية، خاصةً لدى الدول التي لديها ندرة في الموارد أو الدول المستوردة للطاقة، وذلك بالتركيز على قطاعات الصناعة والخدمات والإسكان.

في حين تركز هذه الدراسة على دراسة التطورات الأخيرة في الاقتصاد المصري نتيجة إصلاحات منظومة دعم الطاقة، ودراسة أثر هذه التغيرات على بعض من المتغيرات الاقتصادية الهامة، وذلك خلال الفترة من عام2003 وحتى عام 2018.

الدراسة التاسعة: دراسة محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، 2014، بعنوان إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية

توصلت نتائج دراسة موضوع إصلاح الطاقة في الدول العربية، إلى أن الاستمرار في تقديم برامج تقديم الدعم بهذه الصورة من شأنه تشويه طريقة توزيع الموارد الاقتصادية والتأثير سلبا على معدلات النمو الاقتصادي والتوازنات الداخلية والخارجية في الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له. وأكدت أهمية سياسات إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية على ضوء الدور المتوقع لهذه السياسات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز فرص النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

الدراسة العاشرة: دراسة محمد أحمد عصام، 2014، بعنوان تحرير أسعار المشتقات النفطية في الجمهورية اليمنية في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1995-2014)

يهدف البحث إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتحرير أسعار المشتقات النفطية في اليمن، فالدوافع الرئيسية وراء تبني الحكومة لسياسة دعم المشتقات دوافع اجتماعية تدخل ضمن المسؤوليات التي على الدولة القيام بها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وقد توصل الباحث إلى أن عملية الدعم للمشتقات النفطية ترتب عنها تنازل الدولة عن موارد مهمة ونادرة، الدولار لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، في ظل انخفاض شديد لحصة الحكومة من النفط خلال الفترة 2006-2011، وقد أتضح أنه كان هناك استخدام غير كفئ للموارد التي تتصف بالندرة من خلال ذهاب الدعم لغير المستحقين له، والسبب يرجع في ذلك للجانب الإداري وللآلية المستخدمة في تقديم الدعم وتوزيعه والتي صاحبها تفشي ظاهرة الفساد وتهريب المشتقات.

ثم تطرق الباحث إلى أن إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي كآلية بديلة عن نظام الدعم لتعويض الفقراء وذوي الدخل المحدود الذي تضرروا من الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي لم تعط الأهمية ولم تنظر بعين الاعتبار عند وضع البرنامج والأهداف لها في التوجه إلى الفئات الاجتماعية الأكثر تضررًا جراء الإصلاحات القاسية وهم سكان الريف الذين يشكلون 80% من إجمالي عدد السكان، كما أن شبكة الأمان الاجتماعية التي أنشئت لمواجهة الآثار الناجمة عن سياسة رفع الدعم ليست سوى إجراء مؤقت لحل المشكلات الاجتماعية.

الدراسة الحادية عشر: دراسة نجيب عبدالله شحرة 2015 بعنوان: السياسة الحالية لدعم المشتقات النفطية في اليمن: المخاطر والسياسة البديلة

استهدفت الدراسة توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الدعم للمشتقات النفطية، وأيضا بيان نفس الآثار عند إلغاء الدعم عن تلك المشتقات، وبينت الدراسة العوامل التي تؤثر على زيادة أو نقص مقدار الدعم للمشتقات النفطية وقد حددها الباحث بثلاث محددات رئيسية(أسعار النفط الدولية، التغير في الاستهلاك المحلي، التغير في أسعار الصرف)، وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج منها أن الدعم للمشتقات النفطية بأسلوبها الحالي لا يحقق الهدف الاجتماعي لها ويمثل عبء على الاقتصاد القومي، وأنه من الضروري تحرير أسعار المشتقات النفطية بشكل يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وقدمت الدراسة العديد من التوصيات التي تشكل في مجملها منظومة متكاملة لكيفية رفع الدعم عن المشتقات النفطية بما يحقق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

الدراسة الثانية عشر: دراسة ماسامي كوجيما 2013، بعنوان وضع خارطة طريق لإصلاح سياسة تسعير النفط

استهدفت الدراسة محاولة وضع إستراتيجية لإصلاح سياسة تسعير المشتقات النفطية، حيث توصل الباحث إلى أن مراقبة الأسعار وسيلة غير فعّالة وغير مستدامة لحماية الفقراء، والحدّ من التضخّم، وتحقيق الأهداف الأخرى المذكورة من طرف الحكومات التي تبقي الأسعار منخفضة. ولمساعدة الفقراء

على مواجهة ارتفاع أسعار النفط، يجب تعويض عملية دعم أسعار الوقود بهدف طويل الأمد مع تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل فعّال. ويمكن القول إنّ التحويلات النقدية كجزء من برنامج متكامل وشامل للتخفيف من وطأة الفقر هي المقاربة الأكثر فعالية والأقل تشويها، أمّا التدخلات الحكومية باستخدام الدعم القطاعي للحفاظ على انخفاض الأسعار في كل مصلحة وخدمة فهو أمر غير كاف عموما. وبالتوازي مع ذلك، وللحدّ من التعرّض لتقلّبات أسعار النفط، يتعيّن على الحكومات تعزيز تدابير الحفاظ على الطاقة في جميع المجالات الاقتصادية وتسهيل تنويع الوقود للحدّ من الاعتماد المفرط على النفط حيث تكون هناك جدوى اقتصادية.

الدراسة الثالثة عشر: دراسة أنس نواف أبو غنمي 2007، بعنوان أثر سياسة تحرير أسعار النفط على الموازنة العامة الأردنية خلال الفترة (2005-2006)

يهدف البحث إلى التعرف على الآثار الناتجة عن تبني سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطية، ومحاولة تحديد الآثار الناجمة عن تبني سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطية على الموازنة العامة الأردنية بمكوناتها وتأثيرها على عجز الموازنة العامة خلال عامي 2005-2006 ومعرفة مدى تأثير أسعار النفط العالمية على العلاقة بين دعم المشتقات النفطية والموازنة العامة، ومقدار الفائض المالي الذي حققته الدولة جراء اتخاذها هذه السياسة.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نسبة الدعم إلى عجز الموازنة بلغت 142.3%، خلال الفترة من تاريخ 2005/01/01 ولغاية 2006/10/31، بالإضافة إلى ارتباط ارتفاع الدعم للمشتقات النفطية في الموازنة العامة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط العالمية، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع دينار واحد لسعر برميل النفط سيرتفع بمقدار حساب الدعم 37.35 مليون دينار بأسعار عام 2005 و 31.42 مليون دينار أردني في عام 2006.

الدراسة الرابعة عشر: دراسة ديفيد ليبتون 2013، بعنوان إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي

استهدف البحث موضوع الأسباب التي تؤدي إلى محاولات إصلاح الدعم الحكومي، حيث توصل الباحث إلى عدة نتائج نذكر منها أن الأسعار المنخفضة والمدعمة تؤدي إلى عدم إقبال القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة على الاستثمار في قطاع الطاقة للتوسع في الإنتاج، فيؤدي إلى انخفاض عرض الطاقة وهي من أهم مقومات النمو، بالإضافة إلى أن الدعم يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام الذي يمكن أن يوجه إلى بنود أخرى تعزز النمو ومنها البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي، ويتسبب الدعم كذلك في سوء توزيع الموارد على الأنشطة كثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة، ويؤدي أيضا إلى المزيد من عدم المساواة لان المستفيدين منه هم أصحاب الدخول المرتفعة.

الدراسة الخامسة عشر: دراسة حسين براهمي، مبارك قرقب 2020، بعنوان دعم الطاقة وتأثيره على الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2009-2018

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر دعم الطاقة على الموازنة العامة للدولة وذلك خلال الفترة 2009-2018، حيث تطرق الباحثان إلى محاولة توضيح العلاقة بين دعم الطاقة والموازنة العامة في الجزائر، باستعمال بيانات إحصائية خاصة بقيمة دعم الطاقة وكذا إيرادات الموازنة العامة الجزائرية، وتوصل الباحثان إلى أن الدعم الموجه للطاقة يشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الضائعة للميزانية العامة. بالإضافة إلى أن الزيادة في قيمته الموجهة للطاقة له أثار سلبية تتمثل في زيادة عجز الميزانية العامة، وأيضا استفادة الأسر الغنية وأصحاب المؤسسات الخاصة وحتى الأجانب من هذا الدعم على حساب الطبقات الهشة والفقيرة والذي هو أصلا موجه ومقدم لها.

الدراسة السادسة عشر: دراسة لصندوق النقد الدولي 2014، بعنوان دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دروس مستفادة للإصلاح

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز منافع إصلاح الدعم وتحديد الدروس المستفادة منه، وتوصلت الدراسة إلى أن إصلاح الدعم يؤدي إلى زيادة النمو ويعمل على الحد من الفقر وانعدام المساواة. فإعادة تخصيص الموارد التي يحررها الدعم باتجاه زيادة الإنفاق العام الإنتاجي يمكن أن يساعد على إعطاء دفعة للنمو في الأجل الطويل، وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي إلغاء الدعم إذا اقترن بشبكة للأمان الاجتماعي جيدة التصميم وزيادة في الإنفاق لصالح الفقراء إلى تحسينات كبيرة في رفاه الفئات منخفضة الدخل على المدى الأبعد. ويمكن أيضا أن يساهم إصلاح الدعم في خفض عجز الميزانية وأسعار الفائدة، مما يحفز استثمارات القطاع الخاص ويعزز النمو.

وفي سبيل إنجاح إصلاح دعم الطاقة يجب مراعاة للتدابير التعويضية التي يفضل أن تكون من خلال تحسين توجيه التحويلات النقدية للفئات الأكثر تضررا من إلغاء الدعم، وثمة عنصر رئيسي آخر من عناصر النجاح هو الاضطلاع بحملة اتصالات تستهدف توعية الجماهير بتكلفة الدعم ومنافع الإصلاح وتساعد على توليد دعم سياسي وعام على نطاق عريض.

الدراسة السابعة عشر: دراسة طارق إسماعيل 2018، بعنوان سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الجوانب المختلفة لواقع سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية والاتجاه العام لتطورها متضمنا ذلك واقع وحجم الدعم في الدول العربية، ونطاقه، وأشكاله وآليات تنفيذه، وانعكاساته الاقتصادية، وأحدث الإصلاحات التي اتخذت بشأنه، وتوصل الباحث إلى أن التوسع في سياسات الدعم الحكومي في عدد من الدول العربية جملة من التداعيات على اقتصادياتها من أبرزها، الأعباء المالية على موازنتها العامة. في هذا الخصوص، أدى التوسع في سياسات الدعم إلى فقدان

موازنات عدد من الدول العربية موارد مُقدرة تمثلت في فاقد الإيرادات التي لم تحصل بسبب التوسع في الإعفاءات والمنح الضريبية وعدم فرض ضرائب على بعض القطاعات خصوصا قطاع الطاقة. حيث قدر فاقد ضريبية استهلاك الطاقة في 18 دولة عربية حوالي 27 مليار دولار سنة 2015، مقارنة بحوالي 33 مليار دولار سنة 2013.

من ناحية أخرى أدى تسارع وتيرة نمو حجم الدعم الحكومي إلى مزاحمة الإنفاق العام الداعم للنمو، حيث درجت بعض الدول على الإنفاق على دعم المحروقات والمواد الغذائية أكثر مما تنفق على الصحة العامة، والتعليم، وبعض البنيات الأساسية الضرورية.

الدراسة الثامنة عشر: دراسة إبراهيم موسى الورد 2006، بعنوان الآثار لاقتصادية والاجتماعية لرفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية

تهدف الدراسة إلى تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لرفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية في العراق، وتوصل الباحث إلى أن خفض الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية يؤدي إلى عدم تأثر الطبقة الغنية بهذا القرار ويعني ذلك أن عبئا إضافيا سوف تتحمله الشرائح متوسطة أو منخفضة الدخل، بالإضافة إلى زيادة واضحة في التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات وقد يؤدي ذلك إلى رفع معدلات التضخم ومن ثم لن يتحقق هدف الموازنة الحكومية في خفض هذه المعدلات.

ويرى الباحث أن لتخفيف هذه الآثار يتطلب ذلك وضع خطة متوسطة الأمد تعتمد التدرج البطيء والمستمر لهذا الخفض لأن آثار هذا الخفض سوف تنعكس على مجمل الاقتصاد العراقي ذلك أن جزءا مهما من هذه المشتقات يمثل مدخلات إنتاجية أساسية في الكثير من الأنشطة الاقتصادية وخاصة قطاع النقل والمواصلات الذي سوف ينعكس مباشرة على زيادة تكاليف النقل ومن ثم زيادة في الأسعار أي زيادة معدلات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

الدراسة التاسعة عشر: دراسة سعد أحمد الورد 2014، بعنوان أثر إلغاء دعم أسعار المشتقات النفطية

يهدف البحث إلى محاولة التعرف على أثر إلغاء دعم أسعار المشتقات النفطية، وتوصل الباحث إلى أن سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية تعكس كثيراً من السلبيات على واقع الاقتصاد اليمني مما يؤدي إلى المطالبة من قبل الكثير بإلغاء سياسة الدعم، غير أن إلغاء سياسة الدعم هذه من شأنها أن تخلق مشكلات من نوع آخر تتمثل بدرجة رئيسية في رفع كلفة المعيشة، ويرى الباحث أن الوسيلة الأفضل لسد العجز في الموازنة يأتي من خلال ذلك تحسين أداء الإدارة المالية وإيجاد موارد ضريبية تتناسب مع أهداف واقعية وعادلة للسياسات الضريبية وتحسين أساليب فرض وتحصيل الضرائب والرسوم.

الدراسة العشرون: دراسة الشيماء حجاج، 2020، بعنوان أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة ومن خلال عرض بعض التجارب الدولية في مجال إصلاح دعم الطاقة إلي أهمية تدرج عملية إلغاء دعم الطاقة، وأن يصاحبها مجموعة من الإجراءات التعويضية، وذلك بإتباع خطوات معينة لتصحيح منظومة الدعم والتي تتضمن وضع خطة طويلة الأجل لإصلاح قطاع الطاقة، وتحليل أثر هذه الإصلاحات والتشاور مع الجهات المعنية، بالإضافة إلى أهمية زيادة الشفافية ونشر الوعي عن إجراءات وحجم الدعم داخل الموازنة، وأن تتلاءم الزيادات التدريجية في أسعار الطاقة مع قدرات المستهلكين، مع إمكانية اختلاف تسلسل هذه الزيادات باختلاف منتجات الطاقة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة عمليات الإنتاج لتقليص الدعم، واتخاذ تدابير معينة لحماية الفئات الأكثر فقراً وضمان عدم تضررهم من سياسات الإصلاح، وتنفيذ إصلاحات مؤسسية لمنع تسييس تسعير منتجات الطاقة باستحداث آليات للتسعير التلقائي، وأن يصاحب عملية الإصلاحات سياسات لإعادة الاستهداف، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة، والصحة والتعليم.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية لتقدير تأثير المشتقات النفطية على مؤشرات الميزانية العامة

سنتناول في هذا المطلب أثر سياسة الدعم على المشتقات النفطية وذلك من خلال معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم: 35 يمثل معطيات الدراسة

السنوات	أسعار النفط صحاري بلند (دولار أمريكي)	النفقات العامة (مليون دولار)	الإيرادات العامة (مليون دولار)	سعر الصرف (دينار/دولار أمريكي)	أسعار البنزين (دولار أمريكي/لتر)	أسعار الديزل (دولار أمريكي/لتر)	إجمالي استهلاك البنزين (دولار أمريكي)	إجمالي استهلاك الديزل (دولار أمريكي)
1995	17.423	13197	94814	47.66	0.40	0.23	1564620	565248
1996	21.271	13697	110211	54.74	034	0.20	1402151.5	512576
1997	19.720	13644	122839	57.70	0.33	0.19	1435846.5	518016
1998	13.072	15035	94258	58.37	0.31	0.16	1379480.6	445235.2
1999	18.087	14516	14268	66.57	0.27	0.14	1238467	380889.6
2000	28.724	15651	14268	75.32	0.27	0.15	1275450.9	401136
2001	24.718	17272	19485	77.26	0.26	0.14	1281538	376588.8
2002	24.838	19986	20188	79.68	0.22	0.10	1129500.3	287552
2003	28.826	19843	25508	77.36	0.22	0.10	1174783.5	309184
2004	38.328	24887	30936	72.06	0.32	0.15	1796441.6	542592
2005	54.587	29798	42016	73.36	0.31	0.14	178258.7	536748.8
2006	66.025	34265	50103	72.64	0.32	0.19	1582200	644480
2007	74.664	46781	53164	69.36	0.33	0.19	1734560	717440
2008	98.600	66670	79158	64.58	0.34	0.20	1992400	896000

2009	62.163	60420	50603	72.64	0.30	0.17	1202032.5	879158.4
2010	80.253	60037	59042	74.31	0.32	0.19	1383897.6	993168
2011	112.897	80348	79477	72.85	0.29	0.19	1428982.9	1060656
2012	111.523	92455	82672	77.55	0.29	0.17	1623776.7	1018313.6
2013	109.441	78685	76637	79.38	0.26	0.17	1542645	1153280
2014	99.615	87301	70989	80.56	0.27	0.16	1899035.5	1011968
2015	52.821	93285	50794	100.46	0.21	0.14	1586243.4	942099.2
2016	44.206	67451	46062	109.47	0.28	0.17	2033156.3	1109324.8
2017	54.204	66594	55721	110.96	0.29	0.18	2051388.2	1150387.2

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجداول.104، 153، 156

سنحاول في هذه المرحلة التحليلية باستخدام أدوات القياس الاقتصادي تقدير أثر المشتقات النفطية على مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر حيث سنأخذ مؤشرات سعر البنزين وسعر الديزل كمتغيرين رئيسين للمشتقات النفطية، في المقابل سنركز على تقدير تأثير هذه المؤشرات على الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في الجزائر. ولأجل ذلك سوف نطبق منهجية أشعة تصحيح الخطأ VECM لتتبع طبيعية التأثيرات في الأجلين القريب والبعيد.

أولا: ترميز وتعريف متغيرات النماذج:

في الدراسة القياسية سنعتمد على المتغيرات المعرفة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (36): ترميز المتغيرات

لوغاريتم أسعار الديزل (دولار أمريكي/لتر)	لوغاريتم أسعار البنزين (دولار أمريكي/لتر)	لوغاريتم الإيرادات العامة (مليون دولار)	لوغاريتم النفقات العامة (مليون دولار)
Dp	Lp	REV	G

المصدر: من إعداد الطالب

وبشكل مباشر سنفترض عدم خطية العلاقات وبالتالي كل المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم العشري

ثانيا: اختبارات الاستقرارية السلاسل الزمنية:

لأجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على اختبارات PP لأنها الأكثر فعالية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، وتعرض نتائج اختبارات جذور الوحدة للسلاسل الزمنية في الجدول التالي:

الجدول رقم (37): اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		G	REV	LP	DP
At Level					
With Con...	t-Statistic	-1.0157	-1.9227	-4.1891	-2.4071
	Prob.	***0.7289***	***0.3165***	***0.0039***	***0.1513***
		n0	n0	***	n0
With Con...	t-Statistic	-0.9884	-2.0568	-4.7403	-2.4540
	Prob.	***0.9253***	***0.5399***	***0.0054***	***0.3449***
		n0	n0	***	n0
Without C...	t-Statistic	2.0577	-0.3402	-1.3404	0.0895
	Prob.	***0.9876***	***0.5508***	***0.2173***	***0.7008***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(G)	d(REV)	d(LP)	d(DP)
With Con...	t-Statistic	-3.8489	-3.8462	-10.4429	-4.6969
	Prob.	***0.0088***	***0.0088***	***0.0000***	***0.0014***
		***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-3.8814	-3.8432	-11.7461	-4.7377
	Prob.	***0.0319***	***0.0343***	***0.0000***	***0.0058***
		**	**	***	***
Without C...	t-Statistic	-3.3412	-3.9354	-10.1730	-4.8212
	Prob.	***0.0020***	***0.0004***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرمجية Eviews

قراءة نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية تبين أن السلاسل الأربع (سلسلة لوغاريتم الانفاق الحكومي، سلسلة لوغاريتم الإيرادات الحكومية، سلسلة لوغاريتم أسعار البنزين، سلسلة لوغاريتم أسعار الديزل) كلها غير مستقرة في الأصل، بينما كل السلاسل مستقرة في الفرق الأول، لأن احتماليات الاختبارات الثلاثة لسلاسل الفروقات أقل من 0.05، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية كلها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ثالثا: اختبارات التكامل المشترك:

لاختبار التكامل المشترك سنطبق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وذلك من أجل التأكد من إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات المفسرة في النموذجين، النموذج الأول يفسر الإيرادات الحكومية بدلالة أسعار البنزين والديزل بينما النموذج الثاني يفسر تغيرات النفقات الحكومية في الجزائر بدلالة تغيرات كل من أسعار البنزين والديزل، والنتائج معروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم (38): اختبارات التكامل المشترك

	احتمالية اختبار الأثر Rank test (trace)	
	النموذج الأول rev	النموذج الثاني G
لا توجد علاقة تكامل مشترك	0.00	0.00
على الأقل توجد علاقة واحدة	0.014	0.22
على الأقل توجد علاقتان	0.038	0.11

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews

تبين نتائج اختبارات التكامل المشترك وجود أكثر من علاقتين تكامليتين في نموذج الإيرادات بينما في نموذج النفقات الحكومية اتضح وجود علاقة تكاملية واحدة، وهذا يعني ارتباط النفقات الحكومية بأسعار البنزين والديزل في الجزائر في الأجلين القريب والبعيد، وما دامت السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة I(1) مع وجود علاقات توازنية طويلة الأجل فإنه يمكننا الآن تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECMلتقدير تأثيرات أسعار المشتقات النفطية (البنزين والديزل) على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية في الأجلين القريب والبعيد.

رابعا: تقدير النماذج:

لتقدير نماذج متجهات تصحيح الخطأ VECMأكدت نتائج اختبار درجات التأخير في الأجل القصير على قبول تأخيرين زمنين في نموذج VAR، ولتقدير النماذج استخدمنا طريقة المربعات الصغرى الموزونة Weighted least squares WLSوذلك من اجل تجنب المشاكل التي تتعلق بالبواقي في النموذج المقدر بطريقة OLS، وعند تقدير نموذجي الإيرادات الحكومية REVونموذج النفقات الحكومية Gبينت الاختبارات البعدية على أن كلا النموذجين صالحين من الناحية القياسية وأن النماذج لا تعاني من مشاكل القياس الاقتصادي المتمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء وهو ما توضحه الاختبارات التالية:

خامسا: الاختبارات البعدية المتعلقة بالبواقي:

تتمثل الاختبارات البعدية في الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج وهي اختبارات للتأكد من الفروض الأساسية المفترضة في بواقي النموذج والمتعلقة باختبار الطبيعية. اختبار الارتباط الذاتي أو التسلسل الخطي، اختبار عدم التجانس، ونتائج هذه الاختبارات للنموذجين موضحة في الجدول أدناه:

الجدول (39): الاختبارات البعدية التشخيصية للنماذج المقدرة

		النموذج الأول rev		النموذج الثاني G	
		الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال
اختبار الطبيعية	CHI-SQ	2.69	0.10	0.09	0.76
	Jaraue-bera	3.47	0.37	0.48	0.78
اختبار الارتباط LRE-STAT		8.14	0.51	2.89	0.96
اختبار عدم التجانس CHI-SQ		85.78	0.42	103.10	0.07

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرمجية Eviews

نتائج التحليل تبين أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي في كلا النموذجين ذلك أن احتمالية اختبار كل من CHI-SQ واختبار Jaraue-bera أكبر من 0.05 ما يعني قبول الفرض الصفري الذي ينص على طبيعية البواقي، كما اختبارات الارتباط الذاتي للبواقي واختبارات عدم تجانس تباينات الأخطاء تؤكد على أن النموذجين لا يعانيان من مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي كما أن تباينات الأخطاء في النموذج ثابتة ومتجانسة وهو ما تبينه اختبارات التسلسل الخطي لبواقي LRE-STAT واختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء heteroscedasticity Test.

سادسا: تحليل ومناقشة النتائج

توصلت نتائج التحليل القياسي لتأثير المشتقات النفطية على مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر في الأجلين القريب والبعيد إلى ما يلي:

- تأثير المشتقات المالية المتمثلة في أسعار البنزين وأسعار الديزل على الإيرادات الحكومية أكثر منه على النفقات الحكومية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد 83% في نموذج الإيرادات الحكومية، بينما لم تسجل سوى القيمة 39% في نموذج النفقات الحكومية، ما يعني أن القدرة التفسيرية لنموذج الإيرادات أكبر منه في نموذج النفقات وأن الإيرادات الحكومية ترتبط بشكل مباشر بأسعار المشتقات النفطية، عكس نموذج النفقات والذي يفسر ضعف القدرة التفسيرية لهذا النموذج بارتباط النفقات الحكومية بإيرادات أخرى عدا الإيرادات النفطية كالضرائب الجزافية على الدخل والقيمة المضافة بكل أنواعها.
- في المدى البعيد تأثير أسعار البنزين تأثير طردي على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية، في حين تأثير أسعار الديزل تأثير سلبي على كل من الإيرادات والنفقات.

- في الأجل القريب أسعار المشتقات النفطية لا تؤثر في النفقات العامة لأن معالمها غير معنوية في النموذج، في حين تأثيرها في نموذج الإيرادات النفطية يتوقف على أسعار البنزين فقط، حيث أن تأثير أسعار البنزين في التأخيرين الأول والثاني موجب ومعنوي على الإيرادات الحكومية بينما تأثير أسعار الديزل غير معنوي في نموذج الايرادات الحكومية.
- تشير تحليلات دوال استجابة نموذج الإيرادات الحكومية إلى أن الصدمة المتوقعة بدرجة معيارية في أسعار البنزين لها تأثير إيجابي متوقع يقدر بأربع درجات معيارية تدوم تأثيرات هذه الصدمة أربعة تأثيرات زمنية أي تأثيراتها تتراكم لأربع سنوات قبل أن تتلاشي في السنة الخامسة وتسكن التأثيرات لتساوي التأثيرات المتوقعة في الأجل البعيد، بينما تأثيرات الصدمة المتوقعة في أسعار الديزل على المدى القريب شبه منعدمة وهو ما تثبته مؤشرات النموذج في المدى القريب، وهو نفس التأثير المتوقع تقريبا لصدمة أسعار الديزل على دالة النفقات الحكومية، بينما التأثير المتوقع لصدمة أسعار البنزين على دالة النفقات تأثير طردي قوي يتوقع أن تدوم أثاره أكثر من خمس سنوات قبل أن يميل إلى الاستقرار بعد السنة السابقة من الصدمة المتوقعة.
- أما تحليل مركبات التباين تبين أن أسعار البنزين تساهم في الأجل القريب وبعد عشر سنوات من تفسير 20% من مركبات تباين النفقات الحكومية وما قيمته 8.9% من تركيب تباين الإيرادات بعد التأخير العاشر، أما مساهمة أسعار الديزل فهي لم تتعدى 1% في تركيب تباينات كل من النفقات والإيرادات وهذا ما يفسر بارتباط النفقات الحكومية في الجزائر في الأجلين القريب والبعيد بأسعار البنزين أكثر من ارتباطها بأسعار الديزل.

المبحث الثاني: بعض التجارب الدولية في مجال إصلاح سياسات تسعير المشتقات النفطية

اتجهت العديد من الدول نحو إصلاح دعم أسعار المشتقات النفطية، ولكنها اختلفت في كيفية وطريقة استهداف الأفراد المستحقة، واعتمدت في ذلك على برامج للتحويلات النقدية وتدعيم القطاعات الاجتماعية الأكثر حساسية، وللتعرف على تجارب الدول في مجال الإصلاح تم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين يتناول المطلب الأول تجارب الدول التي قامت برفع الدعم عن المشتقات النفطية، أما المطلب الثاني فتناول إستراتيجية إصلاح سياسات تسعير المشتقات النفطية

المطلب الأول: تجارب بعض الدول التي قامت برفع الدعم عن المشتقات النفطية

أوضحت العديد من التجارب إمكانية تخفيف الانتقال إلى أسعار السوق من خلال الطريقة التي تتم بها إزالة الإعانات، وفيما يلي سنستعرض مجموعة من أهم هذه التجارب.

أولا: التجربة البرازيلية

اتسم الأداء الاقتصادي في البرازيل ما قبل الإصلاح أي في فترة الثمانينات بالنمو المنخفض وارتفاع معدلات التضخم حيث كان متوسط النمو الاقتصادي 3%، ومتوسط التضخم 272%. كما بلغ العجز الكلي في الموازنة في مثل هذه الفترة 5%، من إجمالي الناتج المحلى ووصل إلى 7% سنة 1989 وأدى ذلك إلى زيادة صافى الدين العام من 24% من إجمالي الناتج المحلى في عام 1981 إلى 40% في عام 1989 وذلك أدى إلى ضغوط على الحكومة لتقوم بإحداث تغييرات في سياسات إحلال الواردات في البرازيل وتحرير الاقتصاد بما في ذلك قطاع الطاقة[1].

واحتكرت شركة النفط "بتروبراس" وهي شركة ملك للدولة على سوق النفط في الثمانينات حيث احتكرت الواردات من النفط الخام ومنتجات النفط وبرغم من أن مجال توزيع النفط كان متاح لعدة شركات إلا أن الحكومة هي التي كانت تحدد الأسعار للمستهلك النهائي فكانت تدعم إما المنتجين أو الموزعين أو المستهلكين لتغطي احتياجات السوق، ولذلك تم إنشاء صندوق لتثبيت أسعار النفط.

أ-الإجراءات التي اتبعتها البرازيل لتحرير أسعار المشتقات النفطية

اتخذت البرازيل عدة إجراءات لإصلاح سياسات تسعير المشتقات النفطية ومن بين هذه الإجراءات

- التدرج في إلغاء الدعم. ولحشد التأييد العام للإصلاحات وعدت الدولة المستهلكين بأن الخصخصة وتحرير الاقتصاد سوف يؤديان إلى انخفاض الأسعار وتحسين الخدمة.
- في بداية التسعينات تم تحرير أسعار المشتقات النفطية التي تستخدمها الشركات بصفة رئيسية مثل الأسفلت ومواد التشحيم، ثم في سنة 1996 تم تحرير أسعار البنزين للمستهلكين النهائيين، والغاز النفطي المسال للمستهلكين سنة 1998، والديزل في سنة 2001.

[1] Giambiagi, F., and M. Moreira, 1999, A Economia Brasileira nos Anos 90, (Rio de Janeiro: Banco Nacional de Desenvolvimento Econômico e Social).

ثم في مرحلة ثانية تم تحرير منتجات الوقود السائل المستخدم في النقل والصناعة وفي النهاية إلغاء الدعم على منتجي الإيثانول وموردي المعدات والخدمات لشركة "**بتروبراس**".

في سنة 1995 تم إلغاء الاحتكار الرسمي لشركة" **بتروبراس**" والسعي والتوجه إلى الخصخصة وتم إنشاء الشركة الوطنية للبترول لإعادة الهيكلة وإدارة مزادات حقول النفط للاستكشاف.

ب- نتائج إصلاحات دعم المشتقات النفطية في البرازيل خلال الفترة 1990-2012

خلال هذه الفترة وبعد كل إصلاح كان هناك تزايد حاد قصير الأمد في التضخم وانخفض بعد ذلك على المدى الطويل لترك الأسعار لعرض وطلب السوق دون التدخل.

تنفيذ التحرير الرسمي لكافة أسعار منتجات الوقود وذلك ما ساعد على تفادى تكرار الدعم وفى هذه الفترة ارتفعت الأسعار فوق الأسعار العالمية للوقود ولم يكون للدولة دور هنا سوى مراقبة الأسعار من خلال الشركة الوطنية وبدأت بعدها بفترة قصيرة استقرار الأسعار حتى في غضون تقلبات الأسعار في السوق العالمية.

قامت الحكومة بتحديد أسعار النفط وخفضت الضرائب على البنزين والديزل وألغت الضرائب على الغاز النفطي المسال و زيوت الوقود للسيطرة على التضخم وتثبيت وتثبيت أسعار البترول للمستهلك النهائي.

جـ- التدابير التخفيفية:

- دعم الوقود لمحطات الطاقة في أمازونيا لفترة 10 سنوات لأن تلك المنطقة ذات حساسية سياسية.
- فرض ضريبة جديدة لتعويض الخسارة الضريبية وأطلقت عليها ضريبة الواردات وهى تفرض على استيراد وتسويق المشتقات النفطية وقامت إيرادات تلك الضريبة بتمويل[1]:
  - ✓ الدعم لمنتجي الإيثانول وتكاليف نقل الهيدروكربونات
  - ✓ الغاز النفطي المسال المستخدم من قبل الأسر منخفضة الدخل
  - ✓ مشاريع حماية البيئة و إنشاء الطرق
- استحداث إعانة دعم خلال كوبونات الغاز وذلك بعد إلغاء الدعم على الغاز النفطي المسال وذلك لمساعدة الأسر منخفضة الدخل.
- التحويلات النقدية المشروطة: تم تنفيذ برنامج التحويلات النقدية المشروطة" بولسا إسكولا"
- دمج البرنامجين السابقين(نظام كربونات الغاز وبرنامج بولسا) في برنامج وطني للتحويلات النقدية المشروطة " بولسا فاميليا".

ثانيا: التجربة الإيرانية

[1] Oliveira, A., and T. Laan, 2010, —Lessons Learned from Brazil's Experience with Fossil-Fuel Subsidies and their Reform,‖ Trade, Investment, and Climate Change Series (Geneva: International Institute for Sustainable Development).

تمتلك إيران رابع أكبر احتياطي من النفط الخام وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي، كما تعد من بين أكبر 10 دول منتجة للنفط وأكبر 5 دول منتجة للغاز الطبيعي.

وبالنظر إلى انخفاض أسعار المشتقات النفطية بها فقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في استهلاكها، وبذلك انتقلت إيران من كونها واحدة من أقل الدول كثافة في استخدام الطاقة في العالم سنة 1980 إلى واحدة من أكثرها كثافة في استخدام الطاقة سنة 2009، فقد نما متوسط الاستهلاك بين 2001-2008 إلى 10% سنويا وبأكثر من 70 مليون لتر يوميا، مما جعل الحكومة تستورد نحو 40% من الاستهلاك المحلي عام 2007، حيث أصبحت إيران ثاني مستورد للبنزين بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما أدى إلى تأثيرات سلبية على موازنتها نتيجة سياسة الدعم المطبقة، كم أدى ذلك أيضا إلى زيادة تهريب الوقود إلى دول الجوار[1].

أ-الإجراءات التي اتبعتها إيران لتحرير أسعار المشتقات النفطية

تم الرفع من أسعار المشتقات النفطية في ديسمبر 2010، حيث جعل هذا الإصلاح إيران أول بلد مصدر للطاقة يجري تخفيضا كبيرا للدعم المقدم، حيث أدت الإصلاحات في إيران إلى خفض دعم الوقود من ناحية العرض، وحولت تركيزها إلى جانب الطلب، وقامت الدولة بتعويض المتضررين من خلال مدفوعات نقدية شهرية، وأصدرت حملة العلاقات العامة رسالة مفادها أن الإعانات تشجع الهدر والظلم الاجتماعي لأن أفقر المواطنين لا يستفيدون كما يستفيد الأثرياء، لقد أدت سياسة دعم الطاقة إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية نتيجة استفادة الفئات الأعلى دخلا، وقدرت فاتورة الدعم الحكومي في إيران ما بين 100 و120 مليار دولار[2].

ب- نتائج إصلاحات دعم المشتقات النفطية في إيران

ارتفع سعر البنزين لحصة 60 لتر شهريا من 1000 ريال إلى 4000 ريال، بأربعة أضعاف، في حين ارتفع السعر من 4000 ريال/ل إلى 7000 ريال/ل إذ تم تجاوز الكمية المحددة لكل سائق، كما ارتفع سعر زيت البنزين من 150 ريال/ل إلى 1500 ريال/ل بواقع 10 أضعاف، وارتفع الكيروسين والسولار من 150 و165 ريال/ل إلى 1000 و1500 ريال/ل على التوالي، أما سعر الغاز فيختلف باختلاف طبيعة المستهلك، مرتفعا في القطاع المنزلي بنسبة تفوق 4 أضعاف، وارتفع بـ 16 مرة لدى محطات التوليد، في حين ارتفع لدى القطاع الصناعي بـ 45 مرة. انعكس عن هذا الإصلاح انخفاض الاستهلاك، فانخفض

[1] لعيسوف سمير، **سياسة دعم الطاقة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2021، ص: 63.

[2] Tabatabai, Hamid. "**From Price Subsidies to Basic Income: The Iran Model and Its Lessons**."Exporting the Alaska Model, Springer, 2012, P 03.

استهلاك البنزين بـ 3.5 مليون لتر في اليوم، وانخفض السولار بـ 8 مليون، والبوتاجاز بـ 1.3 مليون، وسجل زيت البنزين انخفاض بـ 6.4 مليون برميل يوميا[1].

جـ- التدابير التخفيفية

لتجنب الآثار السلبية المتوقعة لإصلاح الدعم قامت الحكومة بعدة إجراءات أهمها:

- تجنيد كافة الوسائل البصرية والمرئية للقيام بحملة إعلامية للتوعية وشرح منافع إصلاح الدعم لصالح المواطنين.
- إعادة توزيع 80% من الإيرادات الناتجة عن الزيادات السعرية على الأسر في صورة تحويلات نقدية نصف شهرية.
- كما أدخلت الحكومة تعريفات متدرجة لأنواع مختلفة من مستهلكي الغاز الطبيعي، مع التمييز بين الاستخدام التجاري والمنزلي والمنطقة والكمية المستهلكة والموسم، وهذا بهدف التخفيف على صغار المستخدمين والفقراء.
- استعمال الرصيد المتبقي من الإيرادات الناتجة عن الزيادات السعرية لتوفير مساندة لإعادة هيكلة المنشآت بغية الحد من كثافة استخدامها للطاقة.
- استخدام نظام البطاقات الالكترونية لترشيد وتحديد حصص البنزين، أدى ذلك إلى توفير فعلي متعدد الشرائح للبنزين.

ثالثا: التجربة الإندونيسية

حاولت إندونيسيا التعامل مع إصلاح منظومة دعم الطاقة أكثر من مرة لتحسين وضع المالية العامة، وتحقيق أهداف السياسات الأخرى مثل تحسين كفاءة استخدام الطاقة وحماية البيئة، وقد أدت هذه السياسات إلى تدهور الوضع التصديري لإندونيسيا، حيث لم تصبح مصدراً صافياً للنفط، فأسعار البنزين في إندونيسيا تعد من بين أرخص الأسعار في آسيا، في حين بلغت التكاليف على المالية العامة مستوى مرتفعا بصفة عامة، حيث وصلت إلى 2.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008 عندما وصلت أسعار النفط الدولية إلى ذروتها. وفي عام 2011 بلغ دعم الوقود نحو 2.2% من إجمالي الناتج المحلي.

أ-الإجراءات التي اتبعتها إندونيسيا لتحرير أسعار المشتقات النفطية

[1] قدار مريم، **إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2020، ص: 115.

قامت إندونيسيا في سنة 2005 بزيادة أسعار الوقود حيث زاد سعر وقود الديزل الضعف والكيروسين ثلاث أضعاف تقريبا، مما أدى إلى حدوث احتجاجات، لكن هذه الاحتجاجات لم تمنع استمرارية الإصلاحات.

وبسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، عادت نفقات الدعم بالارتفاع مجددا سنة 2007 ليتم رفع الأسعار بنسبة 28.7%. ولمواجهة عجز الموازنة العامة في سنة 2013 قررت الحكومة زيادة أسعار الوقود مجددا، فتم رفع سعر البنزين بـ 45%، وسعر الديزل بنحو 21%، وبنهاية 2014 وبداية 2015 تم رفع سعر البنزين 31% والديزل بـ 36%، ثم أعلنت الحكومة عن هدفها برفع الدعم عن الوقود تمامًا[1].

وبدأت الحكومة في تشجيع استخدام الغاز المسال النفطي بدلا من الكيروسين، حيث بدأت في تطبيق برنامج يقضى بالإنهاء التدريجي لاستخدام الكيروسين للحد من التلوث، وإنبعاثا ثاني أكسيد الكربون.

ب- نتائج إصلاحات دعم المشتقات النفطية في اندونيسيا

انخفضت قيمة دعم الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا، حيث انتقل من 3.5% سنة 2014 إلى 1.3% سنة 2015، بسبب الإصلاحات الأخيرة التي قامت بها سنتي 2014 و2015. فيما انخفضت قيمة دعم الوقود إلى أقل من 100 ألف مليار روبية اندونيسية سنة 2015 بعدما كان يقدر بـ 250 ألف مليار روبية لسنة 2014.

ويمكن إرجاع سبب التذبذب الكبير الموجود في قيمة الدعم سنويا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مؤديا إلى ارتفاع قيمة الدعم الناتج عن ارتفاع فاتورة الاستيراد، وساهمت إصلاحات 2005 في تخفيض عجز الموازنة بقيمة 4.5 مليار دولار، وإصلاحات أكتوبر بانخفاض بقيمة 10 مليار دولار. وكنتيجة لهذه الإصلاحات فقد انخفض عدد الفقراء خلال الفترة 2004-2011 من 36.15 مليون إلى 30.02 مليون، وذلك بسبب تبني الحكومة برنامج التحويلات النقدية وتعويض الفقراء.

ج- التدابير التخفيفية

- اعتمدت الحكومة على برنامج التحويلات النقدية المباشرة والذي هو عبارة عن سلسلة من مدفوعات التحويلات النقدية الشهرية غير المشروطة الموجهة للأسر الفقيرة، حيث وفر هذا البرنامج تغطية ما يقارب 35% من معدل السكان والذي حد من الفقر، وعمل أيضًا على عدم انزلاق الأسر القريبة من خط الفقر إلى الفقر.
- برنامج توفير تأمين صحي للفقراء ومشروع موسع لدعم البنية التحتية في الريف، وتم التعزيز لهذه البرامج من خلال حملات توعية قوية للرأي العام.
- الاتجاه إلى تحويل الأسر ومنشآت الأعمال الصغيرة من استعمال الكيروسين إلى الغاز النفطي المسال، حيث قامت الحكومة بتزويد الأسر بأطقم مجانية من المستلزمات الأساسية مثل الموقد

[1] قدار مريم، نفس المرجع السابق، ص: 119.

واسطوانة الغاز الصغيرة بجانب برنامج توعية بضرورة استخدام الغاز المسال، لأجل السلامة البيئية وأدى ذلك البرنامج للحد من استعمال الكيروسين[1].

رابعا: التجربة النيجيرية

يمثل قطاع النفط والغاز في نيجيريا نحو 25% من إجمالي الناتج المحلي، و75% من الإيرادات المالية العامة للحكومة، وما يقارب على 95% من مجموع الصادرات.

وتدعم نيجيريا الكيروسين والبنزين بتكلف كبيرة على الحكومة، فعملية تحديد أسعار الوقود المحلية لا تتسم بالاستجابة الكافية للأسعار الدولية المتغيرة. وكان المستوردون غير قادرين على استرداد التكاليف. وبين تزايد الفجوة بين السعر الإداري وسعر تعادل الواردات، زادت تكاليف الدعم من 1.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2006 إلى 4.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011. وفي نفس السنة بلغت الاعتمادات المرصودة في الموازنة العامة دعم النفط 0.6% فقط من إجمالي الناتج المحلي وجاء تمويل الدعم من صندوق تثبيت أسعار النفط في نيجيريا، وقد جشعت الفجوة السعرية على التهريب واسع النطاق إلى بلدان الجوار وغير ذلك من التجاوزات مما ساهم في ارتفاع التكاليف.

أ-الإجراءات التي اتبعتها النيجيرية لتحرير أسعار المشتقات النفطية

قررت الحكومة في منتصف 2011 تخفيض في دعم البنزين، وشنت حملة توعية خلال ما تبقى من العام لإقناع السكان بذلك. في بداية الأمر وقع جدل كبير حول إلغاء الدعم فالعديد من محافظي الولايات أرادوا تحرير موارد حتى يستطيعون دفع أجور ومرتبات موظفي الخدمة المدنية لديهم.

في جانفي 2012، ألغت الحكومة النيجيرية فجأة إعانات الوقود الأحفوري، مما تسبب في ارتفاع أسعار الغاز من 0.40 دولار أمريكي للتر الواحد إلى 0.86 دولار للتر، مما أدى إلى تزايد الاحتجاجات الشعبية تخوفاً من أن تكون هذه السياسة بمثابة حيلة من جانب الحكومة للاستيلاء على موارد البلاد، وبسبب الاحتجاجات الاجتماعية خفضت الحكومة الزيادة السعرية لتصبح 49% بمنتصف جانفي.

وكان برنامج إعادة استثمار الدعم والتمكين هو المحور الرئيسي للحملة التي شنتها الحكومة لإلغاء الدعم. فقد وجاء مسبوقا ببيانات عامة من الرئيس وفي وثائق الموازنة العامة حيث ألق الضوء على تكاليف الدعم، حيث بلغت هذه تكاليف سنة 2011 ما يقدر بنحو 8 مليارات دولار أمريكي، وتوقعت الحكومة أن ترتفع تكلفة الدعم أكثر من ذلك عام 2012 بسبب ارتفاع تكلفة الوقود[2].

ب- نتائج إصلاحات دعم المشتقات النفطية في نيجيريا

---

[1] أميرة أحمد محمد رجب، **سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي، تجارب دول مضت قدما في رفع الدعم عن الطاقة بأنواعها**، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2014، ص: 13.

[2] الشيماء حجاج، **أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول، جامعة 6 أكتوبر**، المجلد 21، العدد 4 – الرقم المسلسل للعدد 85، 2020، ص:55.

تم إنشاء صندوق لوفورات هذا الدعم، حيث يتم توجيه الوفورات الناتجة عن إلغاء الدعم لتمويل البرامج المحفزة للاقتصاد والتخفيف من حدة الفقر من خلال البنية التحتية ومشاريع شبكة الأمان.

معارضة المجلس الوطني إلغاء دعم البنزين بحجة أن الإجراء سابق لأوانه ولا تدعمه بيانات محكمة بشأن حجم الدعم ونسب الانتفاع منه. وأعربت نقابات العمال عن معارضتها القوية للإجراء متحججة بأن الحصيلة من الدعم لن تذهب للمشروعات التي تعود على المواطن النيجيري بالفائدة.

جـ- التدابير التخفيفية

تم اتخاذ جملة من التدابير من طرف الحكومة النيجيرية أهمها:

- تم توفير وظائف مؤقتة للشباب والنساء من الطبقة الفقيرة وذلك في المشاريع البيئية وصيانة مرافق التعليم والصحة.
- توسيع برنامج التحويلات النقدية المشروطة للنساء الحوامل في المناطق الريفية، والارتقاء بالخدمات في العيادات.
- تسهيل شراء السيارات التي تعمل بالديزل، أدى ذلك إلى تشجيع وتوافر النقل الجماعي، واستهدفت الحكومة خلال ذلك استيراد 1600 حافلة في غضون أشهر.
- إنشاء مراكز للتدريب المهني في أنحاء البلد للمساعدة في مواجهة بطالة الشباب.

رابعا: التجربة الشيلية

تستورد الشيلي 80٪ من طاقتها الأساسية ولديها القليل من الوقود الأحفوري الأصلي، وتراجع بشكل كبير نصيب إنتاج النفط الخام نسبة إلى الواردات على مدى العقود الثلاث الماضية، وذلك من 27% في 1990 إلى نسبة تقل عن3% في 2011، وأدى ذلك إلى انكماش الإنتاج المحلي الذي انخفض بنسبة 75% في العقدين الماضيين وتزايد الاستهلاك الذي ارتفع بنسبة تقارب على 160% منذ أوائل التسعينات[1].

تلعب الدولة الشيلية دورا مهيمنا على أسواق النفط لديها من المشاركة مباشرة في الاستكشاف والإنتاج إلى إنشاء شركة النفط الوطنية وأدى هذا التدخل الحكومي إلى الإبقاء على الأسعار منخفضة نسبيا خلال هذه الفترة من خلال سياسة الدعم الضمني. وعلى الرغم من التوجه إلى التحرير الاقتصادي في الشيلي إلا أن شركة النفط الوطنية لازالت تحتفظ بحقوق حصرية للاستكشاف والتكرير، وقامت في سنة 2010 بتوريد نحو 70% من الطلب الشيلي على البنزين والديزل والكيروسين[2].

أ-الإجراءات التي اتبعتها الشيلي لتحرير أسعار المشتقات النفطية

[1] فريق من الخبراء برئاسة بنيديكت كليمنتس، **دراسات حول إصلاح قطاع الطاقة الدروس المستفادة والانعكاسات**، صندوق النقد الدولي، 2013، ص: 13.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 14.

أنشأت شيلي في سنة 1991 صندوق تثبيت الأسعار بتمويل قدره 200 مليون دولار، وفي إطار هذه الآلية كانت السلطات تحدد سعرا مرجعيا بناء على التطور المتوقع لأسعار النفط الخام في الأجلين المتوسط والطويل. وكان الصندوق يعمل لدى انحراف الأسعار الدولية بأكثر من 12.5 % عن السعر المرجعي، وذلك من خلال الدعم الكامل للفرق بين الأسعار الدولية والحد الأعلى وفرض ضريبة قدرها 60% على حالات الانحراف إلى أقل من الحد الأدنى. وكان هناك صندوق واحد فقط يغطي المنتجات المختلفة (الغاز، الكيروسين والديزل والغاز النفطي المسال) الأمر الذي سمح بالدعم المتبادل بين المنتجات.

وخلال سنة 2005 تم إنشاء صندوق مؤقت لتثبيت أسعار الوقود بسبب الارتفاع الحاد في الأسعار الناجم عن انقطاع الإمدادات الذي تسبب به إعصار كاترينا. واستند الصندوق في عمله بآلية يتم من خلالها تأسيس نطاق السعر حول متوسط أسعار الوقود في الماضي والمستقبل على مدار خمسة أشهر، إذا تجاوز السعر سقف النطاق السعري المقدر بـ 10%، يتم تطبيق تخفيض الضريبة لإفادة مستهلكي الوقود، ومع ذلك إذا كان سعر النفط أقل من مستوى النطاق السعري، فإنه يتم زيادة معدل الضريبة[1].

ب- نتائج إصلاحات دعم المشتقات النفطية

أدت الزيادة الحادة في أسعار النفط في أواخر التسعينات إلى استنزاف موارد الصندوق تقريبا وأخفقت الآلية في العمل في أواخر 1999، مما أدى إلى تغيير آلية التعديل لأجل السلامة المالية للصندوق، ورغم ذلك استنزف الصندوق بحلول 2003، ويقدر مجموع التكلفة على المالية العامة لصندوق تثبيت الأسعار خلال 2000-2005 بنسبة قدرها 0.15% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2012.

جـ- التدابير التخفيفية

تم اتخاذ جملة من التدابير من طرف الحكومة الشيلية أهمها:

- استحداث برامج شبكات الأمان هدفها حماية الأسر منخفضة الدخل من الصدمات الاقتصادية.
- تقديم تعويضات لخمسة ملايين أسرة منخفضة الدخل للحد من آثار تزايد أسعار الوقود.

خامسا: التجربة اليمنية

تتمثل سياسة الدعم في قيام الحكومة اليمنية بتحديد أسعار المشتقات النفطية وتثبيته عند مستوى يقل عن أسعار تلك المشتقات في السوق الدولية بحيث يعكس الفارق بين السعرين حجم الدعم الذي تتحمله الموازنة العامة، ويظهر كرقم في جانب النفقات، حيث بلغ حجم الإنفاق على دعم المشتقات النفطية نحو 445 مليار ريال عام 2010 و535 مليار عام 2011، في حين انخفض إلى مستوى 381 مليار ريال في عام 2012. يستحوذ الديزل على النصيب الأكبر من هذا الحجم بنسبة 69%، أما البنزين بـ 14%

[1] الشيماء حجاج، **أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول**، مرجع سبق ذكره، ص:59.

والغاز المنزلي 11%، والكيروسين والمشتقات الأخرى 6%. ويصل مستوى استهلاك الديزل قرابة 5 مليارات لتر سنويا، في حين يستهلك البنزين حوالي 2.5 مليار تقريبا.

يتصدر قطاع النقل القطاعات الأكثر استهلاكا للمشتقات تصل نسبة استهلاكه إلى 40%ن يليه قطاع الصناعة بنسبة 30%، في حين يستهلك قطاع الزراعة 12%، ثم أخيرا القطاع العائلي وقطاع الخدمات حيث يستهلك نسبة 10% و7%على التوالي[1].

وبررت الحكومة سبب لجوؤها إلى الإصلاحات وجود آثار سلبية غير مباشرة لهذه السياسة تتمثل في سوء استخدام الموارد، وزيادة غير طبيعية في حجم الاستهلاك المحلي من تلك المشتقات، كما يترتب عليها إحداث تشوهات سعرية مختلفة بالإضافة إلى إسهامها في انتشار ظاهرة التهريب إلى بعض أسواق دول الجوار بسبب فارق السعر المغري بين مستوى أسعار السوق المحلية وأسواق تلك الدول.

- **أ-الإجراءات التي اتبعتها اليمن لتحرير أسعار المشتقات النفطية**

في سنة 2001 تم رفع سعر اللتر من الديزل من 10 ريال إلى 17 ريال أي بنسبة 70%، وفي فيفري 2004 أقر مجلس الوزراء رفع سعر المشتقات بنسبة تجاوزت الضعف ليصبح سعر اللتر الديزل 40 ريالا بدلا من 17 ريالا ورفع سعر اللتر النفط المكرر إلى 50 ريالا بدلا من 35 ريالا.

أقرت الحكومة في سنة 2005 رفع سعر الديزل من 40 ريالاً للتر الواحد إلى 45 ريالاً، وسعر البنزين من 50 ريالاً للتر إلى 65 ريالاً، وارتفع سعر أسطوانة الغاز من 205 ريالات إلى 400 ريال، وسعر اللتر من الكيروسين من 16 ريالاً إلى 45 ريالا. ومع مطلع 2010 نفذت الحكومة زيادة سعرية في المشتقات بزيادة 100 ريال في كل 20 لتر بنسبة تصل إلى أكثر من 3.8 % في النفط وأكثر من 14% في الديزل، واتبعتها في فيفري 2010 بجرعة في الغاز المنزلي بواقع 100 ريال في الأسطوانة الواحدة.

كما قامت الحكومة برفع قيمة البنزين المباع محليا في جويلية 2011 بنسبة تزيد عن100% مقتربة بذلك كثيرًا من الأسعار العالمية، وذلك رغم تعقد وتشابك الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي كانت تعيشها اليمن خلال تلك الفترة، لكن حكومة الوفاق الوطني اتخذت في مطلع أفريل 2012 قرارًا بتخفيض سعر لتر البنزين المباع للجمهور بحوالي 6.28 % من 175 ريال إلى 125 ريال.

أقرت الحكومة بنهاية 2014 رفع الدعم عن المشتقات النفطية ليبلغ سعر البنزين 200 ريال/للتر وارتفع الديزل إلى 195 ريال/ للتر والكيروسين 200 ريال/ للتر، كما أبقت على أسعار أسطوانة الغاز ومادة

[1] نجيب عبدالله شحرة،**السياسة الحالية لدعم المشتقات النفطية في اليمن: المخاطر والسياسة البديلة**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2015، ص: 120.

المازوت كما هو، لكن وبعد احتجاجات عارمة عمت شوارع العاصمة صنعاء قامت الحكومة بتخفيض أسعار تلك المشتقات بحيث أصبح السعر الجديد للبنزين 175ريال /للتر الواحد، والديزل 170 ريال/للتر[1].

- **ب- نتائج إصلاحات دعم المشتقات النفطية**

ارتفاع الأسعار وأجور النقل والخدمات بشكل كبير مقارنة بنسبة الزيادة السعرية للمشتقات النفطية.

انخفاض حجم الواردات من المشتقات النفطية نتيجة انخفاض حجم الطلب المحلي من تلك المشتقات.

ويمكن القول أن سياسات التحرير السعري وبالذات للمشتقات النفطية قد حققت معظم أهدافها فيما يتعلق بتصحيح الاختلال في الموازين الاقتصادية وكذلك إحداث التحسن النسبي في بعض المؤشرات الاقتصادية النقدية.

- **ج- التدابير التخفيفية**
- تم أنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية بهدف تقديم المساعدة العينية والنقدية للمحتاجين من الأسر والأفراد وبلغ الحد الأعلى للدعم النقدي للأسرة الواحدة 4000 ريال وذلك عام 2009.
- إنشاء مشروع الأشغال العامة ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد أكبر قدر ممكن من فرص العمل، بالإضافة إلى توفير بعض خدمات البنية الأساسية وتحسين الوضع البيئي والصرف الصحي.
- برنامج التعويض النقدي للسكان بحيث يقدم دعما للفرد اليمني 85 ريال شهريا كتعويض عن فقدانه للقدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار.
- سياسة التعويض النقدي حيث يتم فيه منح علاوة كنوع من التعويض من انخفاض الدخول لصالح العاملين في القطاع الإداري للدولة.

سادسا: التجربة الأردنية

تستورد الأردن ما يقارب 80% من مجمل احتياجاتها من بعض منتجات الطاقة، ومع تنامي الضغوط المالية الناتجة عن زيادة كلفة الدعم على الموازنة العامة اتجهت الحكومة الأردنية منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى اتخاذ عدة إجراءات لإصلاح منظومة الدعم إلا أن جهد الإصلاح باءت كلها بالفشل، وذلك بسبب رفض المجتمع الأردني للإصلاحات التي أقرتها الحكومة الأردنية. وخلال سنة 2005 نفذت الأردن برنامج إصلاح أدى إلى الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة خلال ثلاثة سنوات، حيث شهدت خطة الإصلاح في الأردن زيادة في أسعار البنزين بنحو 10٪، إلا أنها لم تمنع زيادة دعم الطاقة، وذلك في ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

- **أ-الإجراءات التي اتبعتها الأردن لتحرير أسعار المشتقات النفطية**

[1] محمد أحمد عصام، **تحرير أسعار المشتقات النفطية في الجمهورية اليمنية في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1995-2014)**، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 1، العدد 4، 2014، ص: 188-189.

قررت الحكومة الأردنية في سنة 2008 إزالة معظم إعانات الطاقة، مما أدى إلى المزيد من ارتفاع الأسعار، حيث ارتفع سعر البنزين بنسبة 16%ن وارتفع سعر الغاز بنسبة 6%[1]. ومع ذلك وللتأكد من أن الأسعار المحلية تتوافق مع تلك الموجودة في الأسواق الدولية، فقد شكلت الحكومة لجنة لتحديد السعر على أساس شهري بناء على صيغة تعكس الأسعار الدولية وبدل الشحن، كما ساعد توقيت تنفيذ هذه الآلية لتعديل الأسعار على الحد من مخاطر وقف سياسات الإصلاح.

- **ب- نتائج إصلاحات دعم المشتقات النفطية**

انخفاض إعانات الطاقة من 5.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.4٪ في عام 2010، مما ساعد الحكومة الأردنية على تحسين أوضاعها المالية العامة، والى 3% خلال سنة 2011، وذلك مقارنة بـ 8.5% خلال سنة 2005.

جـ- التدابير التخفيفية

قامت الحكومة في سبيل تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية باتخاذ عدة إجراءات نذكر منها:

- زيادة الأجور والمعاشات الخاصة بالتقاعد.
- تعويض العاملين في القطاع الخاص من أصحاب الدخول المحدودة بصورة منفصلة عن العاملين بالقطاع العام والحكومة، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الزيادة حوالي 60% من إجمالي عدد السكان.
- تقديم الحكومة برامج خاصة بالمساعدات الصحية ودعم الأمن الغذائي، وقد شملت هذه البرامج قيام السلطات بتدشين قانون الضمان الاجتماعي الجديد.
- إيقاف العمل بآلية التعديل المستمر لأسعار الطاقة في سنة 2011، وذلك بسبب الاحتجاجات الشعبية ضد ارتفاع الأسعار ومعدلات البطالة.

المطلب الثاني: إستراتيجية إصلاح سياسات تسعير المشتقات النفطية

رغم إقرار حكومات العديد من الدول على مستوى العالم بضرورة إصلاح أسعار المشتقات النفطية، فقد ثبت أنه صعب، وتشير تجارب البلدان إلى وجود عدد من الحواجز التي تعترضه والتي تحول دون تبني برامج جادة للإصلاح أو اتجاه بعضها لعدم استكمال الإصلاحات فور البدء في تنفيذه، ومن هذه التحديات:

أولا: تحديات إصلاح دعم المشتقات النفطية

أ- إمكانية التأثير الضار على الفقراء

رغم أن معظم المنافع التي تتحقق من الدعم تذهب إلى غير مستحقيها من الفئات الأعلى دخلا إلا أنه يمكن للارتفاع في الأسعار أن تحدث ضررا كبيرا لأصحاب الدخل المنخفض وذلك من خلال

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، صندوق النقد العربي**، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص: 44.

زيادة تكاليف المشتقات النفطية المستخدمة في الطهي والتدفئة والنقل الشخصي من ناحية، أو من خلال التأثيرات غير المباشرة على نقل الغذاء والنقل العام من ناحية أخرى[1]. وفي معظم البلدان لا توجد أدوات موجهة بشكل جيد للحماية الجماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية التي يمكن توسيع نطاقها لتعويض الفئات المعرضة للمخاطر.

ب-عدم توفر المعلومات المتعلقة بحجم وتكلفة الدعم المقدم

نادرا ما تظهر التكلفة الكاملة للدعم في الموازنة العامة ونتيجة لذلك،لا يتمكن الجمهور من تحديد أي ارتباط بين الدعم والقيود على التوسع في الإنفاق العام على البنود ذات الأولوية العالية وآثار الدعم الضارة على النمو والحد من الفقر، وتوضح التجارب الدولية أن معظم الدول التي نجحت في الإصلاح أجرت تقييمًا دقيقا لحجم دعم المشتقات النفطية قبل الشروع في تبني هذه البرامج، وتوضح التقارير الدولية في هذا الشأن أن نقص المعلومات كان عائقا أمام نجاح 17 تجربة للإصلاح من بين 28 تجربة عالمية لإصلاح الدعم[2].

ت- تقلبات أسعار المشتقات النفطية وأثرها على التضخم والقدرة التنافسية الدولية

ستترتب على حدوث زيادات في أسعار المشتقات النفطية آثار قصيرة الأجل على التضخم، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى توقعات بحدوث زيادات أكبر في الأسعار والأجور. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعارها أيضا إلى مخاوف بشأن القدرة التنافسية الدولية للقطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة.

وتشير التجارب الدولية الناجحة إلى أن جهود الإصلاح تمت أثناء فترات الاستقرار السياسي والاقتصادي كما هو الشأن في تركيا، أين تم تنفيذ برامج إصلاحية في وقت عرف أداء الاقتصاد الكلي استقرارا وتحسنا في المستويات المعيشية للمواطنين، وهو ما يعتبر مؤشرا بأن الإصلاحات تدفع البلاد نحو المسار الصحيح[3].

ث-غياب الشفافية من جانب الحكومة

من بين التحديات التي تواجه هذه البرامج، خاصة في الدول التي لديها تاريخ من الفساد المتفشي، ومن انعدام الكفاءة في توزيع الإنفاق العام، مسألة غياب الشفافية واليقين من جانب الحكومة لدى المستهلكين، حتى مع اعتراف الجمهور بحجم الدعم وآثاره الضارة، فإنه في الغالب لا يثق عموما في أن الحكومة ستستخدم الوفورات التي تتحقق من إصلاح الدعم بحكمة ومن ثم يقاوم إلغاءه.

ج- المعارضة من فئات محددة تستفيد من الدعم

---

[1] بودخدخ كريم، **إصلاح دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الدوافع والمتطلبات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة جيجل، 2016، ص: 120.

[2] كليمنت وآخرون، **دراسات حول إصلاح قطاع الطاقة الدروس المستفادة والانعكاسات**، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

[3] قدار مريم، **إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035**، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

قد تنشأ معارضة من جماعات المصالح ذات الرأي المسموع سياسيا والتي تستفيد من منافع الدعم الذي تقدمه الحكومات مثل دعم المصانع والاستثمارات ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة، ومن شأن هذه المعارضة أن تمنع تنفيذ الإصلاحات[1].

د- ضعف السياسات لدى الحكومات

تدعم الحكومات في بعض الأحيان المشتقات النفطية لأنها تفتقر إلى وسائل فعالة أخرى وقدرات مؤسسية لتنفيذ سياسات أكثر استهدافًا، وهو ما تعتبرها أداة مالية ملائمة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية، وذلك الأمر الذي يتطلب القليل من القدرات الإدارية[2].

هـ- صعوبة استهداف الفئات الفقيرة

عدم توفر لدى الحكومات على بيانات دقيقة عن مستويات الدخل المتاح للإنفاق للعديد من الأسر المعيشية لديها، وبالتالي ستعاني من صعوبة تطوير برامج استهداف دقيقة للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، فيؤدي ذلك إلى عدم تمكنها من بناء قواعد بيانات دقيقة، وتطوير نظم استهداف لهذه الأسر لتحديد مستوى الدخل ومدى حاجة الأسر المستهدفة إلى الدعم[3].

ثانيا: مقومات إصلاح دعم المشتقات النفطية

تم تحديد عدة مقومات لإصلاح الدعم استنادا على تجارب كثير من الدول في هذا المجال وكثير من الدراسات حول العالم، وأهم هذه المقومات:

أ- تبني إستراتيجية شاملة للاتصالات بتوضيح خطة الإصلاح الشاملة

ويتضمن ذلك إعلام الأسر والأفراد بحجم الدعم وتكاليفه والمنافع المحتملة من إصلاحه، بما في ذلك الفوائض التي تتحقق في الميزانية لتمويل الإنفاق ذي الأولوية العالية على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والحماية الاجتماعية. ومن أسس النجاح في هذا الشأن الارتكاز على حملات التوعية في عدد من البلدان باستعمال كل الوسائل المتاحة، وتمثل زيادة الشفافية عاملا رئيسيا في نجاح إستراتيجية التواصل، فمن المهم للغاية نشر بيانات عن حجم الدعم وكيفية تمويله. ويكتسب هذا العامل أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، حيث يقدم الدعم بشكل ضمني ولا يظهر في بنود الموازنة العامة أو يقيد كنفقات ضريبية. ويتعين على الحكومات الإفصاح قدر الإمكان عن المعلومات والبيانات المتعلقة بكيفية تحديد الأسعار والعوامل المتسببة في زيادات الأسعار المزمعة.

وينبغي أن تتضمن هذه الإستراتيجية أيضا أهدافا واضحة طويلة الأجل، مثل التحرير الكامل للأسعار وتحسين جودة الخدمات. ففي الفلبين وتركيا مثلا أعلنت بوضوح الأهداف النهائية لإصلاح دعم الوقود

[1] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[2] لعيسوف سمير، **سياسة دعم الطاقة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: **59**.

[3] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

وهي التحرير الكامل للأسعار والإصلاح الهيكلي لقطاع الطاقة، وأدى ذلك إلى التركيز على الأهداف طويلة الأجل والالتزام بها[1].

ب-التدرج في تنفيذ الزيادات السعرية

تؤثر مجموعة من العوامل على مراحل الزيادات السعرية في أي بلد، ومن هذه العوامل حجم زيادات الأسعار المطلوبة لإصلاح الدعم، والمركز المالي للبلد المعني، والوضع السياسي والاجتماعي الذي تتم فيه الإصلاحات. فحدوث زيادة مفرطة الحدة في أسعار الطاقة يمكن أن ينشئ معارضة شديدة للإصلاحات، لاسيما في غياب تدابير اتصالات أو إجراءات تخفيفية كافية، فالتدرج في زيادة الأسعار وإتباع تسلسل مختلف عبر مشتقات الطاقة يتيح الوقت اللازم للأسر والحكومات كي تعدل استهلاكها للطاقة، كما تتيح للحكومات وقتا كافيا لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتقويتها. ويمكن تنفيذ هذه الزيادات الأسعار تدريجيا على مختلف المنتجات، فيمكن أن تكون الزيادات في الأسعار كبيرة في البداية بالنسبة للمنتجات التي تستهلكها الأسر مرتفعة الدخل بشكل مكثف، كالبنزين مثلا وذلك مع الاستمرار في تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي[2].

ت-تحسين كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة

تؤدي زيادة المعلومات وتوافر البيانات المتاحة عن تكاليف هذه المؤسسات إلى تحسين كفاءتها وذلك يؤدي بدوره إلى الحد من العبء الذي يضعه قطاع الطاقة على المالية العامة، ففي الغالب يتحصل منتجو الطاقة على موارد كبيرة من الميزانية لتعويض حالات انعدام الكفاءة في الإنتاج وتحصيل الإيرادات، ومن العوامل المساعدة أيضا خلق مناخ تنافسي يساهم في تحسين الأداء[3].

ث-وضع برامج تهدف إلى تخفيف حدة الآثار على الفقراء

توجد أهمية كبيرة لوضع برامج موجهة بشكل جيد لتخفيف حدة تأثير الزيادات في أسعار مشتقات النفطية على الفقراء، حيث تمثل التحويلات النقدية أو شبه النقدية الموجهة هي الطريقة المفضلة، وتتيح التحويلات النقدية للمستفيدين المرونة في شراء كم ونوع الطاقة الأنسب لاحتياجات كل منهم، أو شراء سلع وخدمات أخرى. ومع هذه التحويلات تنتهي الحاجة إلى مشاركة الحكومات بشكل مباشر في توزيع منتجات الطاقة المدعمة على الأسر. وهي عملية مرتفعة التكلفة ومعرضة لسوء الاستخدام[4].

ج- عدم تسييس تحديد الأسعار

---

[1] ديفيد ليبتون، **إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي، صندوق النقد الدولي**، 2013، ص: 09.

[2] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، **إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[3] **ديفيد ليبتون، إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي**، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[4] Carlo Sdralevich et al : « **subsidy reform in the middle east and north Africa ; Recent Progress and Challenges ahead** », IMF, 2014, p 60.

من مقومات نجاح استراتيجيه إصلاح الدعم في تسعير الطاقة الابتعاد عن الاعتبارات السياسية، وهو أمر ضروري لدوام الإصلاحات. ويمكن تسيير هذه العملية باستخدام آلية تسعير تلقائية تتضمن قاعدة لتمهيد تقلبات الأسعار بغية تجنب الزيادات الحادة في الأسعار المحلية. ويمكن إعطاء جهاز مستقل مسؤولية تنفيذ هذه الآلية. ولا يمثل اعتماد آلية تلقائية لتسعير الوقود في حد ذاته حلا لتحقيق إصلاح مستمر لدعم المشتقات النفطية، وينبغي على المدى الأبعد أن تهدف إصلاحات دعم المشتقات النفطية إلى تحرير الأسعار بصورة كاملة. ففي الأردن، قامت السلطات بإلغاء الدعم العام للوقود في نوفمبر 2012، واستأنفت في يناير 2013 آلية تعديل الأسعار الشهرية التي كان قد أوقف العمل بها في فترة مبكرة من عام 2011. ولتخفيف حدة التأثير الاجتماعي، استحدثت التحويلات النقدية[1].

د- وقت العمل

تبين التجربة أن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية يكون أسهل وأقل تكلفة عندما يحدث في مرحلة مبكرة عندما تتوافر لدى السلطات هوامش أمان على مستوى السياسة تتيح لها المضي بتسلسل يتفق والاحتياجات المحددة للبلد المعني. ويشير ذلك إلى أن إصلاحات الدعم ينبغي أن تنفذ بصورة استباقية وليس تحت الضغوط[2].

[1] قدار مريم، **إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035**، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

[2] IEA, OPEC, OECD, and World Bank. "**Analysis of the Scope of Energy Subsidies and Suggestions for the G-20 Initiative**." OECD, 2010. P 37.

خلاصة الفصل

تبذل الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي. ووفقا لسياسة الدعم الحالية، تخصص الحكومة الجزائرية نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم، كما تتنازل عن قدر كبير من الإيرادات العامة لتوفر دعما ضمنيا لأسعار عديد من المنتجات والخدمات، ومن بين هذه المنتجات المشتقات النفطية، حيث تبين من خلال هذا الفصل وجود آثار سلبية لهذه السياسة على الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع الكثير من الدراسات السابقة التي أكدت في مجملها الأثر السلبي لسياسات دعم المشتقات النفطية على بنود الموازنة العامة بصفة خاصة وعلى النمو الاقتصادي بصفة عامة، فرغم أن أهداف هذه السياسات هو بالدرجة الأولى حماية المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، إلا أن هذه السياسة لا تسمح بضمان توزيع أمثل للموارد لصالح الفئات المستهدفة، فالأغنياء يستفيدون منها أكثر من الفقراء، ويستفيد منها سكان المناطق الحضرية أكثر من سكان المناطق الريفية، وينتج عن الدعم المقدم للمشتقات النفطية الإسراف في استهلاكها، مما يؤدي إلى الإضرار بالنظم البيئية ويرفع من مستويات التلوث. وهو ما قد يؤدي بالحكومة إلى تطبيق إصلاحات تمس منظومة دعم المشتقات النفطية، والانتقال نحو نظام دعم اجتماعي أكثر استهدافا لذوي الدخل المنخفض. وفي هذا المجال فقد تستفيد الجزائر من تجارب الدول الرائدة في إصلاح دعم الطاقة، وبالأخص دعم المشتقات النفطية من مجموعة من الدروس المستفادة، لتكون قدوة لها في طريق الإصلاح، وأبانت هذه التجارب على ضرورة كسب التأييد الشعبي قبل طرح سياسة الإصلاح، وأظهرت عدم نجاح ساسة التحويلات النقدية الشاملة واستبدالها بالتحويلات المستهدفة للأسر والعائلات المحتاجة، وأظهرت أيضا أهمية التدرج في عملية الإصلاح.

الخـــــــــاتمـــــــــة

الخـــــــــاتمـــة

أولا: نتائج اختبـــــار الفرضيـــــات

نصت الفرضية الأولى على أن من أسباب تراجع مداخيل الدولة واستمرار العجز في موازنتها العامة الاستمرار في سياسة الدعم وهي أسباب كافية إلى الإسراع لإصلاح منظومة الدعم وقد تحققت هذه الفرضية وذلك من خلال الدراسة التي أثبتت أن سياسة تسعير المشتقات النفطية أدت إلى المزيد من تفاقم اختلالات الموازنة العامة، بالإضافة إلى إضعاف الحافز نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، كما تبين أن منافع هذه السياسة تعود على الأسر الأعلى دخلا، كل هذه الأسباب تؤدي إلى إعادة النظر في هذه السياسة بما يخدم مصالح البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

ونصت الفرضية الثانية على أن لسياسة دعم المشتقات النفطية تكاليف باهضة تؤثر بشكل سلبي على مؤشرات الموازنة العامة في الجزائر وهي محققة وقد أثبتت من خلال الدراسة القياسية التي توصلت إلى أن تأثير المشتقات المالية المتمثلة في أسعار البنزين وأسعار الديزل على الإيرادات الحكومية أكثر منه على النفقات الحكومية، بالإضافة إلى ارتباط النفقات الحكومية في الجزائر في الأجلين القريب والبعيد بأسعار البنزين أكثر من ارتباطها بأسعار الديزل.

ثانيا: نتـــــــــائـــج البحث

لقد خلص هذا البحث إلى النتائج الرئيسية التالية:

1- كانت الدوافع الرئيسية وراء تبني الحكومة لسياسة دعم المشتقات النفطية دوافع اجتماعية تدخل ضمن المسؤوليات التي على الدولة القيام بها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

2- إن استيراد الجزائر لهذه المشتقات يعود في الأساس إلى ضعف الطاقة الإنتاجية لمصافي النفط الجزائرية وهي في أغلبها مؤسسات قديمة ذات طاقات تصفية منخفضة لا يمكنها أن تواكب الطلب المتزايد على مشتقات النفط وحري بالحكومة معالجة السبب وليس النتيجة.

3- إن دعم سعر المشتقات النفطية في السوق المحلية يؤدي إلى استهلاك غير رشيد وغير عقلاني وفيه الكثير من الهدر.

4- إن سياسة تسعير المشتقات النفطية يصبُّ في منفعة الأفراد الأكثر دخلا، وذلك بسبب كثرة استهلاكهم لهذه المشتقات، إن الدعم المفتوح للسلع الاستهلاكية يقدم الفائدة للأشخاص الذين ليسوا بحاجة إليها؛ ولذلك فمن الممكن أن يتم رفع الدعم عن مشتقات النفط بطريقة تصب في فائدة الأفراد الأكثر فقراً في المجتمع.

5- دعم المشتقات النفطية يؤدي إلى مزاحمة النفقات العامة للدولة وبالتالي فان زيادة مخصصات الدعم لهذه السلعة يكون على حساب الإنفاق على سلع وخدمات أخرى أو على حساب الإنفاق على الاستثمار.

6- يمثل دعم المشتقات النفطية دعما ضمنيا أي أنه إيراد محقق ولكن الدولة تتخلى عنه للمستهلكين وذلك يؤدي إلى زياد العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق التخلي عن هذه الإيرادات أو عن طريق زيادة نفقاتها العامة.

7- زيادة الدعم الموجه إلى المشتقات النفطية يؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي والذي يؤدي في الأجل الطويل إلى اتساع الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج.

8- تهدف الإجراءات الإصلاحية التي باشرتها الجزائر ابتداء من الفاتح جانفي سنة 2016 من خلال الرفع التدريجي لأسعار مختلف أشكال الوقود؛ إلى تقليص فاتورة دعم الدولة، ومحاولة رفع الإيرادات الجبائية، إضافة إلى تجفيف منابع التهريب عبر الحدود.

ثالثا: اقتراحـــــــــات

1- الدعم الحكومي يمثل أداة اقتصادية هامة تلقي بتأثيراتها المتعدية على المتغيرات الاقتصادية المختلفة لذلك ينبغي أن يتم إعادة هيكلة الدعم الحكومي في إطار إستراتيجية وطنية لها أهداف محددة لا تمثل استجابات تلقائية لضغوط مجتمعية.

2- إعادة هيكلة الدعم الحكومي أصبحت تمثل أمراً حيوياً حتى تساعد على زيادة الاستثمار سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر وذلك من طريق استهداف زيادة الاستهلاك النهائي الداعم لزيادة الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي المباشر.

3- ضرورة أن يصاحب سياسة إصلاح أسعار المشتقات النفطية القيام بإجراء إصلاحات إدارية يتم من خلالها تجفيف منابع الفساد وتحسين أداء الإدارة المالية .

4- زيادة قيمة الدعم الحكومي ينبغي أن تتولد من زيادة الإيرادات العامة وليس من زيادة عجز الموازنة العامة للدولة الذي يؤثر إيجابياً في زيادة مستوى الدين المحلي والخارجي، وهو ما يمثل عبئاً على الأجيال القادمة، وزيادة الإيرادات العامة يمكن أن تتم من طريق مكافحة التهرب الضريبي وتسعير الخدمات الحكومية بالسعر الحقيقي خاصة تلك التي تقدم لأصحاب الدخول المرتفعة.

5- تحسين مناخ الاستثمار حتى يمكن إيجاد تفاعل إيجابي بينه وبين المخصصات القومية التي توجه إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي؛ ومن ثم، إحداث آثار إيجابية في النمو الاقتصادي الوطني.

6- يجب أن تكتمل هذه الإجراءات بزيادة مخصصات الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة وبصفة خاصة في المجالات التي يستفيد منها الفئات غير القادرة أو الفئات محدودة الدخل مثل خدمات الإسكان والتعليم والصحة والزراعة، ذلك أن تراخي الإنفاق على هذه المجالات نسبياً يرفع تكلفة الحصول عليها للفئات السابقة وبالتالي يحرمهم الميزة التي يحصلون عليها بفضل النظام المقترح للدعم.

7- الزيادة التدريجية في أسعار بيع المشتقات النفطية في السوق المحلية على أن التكون الزيادة بنسبة صغيرة حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم.

8- تخفيض قيمة الدعم وتوجيه جزء من ذلك إلى المصادر المتجددة للطاقة.

رابعا: آفاق البحث

1- الآثار الاقتصادية لتحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الجزائري.

2- الآثار الاقتصادية لتحرير أسعار المشتقات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر.

3- سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي في الجزائر.

4- إشكالية إصلاح وترشيد سياسة دعم الطاقة في الجزائر دراسة استشرافية.

الملاحـــــــــــــق

Revenue model

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level			
		G	REV	LP	DP
With Con...	t-Statistic	-1.0157	-1.9227	-4.1891	-2.4071
	Prob.	***0.7289***	***0.3165***	***0.0039***	***0.1513***
		n0	n0	***	n0
With Con...	t-Statistic	-0.9884	-2.0568	-4.7403	-2.4540
	Prob.	***0.9253***	***0.5399***	***0.0054***	***0.3449***
		n0	n0	***	n0
Without C...	t-Statistic	2.0577	-0.3402	-1.3404	0.0895
	Prob.	***0.9876***	***0.5508***	***0.2173***	***0.7008***
		n0	n0	n0	n0
		At First Difference			
		d(G)	d(REV)	d(LP)	d(DP)
With Con...	t-Statistic	-3.8489	-3.8462	-10.4429	-4.6969
	Prob.	***0.0088***	***0.0088***	***0.0000***	***0.0014***
		***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-3.8814	-3.8432	-11.7461	-4.7377
	Prob.	***0.0319***	***0.0343***	***0.0000***	***0.0058***
		**	**	***	***
Without C...	t-Statistic	-3.3412	-3.9354	-10.1730	-4.8212
	Prob.	***0.0020***	***0.0004***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

Date: 03/09/23 Time: 08:39
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: REV LP DP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.992258	121.1159	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.504846	19.03184	15.49471	0.0140
At most 2 *	0.184041	4.271224	3.841466	0.0388

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: REV LP DP
Exogenous variables: C
Date: 03/09/23 Time: 08:40
Sample: 1995 2017
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	67.05608	NA	4.50e-07	-6.100579	-5.951361*	-6.068195
1	78.71535	18.87691*	3.54e-07	-6.353843	-5.756973	-6.224307
2	90.27506	15.41295	2.96e-07*	-6.597625*	-5.553103	-6.370937*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

System: UNTITLED
Estimation Method: Weighted Least Squares
Date: 03/09/23 Time: 08:44
Sample: 1998 2017
Included observations: 20
Total system (balanced) observations 60
Linear estimation after one-step weighting matrix

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.101759	0.147682	-0.689044	0.4952
C(2)	0.024667	0.115149	0.214220	0.8316
C(3)	-0.059675	0.127889	-0.466612	0.6436
C(4)	0.434485	0.088105	4.931461	0.0000
C(5)	0.394537	0.056889	6.935177	0.0000
C(6)	-0.029052	0.307806	-0.094385	0.9253
C(7)	0.003991	0.312111	0.012788	0.9899
C(8)	0.033234	0.020432	1.626527	0.1126
C(9)	-0.030698	0.096737	-0.317332	0.7528
C(10)	0.006602	0.075426	0.087535	0.9307
C(11)	0.072203	0.083772	0.861900	0.3944
C(12)	0.046619	0.057712	0.807798	0.4245
C(13)	0.030520	0.037264	0.819011	0.4182
C(14)	-0.090507	0.201624	-0.448889	0.6562
C(15)	-0.307097	0.204444	-1.502112	0.1418
C(16)	-4.65E-05	0.013384	-0.003477	0.9972
C(17)	0.229746	0.104275	2.203277	0.0341
C(18)	-0.127570	0.081304	-1.569057	0.1254
C(19)	-0.076896	0.090300	-0.851563	0.4001
C(20)	0.178483	0.062209	2.869101	0.0068
C(21)	0.098007	0.040168	2.439919	0.0197
C(22)	-0.217142	0.217335	-0.999112	0.3244
C(23)	-0.211091	0.220375	-0.957874	0.3445
C(24)	0.012297	0.014427	0.852392	0.3996
Determinant residual covariance		5.93E-09		

Equation: D(REV) = C(1)*(REV(-1) + 3.80718836305*LP(-1) - 3.94332572005*DP(-1) - 5.73768355956) + C(2)*D(REV(-1)) + C(3) *D(REV(-2)) + C(4)*D(LP(-1)) + C(5)*D(LP(-2)) + C(6)*D(DP(-1)) + C(7) *D(DP(-2)) + C(8)

Observations: 20

R-squared	0.836068	Mean dependent var	-0.017166
Adjusted R-squared	0.740440	S.D. dependent var	0.212849
S.E. of regression	0.108440	Sum squared resid	0.141111
Durbin-Watson stat	2.207132		

Equation: D(LP) = C(9)*(REV(-1) + 3.80718836305*LP(-1) - 3.94332572005*DP(-1) - 5.73768355956) + C(10)*D(REV(-1)) + C(11) *D(REV(-2)) + C(12)*D(LP(-1)) + C(13)*D(LP(-2)) + C(14)*D(DP(-1)) + C(15)*D(DP(-2)) + C(16)

Observations: 20

R-squared	0.167849	Mean dependent var	-0.002806
Adjusted R-squared	-0.317573	S.D. dependent var	0.061882
S.E. of regression	0.071032	Sum squared resid	0.060547
Durbin-Watson stat	2.673922		

Equation: D(DP) = C(17)*(REV(-1) + 3.80718836305*LP(-1) - 3.94332572005*DP(-1) - 5.73768355956) + C(18)*D(REV(-1)) + C(19) *D(REV(-2)) + C(20)*D(LP(-1)) + C(21)*D(LP(-2)) + C(22)*D(DP(-1)) + C(23)*D(DP(-2)) + C(24)

Observations: 20

R-squared	0.320137	Mean dependent var	-0.001174
Adjusted R-squared	-0.076449	S.D. dependent var	0.073798
S.E. of regression	0.076567	Sum squared resid	0.070350
Durbin-Watson stat	2.384513		

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 03/09/23 Time: 08:46
Sample: 1995 2017
Included observations: 20

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.898922	2.693535	1	0.1008
2	0.841124	2.358299	1	0.1246
3	0.131847	0.057945	1	0.8098
Joint		5.109779	3	0.1639

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.966405	0.778282	1	0.3777
2	3.653589	0.355982	1	0.5507
3	3.179948	0.026985	1	0.8695
Joint		1.161249	3	0.7623

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.471817	2	0.1762
2	2.714281	2	0.2574
3	0.084930	2	0.9584
Joint	6.271028	6	0.3935

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/09/23 Time: 08:47
Sample: 1995 2017
Included observations: 20

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	8.143657	9	0.5197	0.921218	(9, 17.2)	0.5304
2	4.894663	9	0.8434	0.509769	(9, 17.2)	0.8479
3	9.878075	9	0.3604	1.168797	(9, 17.2)	0.3722
4	17.61445	9	0.0399	2.564880	(9, 17.2)	0.0446
5	5.801760	9	0.7596	0.618218	(9, 17.2)	0.7661
6	2.073726	9	0.9902	0.201354	(9, 17.2)	0.9906
7	12.00203	9	0.2132	1.501662	(9, 17.2)	0.2240
8	4.548110	9	0.8718	0.469576	(9, 17.2)	0.8756
9	3.104600	9	0.9600	0.309215	(9, 17.2)	0.9613
10	5.642751	9	0.7751	0.598862	(9, 17.2)	0.7813
11	7.470999	9	0.5882	0.830649	(9, 17.2)	0.5980
12	7.128812	9	0.6237	0.785694	(9, 17.2)	0.6329

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 03/09/23 Time: 08:48
Sample: 1995 2017
Included observations: 20

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
85.78142	84	0.4255

Individual components:

Dependent	R-squared	F(14,5)	Prob.	Chi-sq(14)	Prob.
res1*res1	0.465255	0.310733	0.9615	9.305108	0.8110
res2*res2	0.683060	0.769703	0.6808	13.66120	0.4752
res3*res3	0.659385	0.691382	0.7316	13.18771	0.5118
res2*res1	0.492534	0.346633	0.9461	9.850671	0.7730
res3*res1	0.556308	0.447792	0.8915	11.12617	0.6761
res3*res2	0.665534	0.710659	0.7189	13.31069	0.5022

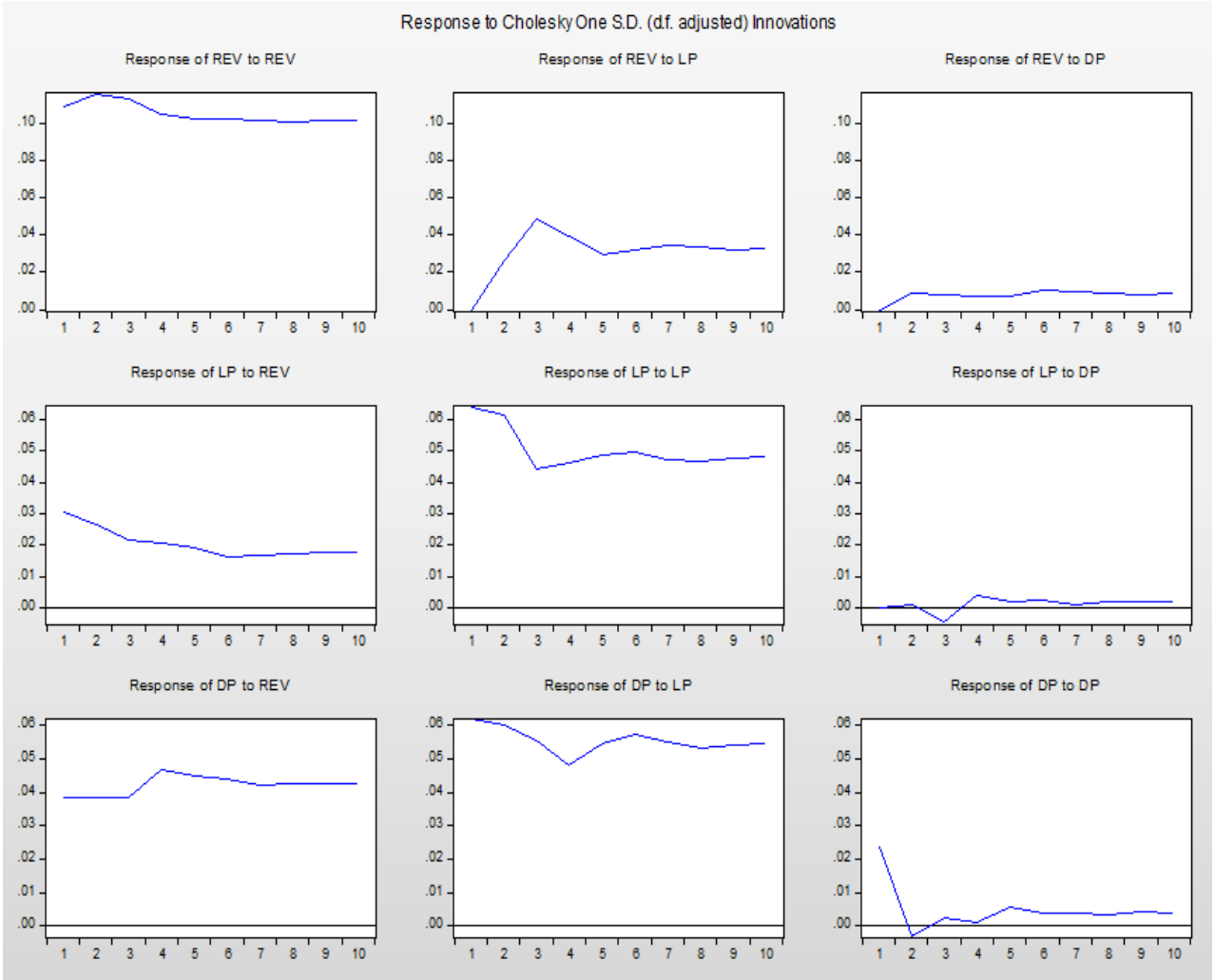

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

Variance Decomposition of REV:

Period	S.E.	REV	LP	DP
1	0.108440	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.161041	97.08964	2.608119	0.302240
3	0.203012	92.25467	7.403670	0.341662
4	0.231916	91.09097	8.558477	0.350552
5	0.255213	91.24816	8.392482	0.359354
6	0.276812	91.13722	8.426215	0.436563
7	0.296858	90.88776	8.637560	0.474682
8	0.315305	90.70691	8.798288	0.494806
9	0.332750	90.65938	8.835799	0.504819
10	0.349481	90.61679	8.864925	0.518286

Expenditure model

Date: 03/09/23 Time: 08:57
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: G LP DP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.994053	118.4523	29.79707	0.0000
At most 1	0.327198	10.83113	15.49471	0.2221
At most 2	0.112604	2.508739	3.841466	0.1132

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: G LP DP
Exogenous variables: C
Date: 03/09/23 Time: 08:56
Sample: 1995 2017
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	64.80837	NA	5.57e-07	-5.886512	-5.737294	-5.854128
1	105.4469	65.79570*	2.78e-08*	-8.899704*	-8.302834*	-8.770168*
2	112.6300	9.577432	3.52e-08	-8.726663	-7.682141	-8.499975

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

System: UNTITLED
Estimation Method: Weighted Least Squares
Date: 03/09/23 Time: 08:51
Sample: 1998 2017
Included observations: 20
Total system (balanced) observations 60
Linear estimation after one-step weighting matrix

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.012938	0.007409	1.746268	0.0893
C(2)	-0.029859	0.210625	-0.141766	0.8881
C(3)	-0.434654	0.242139	-1.795061	0.0810
C(4)	0.057315	0.052148	1.099085	0.2790
C(5)	0.043230	0.033682	1.283462	0.2075
C(6)	0.100877	0.254522	0.396340	0.6942
C(7)	-0.029875	0.250578	-0.119226	0.9058
C(8)	0.060529	0.019938	3.035807	0.0044
C(9)	-0.018434	0.005915	-3.116631	0.0036
C(10)	-0.008200	0.168142	-0.048770	0.9614
C(11)	0.550185	0.193300	2.846274	0.0073
C(12)	-0.035215	0.041630	-0.845922	0.4032
C(13)	-0.014879	0.026889	-0.553346	0.5834
C(14)	0.390094	0.203185	1.919892	0.0628
C(15)	0.045225	0.200037	0.226084	0.8224
C(16)	-0.027901	0.015917	-1.752904	0.0881
C(17)	-0.003918	0.008581	-0.456565	0.6507
C(18)	-0.218640	0.243928	-0.896328	0.3760
C(19)	0.410266	0.280425	1.463011	0.1521
C(20)	0.052959	0.060393	0.876909	0.3864
C(21)	0.020373	0.039008	0.522266	0.6047
C(22)	-0.027823	0.294767	-0.094392	0.9253
C(23)	0.017070	0.290198	0.058822	0.9534
C(24)	-0.005138	0.023091	-0.222501	0.8252

Determinant residual covariance	2.95E-09

Equation: D(G) = C(1)*(G(-1) + 61.1106560805*LP(-1) - 19.4028893891 *DP(-1) + 13.3345830934) + C(2)*D(G(-1)) + C(3)*D(G(-2)) + C(4) *D(LP(-1)) + C(5)*D(LP(-2)) + C(6)*D(DP(-1)) + C(7)*D(DP(-2)) + C(8)
Observations: 20

R-squared	0.394805	Mean dependent var	0.034425
Adjusted R-squared	0.041775	S.D. dependent var	0.071033
S.E. of regression	0.069533	Sum squared resid	0.058019
Durbin-Watson stat	1.968668		

Equation: D(LP) = C(9)*(G(-1) + 61.1106560805*LP(-1) - 19.4028893891 *DP(-1) + 13.3345830934) + C(10)*D(G(-1)) + C(11)*D(G(-2)) + C(12) *D(LP(-1)) + C(13)*D(LP(-2)) + C(14)*D(DP(-1)) + C(15)*D(DP(-2)) + C(16)
Observations: 20

R-squared	0.491822	Mean dependent var	-0.002806
Adjusted R-squared	0.195386	S.D. dependent var	0.061882
S.E. of regression	0.055509	Sum squared resid	0.036975
Durbin-Watson stat	1.972885		

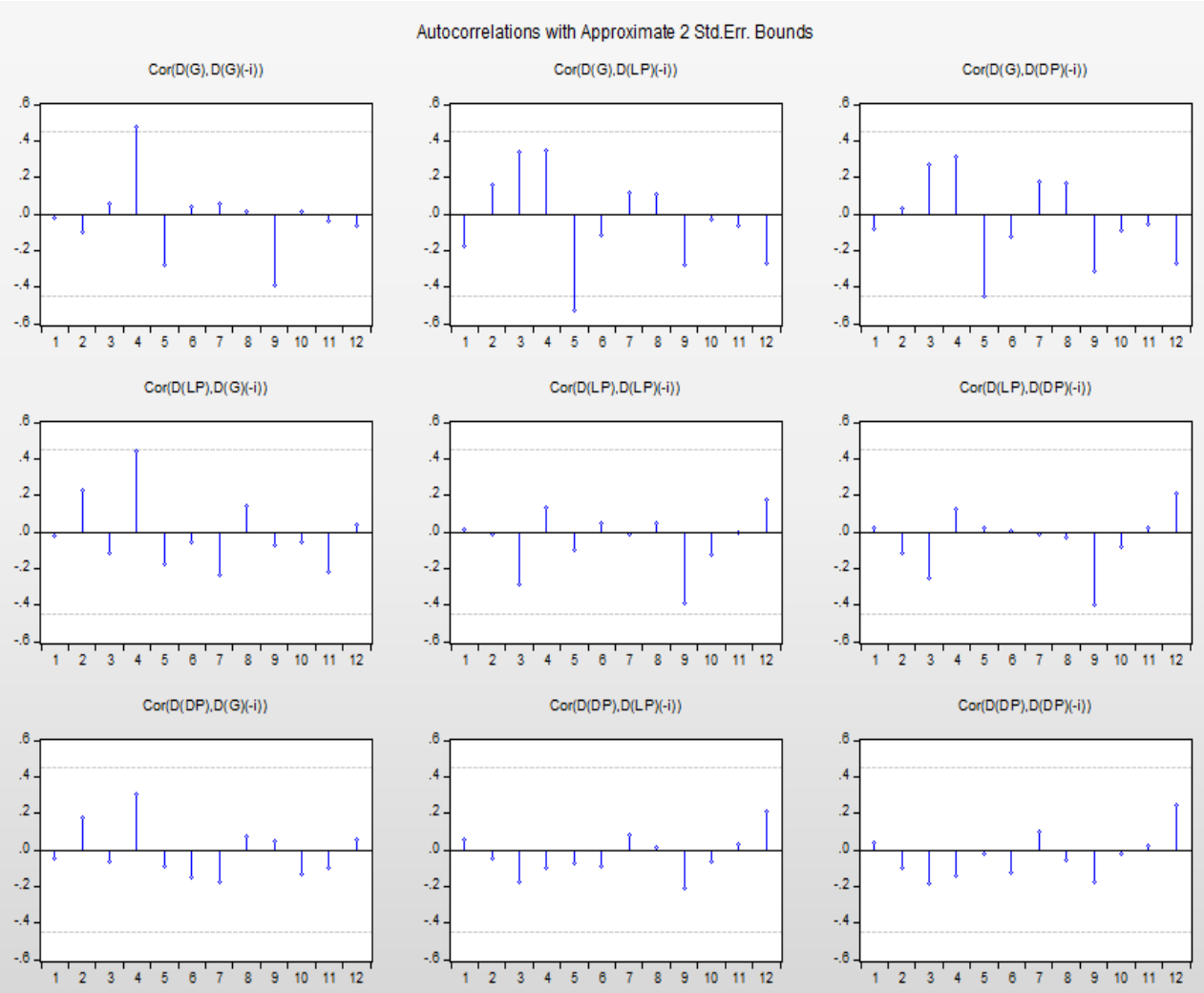

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/09/23 Time: 12:05
Sample: 1995 2017
Included observations: 20

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.899510	9	0.9681	0.287326	(9, 17.2)	0.9692
2	6.483539	9	0.6907	0.702918	(9, 17.2)	0.6987

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.899510	9	0.9681	0.287326	(9, 17.2)	0.9692
2	8.278502	18	0.9742	0.340279	(18, 11.8)	0.9806

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

System Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 03/09/23 Time: 08:54
Sample: 1998 2017
Included observations: 20

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	2.402772	0.9834	2.529234	0.9801	9
2	9.374042	0.9504	10.27509	0.9226	18
3	20.26043	0.8197	23.08260	0.6806	27
4	33.34314	0.5956	39.43599	0.3189	36
5	43.07202	0.5539	52.40783	0.2086	45
6	47.48619	0.7221	58.71379	0.3069	54
7	53.33023	0.8023	67.70461	0.3198	63
8	55.97696	0.9182	72.11583	0.4740	72
9	67.24086	0.8634	92.59566	0.1781	81
10	69.89632	0.9426	97.90657	0.2669	90
11	72.65747	0.9784	104.0425	0.3447	99
12	76.60322	0.9904	113.9068	0.3300	108

*The test is valid only for lags larger than the System lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

System Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 03/09/23 Time: 08:54
Sample: 1998 2017
Included observations: 20

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.165315	0.091097	1	0.7628
2	-0.427182	0.608280	1	0.4354
3	0.557018	1.034231	1	0.3092
Joint		1.733608	3	0.6295

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.314094	0.392056	1	0.5312
2	2.989871	8.55E-05	1	0.9926
3	2.272789	0.440697	1	0.5068
Joint		0.832838	3	0.8416

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.483153	2	0.7854
2	0.608366	2	0.7377
3	1.474928	2	0.4783
Joint	2.566447	6	0.8610

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 03/09/23 Time: 12:03
Sample: 1995 2017
Included observations: 20

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
103.1089	84	0.0770

Individual components:

Dependent	R-squared	F(14,5)	Prob.	Chi-sq(14)	Prob.
res1*res1	0.903054	3.326775	0.0956	18.06107	0.2040
res2*res2	0.815842	1.582190	0.3213	16.31685	0.2944
res3*res3	0.720378	0.920094	0.5904	14.40757	0.4198
res2*res1	0.956464	7.846222	0.0163	19.12928	0.1601
res3*res1	0.986779	26.65650	0.0009	19.73558	0.1387
res3*res2	0.744588	1.041157	0.5260	14.89176	0.3856

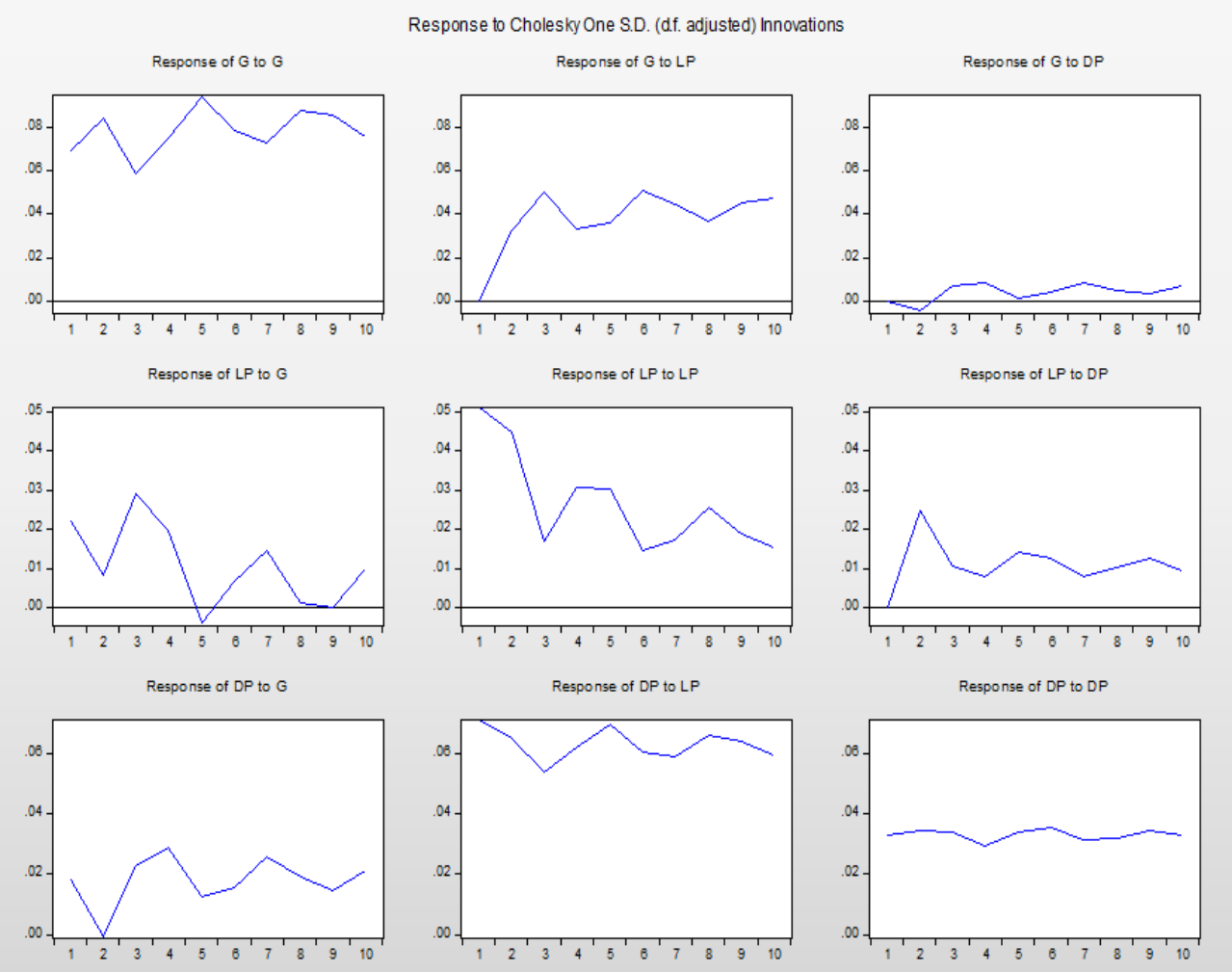

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

Variance Decomposition of G:

Period	S.E.	G	LP	DP
1	0.069533	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.114160	91.71121	8.100364	0.188430
3	0.138203	80.88316	18.76401	0.352827
4	0.160927	81.32695	18.13879	0.534263
5	0.190226	83.08214	16.53159	0.386275
6	0.212109	80.57979	19.07197	0.348241
7	0.228884	79.44000	20.12121	0.438784
8	0.248169	80.24486	19.34596	0.409183
9	0.266586	79.95242	19.67790	0.369689
10	0.281337	79.12900	20.48138	0.389621

قـــــــائمة المـــــــراجع

أولا: الـــمراجع باللغـــة العربيـــة

الكتـــــب

1. إبراهيم الغيطاني" أزمة الوقود في مصر: قراءة من منظور العرض والطلب "المركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة، 2012.
2. إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، مصر، المكتبة العصرية، 2005.
3. أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الأفاق المشرقة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
4. أحمد رمضان شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، دار تهامة للنشر، جدة، 1980.
5. أحمد نور، أحمد حسين على، مبادئ المحاسبة الإدارية، الدار الجمعية، القاهرة، مصر، 2002.
6. أمجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف عقله، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
7. بشر يلس شاوش، المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقلتها في القانون الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، 2013.
8. بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة، الجزائر.
9. بن علي بلعزوز،" محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
10. توبي شيللي، النفط السياسة، الفكر والكوكب، ترجمة دنيا ملاح، مكتبة الملك فهد، فهد الوطنية للنشر، العليا، 2005.
11. جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، 1997.
12. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
13. الحسن بن طال وآخرون" أسواق النفط والمال إلى أين ؟ "مطابع الدستور، عمان، الأردن، 2001
14. حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
15. حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
16. حسين عبد الله، البترول العربي" دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.

17. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص:312.
18. حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئية، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2007.
19. حمد حسين علي إلهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011.
20. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2008.
21. دل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
22. رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة، مصر، 1992.
23. رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
24. زين العابدين ناصر، محاضرات في علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، 1998.
25. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للنشر، القاهرة، 2003.
26. سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
27. سالم عبد الحسين رسن، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999.
28. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2011.
29. سليم زيدان، البترول والغاز الطبيعي من الجيولوجيا إلى الاستكشاف والإنتاج، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013.
30. سليمان سفيان، مجيد الشرع، المحاسبة الإدارية–اتخاذ القرارات ورقابة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000
31. سمير التنير" التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم: ماضيها و حاضرها "دار المنهل اللبنانية، بيروت، 2007
32. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008.
33. ضياء مجيد الموسوي" ثروة أسعار النفط "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

34. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990.
35. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
36. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
37. عادل فليح العلي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب، الموصل، العراق، 1989.
38. عادل فليح، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار ومكتبة الحامد، الأردن، 2003.
39. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي"الدور السياسي والاقتصادي" مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.
40. عبد العزيز عبد المقتدر، البترول وطرق استكشافه، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2008.
41. عثمان سعيد عبد العزيز، مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)، مدخل تحليل معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
42. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2011.
43. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2008.
44. علي لطفي، المالية العامة الجزء الثاني، مكتبة عين شمس، مصر، 1997.
45. عناية غازي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق، الأردن، 1998.
46. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار السيارة، عمان، الأردن، 1998.
47. فوزي فرحات،" المالية العامة والاقتصاد المالي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، لبنان.
48. فوضيل شبلي، حمزة عبد الكريم، دليل الموظف، النصوص التشريعية والتنظيمية للمحاسبة والمالية العامة، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 2004.
49. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية(النفط السوري نموذجا)، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
50. كردودي صبرينة،" تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر،2007.
51. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
52. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

53. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
54. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المحاسبة الإدارية، المفاهيم الأساسية، مطابع الشمس، عمان، الأردن، 2001.
55. محمد إبراهيم الدسوقي،" اقتصاديات المالية العامة"، دار النهضة الضريبية، القاهرة، 2011.
56. محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، ليبيا، دار شموع الثقافة، 2003.
57. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1983.
58. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، الموصل، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، 1981.
59. محمد الخروشي" حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك "مطاب مؤلفي بربيس، طرابلس، 1970.
60. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية-وجهة نظر عربية-، سلسلة عالم المعرفة رقم 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت، 1982.
61. محمد الصغير بعلي، يسري محمد أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
62. محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.
63. محمد خصاونة، المالية العامة (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
64. محمد سعد، البترودولار والاستثمار الأجنبي-دراسة تحليلية -القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014.
65. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
66. محمد طاقة، مأزق العولمة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
67. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
68. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005.
69. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون، الجزائر، 2012.

70. محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
71. مديحة حسن السيد الدغيري" اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها "ط 01 ، دار الجيل، بيروت، 1998.
72. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
73. منى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.
74. ناصر عبيد الناصر، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2005.
75. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
76. نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
77. نواف الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000.
78. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مجيد عبد اللطيف الخشابي،" المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
79. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مقدمة في المالية العامة، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1997 ليبيا.
80. هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، " اقتصاديات الموارد الطبيعية" ، بغداد، 2010.
81. يوسف بطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
82. يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.

البحـــــوث الجامعـــــية

83. إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان،الجزائر، 2016.
84. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر الرجوع إلى التجارب العالمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012.

85. إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015.
86. بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008.
87. بلقاسم ماضي،" العوائد البترولية مشاكل و آفاق "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة سنة 2007.
88. بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر،2015.
89. بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2016.
90. بن موسى أم كلثوم، إشكالية عقلانية النفقات العمومية، (تطور النفقات العمومية 1980-2019)، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.
91. الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر، أطروحة ذكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014.
92. حسن الصيام، سياسة دعم الأسعار، دراسة عن الإعانات الاقتصادية مع تركيز خاص عن التجربة المصرية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر،
93. حسين كشيتي، دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2019.
94. خليل دعاس "مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012/2001 .
95. زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي)-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر،2018.
96. زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011.
97. سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر، 2014-2015.

98. سهيلة زناد، إستراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.
99. شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019.
100. عثمان محمد أبكر عمر، واقع إعداد الموازنة العامة لحكومة السودان وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة (دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة المالية والاقتصاد الوطني)، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.
101. عصماني مختار،"دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014.
102. العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008.
103. عيسى مقليد، قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر،2008.
104. غجاتي الهام، أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التأمين الاجتماعي في الجزائر-دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد CNR، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021.
105. قدار مريم، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2020.
106. قصابي شعبان، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020.
107. كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
108. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر، تونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 102.

109.لعيسوف سمير، سياسة دعم الطاقة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2021.
110.محمد خيتاوي: "الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009/2008.
111.محمد عمرو عليش، تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1992.
112.محمود بيداري، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991–2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران، الجزائر، 2014
113.مطالس عبد القادر: " اثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة–دراسة قياسية "– ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2012/2011.
114.مولود بوعوينة، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
115.ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية. دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973–2015، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان،الجزائر، 2017.
116.نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر03، 2010–2011.
117.هاشم جمال"أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997.
118.وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

الملتقيـــــــات العلمـــــية

119..عية عبد الرحمن" دور الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، حالة الدولة العربية النفطية "ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي العاشر "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت ،20/19 ديسمبر 2009..

120.إحسان بوبريمة، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترودولار، مركز دراسات الوحدة العربية، متاح على الموقع: https://caus.org.lb
121.أسامة نجوم" النفط مرة أخرى، عود على بدء "المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة ، ديسمبر 2015.
122.أميرة أحمد محمد رجب، سياسات الدعم وأثرها على الأداء الاقتصادي، تجارب دول مضت قدما في رفع الدعم عن الطاقة بأنواعها، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2014.
123.بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم، آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات(دراسة حالة الجزائر)، المؤتمر الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015.
124.حسين عبد الوهاب" تقرير المؤتمر الخاص بالوقود العربي "المنشور في مجلة النفط و التعاون العربي، عدد 102 ، المجلد 38، 2003.
125.خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط وردت أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة(قطر)، 2015.
126.ديفيد ليبتون، إصلاح الدعم على أسعار الطاقة: المسار المستقبلي، صندوق النقد الدولي، 2013.
127.الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية الجزائر، الإمارات، 2014.
128.علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة : تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر 2015.
129.فريق من الخبراء برئاسة بنيديكت كليمنتس، دراسات حول إصلاح قطاع الطاقة الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي، 2013.
130.محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
131.محمد المرابطي، البترول ولعبة المضيق، جريدة الأهرام البحرينية، العدد 8432، 2012.
132.محمد حامد الله" الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية "مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1998.
133.محمد خالد المهايني، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة (تجارب عربية مقارنة)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2012.
134.مداحي محمد وزيرق سوسن،" الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجيات الجزائر

الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 28 أكتوبر 2014.

135.مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 8 – 7 أفريل 2008.

136.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية: الحاضر والمستقبل، الكويت، 2018.

المقـــــــالات المنشـــــورة

137.أركان ريسان عباس، الصناعة النفطية في العراق للمدة 2000–2014(دراسة واقع واستشراف)، مجلة التربية الأساسية، العدد 94، المجلد 22، الجامعة المستنصرية، العراق، 2016.

138.آرميل سانيير وآخرون" الاستثمار في الاكتشاف والإنتاج والتكرير خلال عام2010 " مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، عدد 136، منظمة الأوابك، الكويت، 2010.

139.بلقاسم زايري" كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري "مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 07، كلية الاقتصاد، جامعة الشلف، 2009

140.بن محاد سمير، الجزائر وتحديات الأمن الطاقوي بين استهلاك مصادر الطاقة الناضبة وتطوير الطاقات المتجددة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.

141.البنك الدولي، أسعار النفط إلى أين، الموجز الاقتصادي الفصلي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، العدد 7، 2016.

142.بودخدخ كريم، إصلاح دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الدوافع والمتطلبات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة جيجل، 2016.

143.بوشيخي عائشة، قراءة في تقدير الإيرادات والنفقات العامة عبر القوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 2010–2011، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

144.جي عبد الستار محمود، علي خضير عباس، أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14 ،العدد1، جانفي 2008.

145.حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد27، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2005.

146.حسين عبد الله، أسعار النفط، التصحيح عبر آليات السوق، سلسلة كراسات اقتصادية، العدد 154، مصر، 2005.

147. الحليم محمد، عصام حسني، تقييم نظام الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2002/2001-2013/2012)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 45، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، 2017.

148.حنصال أبو بكر، بن أحمد سعدية، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

149.خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،جوان 2013.

150.رضا عبد الجبار سلمان، المنظمات النفطية دوافع قيامها و أهمية دورها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية 2008، المجلد 11، العدد 3.

151.زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، الدنمارك،2011

152.زينب عليوة، تقييم اثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 74، لبنان، 2016.

153.الساعدي، أمل أسمر زبون، شبكات الأمان الاجتماعي ومدى فاعليتها في البلدان العربية، العراق نموذج. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية و المالية، جامعة بابل، العراق.

154.سعد الله داود، تشخيص المتغيرات في سوق النفط وآثارها على استقرار الأسعار 2008-2009، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة ورقلة، 2011.

155.سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، عدد2012/43، بغداد، 2012.

156.سكنه جهية فرج، العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة(2003-2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد: 26، 2015.

157.سي محمد كمال، بن حبيب عبد الرزاق، تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر، العدد 02، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، 2019

158.شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر (2000-2016)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2017.
159.الشيماء حجاج، أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول، جامعة 6 أكتوبر، المجلد 21، العدد 4 – الرقم المسلسل للعدد 85، 2020.
160.الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2011، المجلد 37 ، العدد 139.
161.الطاهر زيتوني "الأفاق المستقبلية للإمدادات العالم والدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142، الكويت، 2012.
162.الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد132، المجلد 36، الأوابك، الكويت، 2010.
163.طيبي حمزة، الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014.
164.عباس جبار الشرع، "سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية"مجلة العلوم الاقتصادية العدد 20 شباط، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة،2008.
165.عبد الستار عبد الجبار موسى، العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية(دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك) NYMEX ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64 ، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.
166.عبد الفتاح دندي، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط و حصة الأعضاء منه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس و الثلاثون، العدد131، أوابك، الكويت، 2009.
167.عبدالله ياسين عثمان، تحليل الأسباب المؤدية إلى تزايد النفقات العامة في إقليم كردستان العراق للمدة (2004-2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 14، 2015.
168.عزري حميد، خوني رابح، قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.
169.علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، 2012، المجلد 38، العدد141.
170.علي سايح جبور، عزوز علي عزوز، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 20، العدد 22، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.

171.عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية،2013، المجلد 15، العدد 01.

172.عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة: 1990-2017، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، الجزائر، 2018.

173.عية عبد الرحمان، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد5 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

174.فوزي القريشي، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973، مجلة النفط والتنمية، العدد الثالث، العام الرابع، عدد خاص حول أسعار النفط.

175.كسيرة سمير، عادل مستوي، الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر-رؤية تحليلية آنية ومستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015

176.لجميلي عاطف، الهيكل البنيوي لصناعة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109، الأوابك، الكويت، 2004.

177.لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

178.ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للنفط(الأوبك)، نشأتها، تطوراتها، التحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الكويت، 2008.

179.مجلة البترول المصرية، لقاء لندن للمنتجين، دلالات و احتمالات، المجلد 26، العدد الثاني، القاهرة.

180.محسن ابراهيم أحمد، تحليل وتطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية لجامعة جيهان،المجلد 3، العدد 2، 2019.

181.محمد أحمد عصام، تحرير أسعار المشتقات النفطية في الجمهورية اليمنية في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1995-2014)، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 1، العدد 4، اليمن، 2014.

182.محمد مصطفى الخياط، أسعار النفط، الصعود والمؤثرات، مجلة الكهرباء والغاز عدد 92، 2008.

183.معهد الكويت للأبحاث العلمية – انجازات الخطة الإستراتيجية الرابعة 1995-2000، الصفاة، الكويت، 2001.

184.مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17/84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الرابع، 2016

185.مها محمود أبو زيد، نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثالث، المجلد 56، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019.

186.نجيب عبدالله شحرة، السياسة الحالية لدعم المشتقات النفطية في اليمن: المخاطر والسياسة البديلة، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2015.

187.نوي نبيلة، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016.

188.هيفاء نجيب مهودر، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، 2012.

189.يوسف محمد محمود عطوة، تحليل الآثار للتحول من الدعم العيني إلى العدم النقدي على الأسعار والاستهلاك مع التطبيق على قطاع الطاقة المصري، مجلة البحوث التجارية، العدد 2، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.

التقـــارير ومنشورات الهيئـــات الوطنـــية والدوليـــة

190.إسماعيل علي سيد، الآثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.

191.أوابك، التقرير الإحصائي 2018.

192.بسام فتوح ولورا القطيري، دعم الطاقة في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2012.

193.بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر (أعداد مختلفة 1995-2017).

194.التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك، 2010.

195.التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك، 2018.

196.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018.

197.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2015، العدد 35.

198.التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الملاحق الاقتصادية، أبوظبي، 2018.

199.تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك 2011، العدد 38.

200.التقرير العربي الموحد، تطورات السوق البترولية و تأثيراتها على الاقتصادات العربية(الفصل العاشر)، صندوق النقد العربي، العدد 31، أبو ظبي، الإمارات، 2011.

201.منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)، إحصائيات تقرير الأمين العام، 2012.
202. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)، التقرير السنوي للأمين العام، أعداد مختلفة، 2000-2018.
203.منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الأوابك، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 44

مراســـــيم وقوانـــــين

204.القانون 21/90 المؤرخ في: 24 محرم 1411 الموافق لـ: 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية العدد: 35 الصادرة بتاريخ: 15 أوت، 1990.
205.القانون رقم 17/84 المؤرخ في: 08 شوال 1404 الموافق لـ: 07 جويلية 1984، بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28 المؤرخة في: 10 جويلية 1984، المادة رقم 06.
206.القانون رقم 14 / 86 المؤرخ في 19 أوت 1986 الموافق ل 13 ذي الحجة 1406 هـ والمتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 35 الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.
207.قوانين المالية السنوية والتكميلية لسنة 2017.
208.قوانين المالية للسنوات (1995-2017).
209.قوانين المالية للسنوات (1995-2017).
210.المجلس الشعبي الوطني الجزائري، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، لجنة المالية والميزانية، التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، ت.أ 2015/43/04.
211.المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06 مارس 2011، والذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة، لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، أنظر الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 2011/03/09.
212.مرسوم رقم 53/80 المؤرخ في 01 مارس 1980 يتضمن إنشاء المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية.
213.معطيات المديرية العامة للتنبؤات والسياسات المالية/ وزارة المالية، 2018.
214.وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2016.

مواقـــــع الانتـــــرنت

215.globalpetrolprices.com
216."Production of Crude Oil including Lease Condensate 2019.، متاح على الموقع: www.eia.gov، اطلع عليه بتاريخ: 2019/09/22.
217.إمام إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، متاح على الموقع: https://www.eia.gov

218.آندرو جويل، ضرورة إصلاح نظام الدعم في الجزائر، تقرير منتدى صندوق النقد الدولي، 2016، متاح على الموقع: https://www.elkhabar.com، اطلع عليه بتاريخ: 2018/04/22.

219.أنس بن فيصل الحجي، العلاقة بين الدولار والنفط، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، متاح على الموقع: http://www.siironline.org

220.تقرير لوكالة بلومبرغ، متاح على الموقع: http://mubasher.aljazeera.net/news، تم الاطلاع عليه يوم: 2019/06/05.

221.رضا الشوك–حيدر علي الدليمي، الحوار المتمدن–العدد: 3270، 2011/02/07 متاح على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244893&r،

222.ماجد بن عبد الله المنيف،أوبك من أين و إلى أين، على هامش مؤتمر قمة أوبك الثالثة في الرياض، متاح على الموقع: qafilah.com ،تم الاطلاع عليه:2016/05/04.

محمد إبراهيم السقا، آثار تراجع أسعار النفط، متاح على الموقع، www.alarabiya.net://

223.مقال: أكبر 5 شركات نفط رئيسية, أويل فويس, أوت 2011، متاح عبر: Users/user/Desktop/iocs-nocs-reading-material–plus-cover-sheet-v1.pdf،

224.منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أوابك، بنك المعلومات، شجرة النظام، متوفر على الموقع: http://oapecdbsys.oapecorg.org، اطلع عليه بتاريخ: 2018/05/01.

225.موجز تاريخي لأنشطة الأوبك، متاح على الموقع: (http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm) ،

226.موقع شركة سوناطراك متاح على الموقع: www.sonatrach.dz

227.وكالة بلومبرغ انهيار–أسعار–النفط–وتداعياته، متاح على الموقع: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/17/01/2015/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les livres:

228. ANAS BENSSALAH ZERMRANI, "les finances publique au maroc", politique financière et droit budgétaire, l'Harmattan, Paris, 1998.

229. Atkinson, Anthony, Kaplan, and Young, Mark, Management Accounting, (New York: Prentice Hall, 2004.

230. Bernad Bourgois et Autres "l'exportation pétrolière entre les 80 et 90 avantages géopolitique et ordre pétrolière revue de l'énergie, N437, 1992

231. BIGAUT Christian," finances publiques droit budgétaire" marketing, paris, 1995.
232. Chems Eddine Chitour, La Politique et le nouvel ordre pétrolier international, Alger, Edition dahlab 1995.
233. Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975
234. Jean-pierre FAVENNEC, le raffinage du pétrole: exploitation et gestion de la raffinerie, Edition Techinip, Paris,1998
235. Joseph Whelan, Kamil Msefer, " Economic Supply & Demand", Prepared for the MIT System Dynamics in Education Project, January 14, 1996Copyright ©1994 by MIT.
236. Marc Ecriment,"Indépendance politique et libération économique, paris, 1985.
237. Maurice Durousset,Le Marché du Pétrole, Edition Ellips 1999
238. Mustapha Baba-Ahmed, L'algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris, France, 1999.
239. Olivire Riebel " l'OPEC: une organisation face a ses défis pétrole et technique, associatio française de technicien et professionnels du pétrole, N418, paris, janvier/février 1999.
240. Rabah Mahiout ,« le pétrole algérien »,Enap , Alger
241. SEMEDO GERVASIO, "Economie des finances publiques" edition marketing SA Paris, 2001.

Les Publication et Les Rapports

242. Amat khelif « le marché pétrolier face aux nouvelle stratégies de domination » centre CREAD, Alger, 2003.
243. B.A «évolution économique et monétaire en Algérie » Rapport 2014, Alger
244. BP Statistical Review of World Energy 2019
245. BP statistical Review of world energy, full report, 2012, xls
246. Carlo Sdralevich et al : « subsidy reform in the middle east and north Africa ; Recent Progress and Challenges ahead », IMF, 2014

247. Clements, B., R. Hugouneng, and Schwartz, G. (1995). 'Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options', IMF Working Paper, September 95/91, Washington DC: International Monetary Fund
248. Colin, Drury, Management and Cost Accounting,: Thomson Business Press London, 1996
249. Giambiagi, F., and M. Moreira, 1999, A Economia Brasileira nos Anos 90, (Rio de Janeiro: Banco Nacional de Desenvolvimento Economico Social).
250. Hazem, el beblawi "the oil decade: an appraisal .in perpective "the IBK papers, kawait, 1983.
251. IEA, OPEC, OECD, and World Bank (2010). 'Analysis of the Scope of Energy Subsidies and Suggestions for the G-20 Initiative', Joint Report Prepared for submission to the G-20 Summit Meeting Toronto (Canada), June 2010.
252. IEA, OPEC, OECD, and World Bank. "Analysis of the Scope of Energy Subsidies and Suggestions for the G-20 Initiative." OECD, 2010.
253. IEF "progress report on the outcome of the Jeddah energy meeting" 2008
254. IMF Country Report No 16/128, "ALGERIA SELECTED ISSUES", May 2016
255. Le Marché Pétrolier, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin 2001.

MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publics, Mécanismes de subventions, document interne daté le 04 janvier 2015,

256. MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publics, Mécanismes de subventions.
257. Ministère des finances, note de présentation du projet de la lois de finances 2016.
258. Oliveira, A., and T. Laan, 2010, ―Lessons Learned from Brazil's Experience with Fossil-Fuel Subsidies and their Reform,‖ Trade, Investment, and Climate Change Series (Geneva: International Institute for Sustainable Development).
259. Omar KHELIF, Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures, (Alger: CREAD, 2005).
260. Opec Annuel Statistical Bulletin 2013.
261. OPEC, Annual Statistical Bulletin(2005-2015).
262. OPEC, annual statistical bulletin, 2000 .
263. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2003.
264. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005.

265. OPEC, annual statistical bulletin, 2007.
266. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009.
267. OPEC, annual statistical bulletin,2008.
268. OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995- 2018 .
269. OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2018.
270. Tabatabai, Hamid. "From Price Subsidies to Basic Income: The Iran Model and Its Lessons."Exporting the Alaska Model, Springer, 2012.

الملخـــــــص

الملخص:

تهدف سياسة الدعم الحكومي إلى توفير إعانة للمستهلكين الفقراء، لكن منافع هذه السياسة تعود بالدرجة الأولى على المستهلكين الأيسر حالا. ويؤثر هذا الدعم أيضا على ميزانيات الحكومات على حساب الاستثمار المطلوب بشدة في الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية.

تناولنا من خلال هذا البحث إلى دراسة آثار السياسة السعرية للمشتقات النفطية على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بدعم المشتقات النفطية والموازنة العامة، كما تطرقنا إلى تحديد العلاقة بين هذه السياسة والموازنة العامة من خلال الدراسة القياسية خلال فترة الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن لدعم المشتقات النفطية أثر كبير على الموازنة العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: السياسة السعرية، المشتقات النفطية، الموازنة العامة، ميزانيات الحكومات.

Résumé:

La politique de soutien du gouvernement vise à soulager les consommateurs pauvres, mais les bénéfices de cette politique profitent principalement aux consommateurs les plus aisés. Ce soutien affecte également les budgets gouvernementaux au détriment des investissements indispensables dans les soins de santé, l'éducation et les infrastructures.

A travers cette recherche, nous avons étudié les effets de la politique des prix des dérivés pétroliers sur le budget général en Algérie au cours de la période (1995-2017), où nous avons identifié différents concepts de base liés au soutien aux dérivés pétroliers et au budget général. En définissant la relation entre cette politique et le budget général de l'étude standard menée au cours de la période d'étude, l'étude a conclu que le subventionnement des dérivés pétroliers a un impact significatif sur le budget général de l'État.

Mots-clés: Politique des prix, dérivés pétroliers, budget public, budgets gouvernementaux.